مهندس / جلال محمد

الأزمة الاقتصادية في مصر

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٩٨٥

" بسم الله الرحمن الرحيم "

)(اهـــداء)(

الى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الـــــذى دعى
كل المؤسسات والافراد فى تقديم الدراســات حــــول
مشكلة الدعم ومنذ دعوة السيد الرئيس بدأت فى تأليــف
هذا الكتاب . . . وما كنت لابدأه لولا هذه الدعوة المشجعة
لكل من يريد أن يشترك فى خدمة وطنــه .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

واضح تماما ان شعب مصر فى هذه الفترة من تاريخه يمر بفترة تغيير من الجذور سواء فى البناء الاجتماعى او الاقتصادى .

وهذه الفترة بما فيها من تغيير هى تلك الفترة التى بمثلها مرت شعوب الولايات المتحدة الامريكية عندما اكتشفت مناجم الذهب فى غرب القارة الامريكية . وبمثلها مرت البلاد البترولية عندما ذاقت العيش الرغد او بمعنى اخر النعيم لاينقصه مثقال ذرة .عندما تضاعفت اسعار البترول عالميا عقب حرب ١٩٧٣ بعد معركة العبور المجيدة ولعل هناك من لم يصبه هذا التغيير وشمله ولكن اصيب من جرائه .

فهنا ارتفعت اقوام واحست اقوام انها انخفضت او انها لم يشملها المد البترولى وامواجه المتمثلة بالدولارات والريالات على صاحبها واحفاده وربما ابناؤهم .. انها الثروات ..

وأنه هنا فى مصر قد حدث تغيير من الجذور وانتهت طبقة المعدمين والتى كنا نطلق عليها عمال التراحيل وانتهى دور مقاول الانفار ولعل تلك الحقيقة مؤلمة وقد يلومنى البعض على تذكرتهم بهذه الطبقة والامها فلقد انقشعت عنهم الغمة الى الابد ..

ولكن اذكرها كثيرا واتذكرها واتذكر الدكتور محمود فوزى ومدى اهتمامه فور توليه رئاسة الوزارة بعمال التراحيل ومدى الترتيبات التى طلب تدبيرها لعمل معسكرات تقدم الغذاء لهم وخصص بالتامينات الاجتماعية لهم و خلصهم من كابوس مقاول الانفار واستغلاله لهم وكيف اننا كشعب كانت هناك طبقة من اشباه العبيد الذين عانوا الفقر المدقع ولا اعرف معنى المدقع تماما ولكنه حسب مافهم انه الشديد كان هذا فى السبعينات ولا اجد عندى دراسة عن عمال التراحيل

وحياتهم وعددهم على ما اذكر اربعة ملايين فلاح ٠

وبعد خمسة عشر عام نصل الى صفحة جديدة فى تاريخ التغيير الاجتماعى والاقتصادى لمصر والمصريين منذ بدء الاهرامات ٠

فلقد انتهى العهد السرمدى المستمر فى اوضاع الافراد كل فى طبقته فالفلاح فلاح والاجرى اجرى ولاتغيير هذا ماكان يحدث لا طموح لاتغيير بل اذعان لحكم الله من نشأ فقيرا فلن يستطيع ان يحلم بان يكون غنيا كان هذا فى الماضى القريب ولكن الان نقف على عتبة جديدة نقرا على بابها الاحلام يمكن ان تتحقق وبتعبير اخر لقد ارتفع معدل نمو الامان واصبح الفرد اكثر طموحا فى ان يحقق حلمه فى الحياة هذا تغيير ملموس الان لكل مافى الكلمات من معانى ٠٠ فلنحمد الله شاكرين ٠٠ له صدق الوعد اذ قال فى كتابه الحكيم وبشر الصابرين صدق الله العظيم ٠

ومن من فلاحى مصر لم يصبر ولم يشكر الله فى المحنة والضيقة والوقت العصيب لا احد من فلاحى مصر لم يشكر الله ولم يصبر ولم يتيقن من وجود الله الراعى المدبر الحكيم فى احكامه ٠٠ فكلمات الله فى قرآنه العزيز لم تكن الا وعد الحق ٠

ولن تجد لسنة الله تبديلا ٠

" الازمـــة الاقتصاديـــة "

لايمكن الحديث عن موعد غرق الخزانة المصرية فى الديون الا اذا تاكد الخبراء من اسباب عديدة قد تؤدى الى ذلك ..

اولهمـا : انهيار النظام الضريبى وضعف تحصيل الضرائب الحقيقيـة دون مبالغة جزائية حتى لايدفـع احـد .

ثانيهمـا : استمرار عصابات الاتجار فى العملة وقد انتهت عند طبع الكتـاب .

ثالثـا : استمرار ارتفاع الاجور ومرتبات العامليـن فى شركات الاستثمار

رابعـا : استمرار الانتاج على مستواه الحالى .

خامسـا : تقلص تحويلات المصريين بالخارج .

سادسا : زيادة الاستهلاك الشعبى العالى وارتفاع معدل الآمـال (ازدياد الطموح نحو امتلاك الارانب بالتعبير الدارج (الارنب = مليون دولار) .

سابعـا : القرار ـ والتشريع ومنافذه وثغراته .

ثامنـا : الصحافة وتاثير اصحاب المصالح الخاصة عليها وتاثيرها على تعميم السلوك الفوضوى للمواطن اللامسـئول .

تاسعـا : الدعم واستمرار زيادته دون ضوابط .

عاشرا : التنمية الاقتصادية والاستقـرار .

ولكن يبقى اسباب اخرى لبقاء الخزانة المصرية

اولهمـا : زيادة الضرائب بمختلف شرائحها على اصحاب الدخـول العالية وليس على ابناء الطبقـات الفقيرة

والتى يتراوح دخلها وحتى ٢٠٠٠ جنيه سنويا اما اصحاب الدخل الشهرى ٢٠٠٠ جنيه فيمكن اعتبارهم من الطبقة المتوسطة الغنية .

ولقد تحطمت الطبقة الارستقراطية التى كانت تتوارث الثروات الطائلة من اراضى زراعية بالاف الافدنة والعمارات والمصانع والبواخر والسيارات والشركات المختلفة . واصبح كل اصحاب الملايين من الجدد على النعمة والتى لايعتقدون ان هناك نهيا سماويا فى جمع الثروة وزيادة النعم حتى بشراء اكبر الرؤوس فى المؤسسات وكانهم رؤوس ماشية فهؤلاء افرياء الى ضعف النفس وانحطاط القيم وابعد عن المثل العليا انهم لايضيعون وقتهم فى معرفة اتجاه القبلة للصلاة ولكن كل يقينهم ان الناس (اكبر الرؤوس) ستضعف انفسهم وتلين عريكتهم امام بواكى البنكنوت (الباكو = الف جنيه) وربما يصبح ٥٠٠٠ جنيه بعد ارتفاع سعر الدولار الى ١٢٩ قرش ثم الى ١٤٢ قرش ثم الى ١٦٧ قرش بعد قرار يناير ١٩٨٥ . فلماذا يحدث هذا الانعدام للضمير الذى يواكب حركة الاقتصاد السريعة . والتى لابد من استيعابها بانشاء الشركات والتى للاسف لاتدقق فى اختيار موظفيها بل تقبل اى خبرات دون اختبار اخلاقيتها ولايوجد كارت للسلامة ينقل الموظف بكل حالته من شركة الى اخرى بعيدا عن الغش والتشبيه الذى ربما يكون سليما ولكن هناك امور اخرى يلزم لها هذا الكارت .

ثانيا : تشديد العقوبات واختيار القيادات المتدينة فى المناصب القيادية فتنهار احلام المترمغون حديثا فى النعمة فى شراء رؤوس هؤلاء

وبتولى خيارنا فان اعمدة الخراب ستبدل باعمدة راسخة شامخة فيمكن ان تقوم على الصالح والطيب عمائر شامخة وقلاع صناعية بلا افلاس متعمد بايدى فاقدى الضمير وغير ذلك من النهب والتلاعب .

ثالثا : القرار الرشيد واسمه وانتهاج اسلوب القبول من المواطن لروشتة العلاج .. بدلا من التمرد المدلل والردود القبيحة البعيدة عن اى شعور بالمسئولية ..

مثل .. الضغط على الطبيب بالغاء العلاج فهذا يؤدى الى مضاعفات خطيرة على المريض وهو الان الاقتصاد المصرى .

والذى يكتب روشته العلاج هو المواطن العادى من خلال نافذة مصالحه الضيقة .

والذى يجلس امام المواطن ليقيس له الضغط هو الطبيب اى الاقتصادى . الحكومة معا ولابد ان يقبلوا علاج الباشتمرجى صاحب الشقة بل العمارة والا فان الطبيب يمكن ان ترفع يافطته من على باب العمارة والقاء به بعيدا الى ثكنات المعارضة ومعسكرات العمل من اجل الوصول الى الحكم بعد ان كان فيها حاكما ملتصما .. يغالط نفسه بانه طبيب ناجح ويكابر بين الناس بانه احسن الفاشلين واكثر خطا من المنحوسين او اقل المنحوسين .. نحسا .. وهذه النوعية يمكن ان تعتنق مبدء الفشل المجهد العظيم وتقبله بدلا من ان تعتنق مبدا النجاح الطفيف الذى يؤدى الى نجاح كبير فالنجاح الطفيف يبقى الكثيرين مغمورين ولكن تاجرا واحدا يمكن ان يؤدى افلاسه الى شهرة واسعة ونظرات عطف واوهام بتلقى القروض والمساعدات .

ولكن دائما يقولها احد الفلاسفة

ان العاطفة دائما هى مرض عقلى .

اى ان تعتمد على المشاعر والعواطف والحس والكراهية دون ان تدخل العقل فى الحساب فهذا هو الجنون والجنون ان تفقد العقل وتعتمد على لا شىء .. او على العاطفة ..

والاسلام عندما امرنا بالتعاطف والتسامح وتحكيم العقل فلو امرنا بسفك الدماء لخربت الارض .

ولو انك تعاطفت مع مفلس واقرضته عطفا دون ان تدرس اسباب افلاسه وذلك لتقرضه فهذا جنون ان تغامر بمالك والعقل ان تملاء عقله باسباب النجاح قبل ان تملىء جيبه بالمال مرة اخرى وعودة الى القرار الذى يمس عقول واعصاب المواطن المصرى وهو الاسعار والمرتبات والدعم .. فاى قرار هذا الذى يمكن ان تعتمده بدون رد فعل جماهيرى ويكون هذا القرار ماسا بارتفاع فى الاسعار الشعب المصرى يعانى بلا شك من انخفاض مستواه المعيشى بالنسبة للشعوب الاخرى وهذا قدرنا كما تعودنا ان نقول .. ولكن هذا خطا كبير ..

لقد كنت فى الدنمرك وقابلت بعض اليابانيين فى عام ١٩٧٢ وكنت فى قمة الذل عندما وجدت النظرات تحيط بى وكانها معايرة ودار بخلدى شعب ٣٥ مليون يهزمه شعب اسرائيل ٣مليون

ولكن اطلقت لسانى مع البعض من اليابانيين والذين خففوا برودة النظرات الاوروبية تجاه مصرى ..

لقد قلت لهم ان عندنا كل مقومات الثراء .. عندنا الماء خلف السد العالى وعندنا الايدى العاملة وعندنا الخبراء وعندنا الارض القابلة للزراعة .. لاينقصنا سوى الماكينات لنزرع الالاف من الافدنة فالماكينات تحرث وتحصد فى مدة اقل عن الوسائل القديمة التى يملكها الفلاح المصرى .. فيمكن حرث ٨ افدنة يوميا بالمحراث المركب على الجرار بدلا من فدان واحد وهكذا نجد الفارق فى الانجاز بين الوسائل القديمة والحديثة . كان هذا الحديث فى عام ١٩٧٢ ومرت الايام قليلة فى حساب الزمن وانتهت حرب العبور

والهزة يخرج من القمقم وتغيرت الحياة وارتفعت الدخول الى زيادة مضاعفة وانتهت حالة البطالة المقنعة وهاجرت خارج مصر الايدى العاملة بالمليون ..

ونحن الان فى الازمة الاقتصادية والتى اوضحت نتيجة عدم تحويل المواطن لدخله الى بلده مصر والى عدم التوسع فى المشروعات لنقص الايدى العاملة وارتفاع اجورها نتيجة فتح باب العمل فى الخارج دون قيود على اساس ان الدولة ستحصل على ودائع المصريين كمحصول تقترض منه للحركة الاقتصادية كاستيراد القمح والغذاء والمصانع وفتحت مراكز للتدريب المهنى لتؤهل الشباب فى الصناعات المختلفة وتوقع البعض الغاء الدعم فاذا ماتم الغاء الدعم عن الاغذية جميعا نوفر بذلك كل اموال دعم الاسعار نحو دعم الانتاج وزيادة المعروض على الطلب .. هنا نجد ان الاستقرار سيسود الاسعار المتغيرة والمرتفعة ستختفى ..

فمثلا توجيه دعم السكر نحو مشروع لانتاج السكر سواء فى القصب او البنجر او الذرة سيوفر السكر فى الاسواق وهذا افضل من دعمه على المستوى الحالى للانتاج لان كل عام نزيد مليون نفس فاذا لم نهتم اساسا بدعم الانتاج واستمر دعم الاسعار للسلع فانه بعد سنوات لن تستطيع الميزانية تحمل زيادة حجم الدعم وبالتالى فان الكميات الممكن دعمها ستظل كما هى حتى تستمر الحكومة فى سياستها نحو تثبيت الاسعار فى حين ان الشعب يزيد مليون ، ١٠٠ الف سنويا اى ان المواطن سيقل نصيبه من السلع المدعمة الى ربع ما هو عليه بعد سنوات على اساس ان اسعار النقد ثابتة عالميا .. فماذا لو ارتفع الدولار اكثر ان علينا دعم الانتاج وكررتها هنا عدة مرات بدلا من دعم الاسعار .. هذه هى الراحة الحقيقية للمواطن الذى يستوعب الحالة الاقتصادية وحركتها ويعرف تماما ان الدعم لن يستمر للاسعار

وانه من الاصلح ان يتحول لدعم الانتاج هنا نجد ان دعم المنتج ومساعدته فى مجال الدواجن بالادوية المخفضة والعلف و السعر المخفض لاحتياجاته الحقيقية والكتكوت المدعم تجد المنتج ع . فرض سعر عادل عليه لن يغلق مزرعته وبذلك تتوفر فى الاسواق الدجاجة وهذا هو المعنى الحقيقى للدعم ليس ان تطرح دجاجة فى المجمعات اقل سعرا بـ ٢٥٪ من الشعب ونترك باقى الشعب يشترى من تاجر الدواجن بدون الدعم .. فالدعم للمنتج افضل واكثر ميزة ويؤدى الى الاستقرار . هذا وبالقياس على الاغذية الاخرى مثل الحبوب نجد دعم الفلاح المنتج افضل من دعم سعر الكيلو للمستهلك فلايمكن ان تطحن الفلاح وتفرض عليه اسعار محصوله اقل من السعر العالمى ثم تاخذ محصوله لتدعيمه ليحصل عليه المستهلكون واغلب المستهلكين حاليا ليسوا فى حاجة الى الدعم اكثر من الفلاح اى انه عندما يشترى الوزير كيلو عدس وفول مدعم فان الدعم هنا حرام وحرام على جيب الوزير وغيره من اصحاب الدخول فاذا ما اردنا فعلا ان نوجه الدعم لمستحقيه فان الكوبونات يجب ان تعطى للفقراء فقط ليحصلوا على الغذاء مخفض ولاكوبونات للوزراء والفلاح هو الضحية لان الحكومة تضطر الى شراء المحاصيل بأسعار منخفضة من الفلاح لانها تعمل بسياسة تحديد السعر للمستهلك لاسباب مختلفه وهذا السعر للمستهلك لاتريد الحكومة تحميل الميزانية اعباء دعمه أى خفضه عن السعر الحقيقى الذى من المفروض أن يتقاضاه الفلاح وهو هنا الضحية ولابد من تحديد سياسة سعرية على أسس اكثر عدالة .

...

جذور الازمة الاقتصادية وضرورة الانفتــاح

اذا كان هناك سبب للازمة الاقتصادية فى المرحلة الاشتراكيــة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٧٤ تسبب فيها المسئول عن السياســة المصرية وهو جمال عبد الناصر والتى انتهت بكارثة استمصت الحل علــى انــور السادات حتى باركه الله والملك فيصل • فان ثيابنا الذاتية تم تغييرهــا بحلة جديدة منذ بداية الانفتاح واعتبار بور سعيد مدينة حــرة ولقــد عوض ذلك القرار اهالى بور سعيد احسن تعويض عن ما عانوه مــن ويلات وبلاء عند ما نزحوا مهاجريــن الى مدن مصر بعيد عن الغــارات الجويــة الاسرائيليــة وحتى لايكونوا رهينة تحت نيران العدو وفى وقــت الحــرب التى انتهت فى اكتوبر ١٩٧٣ •

ولعل ماعاناه اهل مدن القناة كان مريرا عندما تهدمت منازلهم وبارت تجارتهم واصبح عائل الاسرة يعيش مع اسرته فى غرفــة واحــدة فى احد المدارس بعد ان كان عزيزا فى مدينته ويسكن شقة مــن ثــلاث اواربع غرف • لقد قاسوا الكثير حتى انتهت الحرب وحتى انتهــى بنــاء مساكن جديدة لهم وتعويضهــم •

وبعد اعتبار بورسعيد مدينة حرة مرت فترة هامة تم فيهــا توفيــر السلع الضرورية للمصريين واذكر منها الشاى والملبوســات الصوفيــة وغيرهــــا ولاول مرة راينا الياميش بعد انقطاع سنــوات وعلــــب الاناناس استطاع اى مصرى ان ياكلها بتسعة وعشرين قرش •

واستطاع البعض ان يوفر للسوق المصرية الثلاجة بل والتليفزيــون هذا بعد الحرب وبعد فترة من الانفتاح تحول السوق الــى درجــة التشبع وزاد العرض على الطلب بعد ان است روؤس الاموال تحــت جاذبية قانون الاستثمار شركات استثمار ثم تجميع الثلاجات والديبفريــزر والمراوح وكثير من السلع الاستهلاكية ذات الشهرة العالمية • وتطــور

القطاع العام وطالب بالمماثلة وحرية التعاقد على تطوير منتجاتـه مـع شركات عالميه وكان له ما اراد وكان المستهلك المصرى سعيـد ا وتـم تشغيل اعداد كبيرة من الفنيين فى هذه المشروعات كل هذا سـيـرد يصل بنا فى النهاية الى ان التضخم الذى حدث كما اعتقد البعض سببه الانفتاح .. وهذا ظلم كبير فهذا التضخم حدث فى كافة الدول نتيجة لارتفاع اسعار البترول وبذلك ارتفعت اسعار المنتجات التى نستوردها وبالتالى ارتفعت اسعارها داخل مصر صاحب هذا فترة الانفتاح ولكـن الانفتاح لم يكن سببا فى ارتفاع الاسعار الا بدرجة يمكـن حسابهـا ويمكن تفاديهـا .

فمثلا يمكن تحديد مستوى الاجور والمكافآت التى تصرف للعاملين بالشركات الاستثاريـة و خفض اسعار السلع لانه لايمكن قبول مبـدأ المحاسبة الضرائبية مع مصلحة الضرائب الا اذا اخفضت مرتـب رئيـس مجلس الادارة مثلا فى احد المشروعات من ثمانية الاف جنيه شهريا الـى الفى جنيه مع اعتبار المكافآت غير محسوبة فى هذا المرتب. وغيـره مـن الحالات التى تاخذ من الانفتاح ولاتعطى .هذا مثال لايمكن قبولـه على اى مستوى من المسئولين. وعند النظر الى مرتبات مديرى البنوك ـ الخاصة عبر احدهم عن الفارق بينه وبين هذا المدير بان هذه كارثـة ـ وهى كارثة اجتماعية بالنسبة له ولغيره وهذا ربما يكون جاره العـادى جدا ثم وصل الى هذا المرتب وما يتبعه من تخفيض فى مستوى جـاره المظهرى الذى لن يستطيع ان يجاريه فى مظاهر الانفاق فى سيارة غالية الثمن الى مصيف فى اوروبا الى حفلات الى سيارة لكل ابن وبنـت هـذا يدق اعناق الكثيرين والذين يعتبرون على مستوى الكفاية ولكـن الفرصـة لم تواتيهم لتقلد هذه المناصب فماذا يمكن ان يحدث ؟ لقد اختـل الميزان وعبر الصحفيين عن ذلك ولكن لم نجد تقنينا ولاتحديدا لرواتـب هؤلاء العباقرة والذين سمعنا ان احدهم راتبه فى ادارة احد البنوك نصف مليون جنيه سنويا . هذا اعتراف لايقبله شرع ولا شعب والجميع لايستطيعون اصدار قرار وهو تقصير وقصور عن الرؤية السليمة منـذ

البداية وهذا مالم يقدم عليه طبيب جراح ان يجرى عملية جراحية بغير دراسة وافية •

فاين الدراسات التى تمت والتى من المفروض انها مستمرة واثارها على الحالة الاقتصادية فى مصر•

فمثلا لايمكن لنا ان نصدر قرارات عامة دون دراسة كل حالة على حدة فهناك الكثير من المشروعات لاتجد لها بندا ينطبق عليه اى قرار ويتعطل اصحابها كثيرا •• ولماذا نعطل هؤلاء حتى ولو اننا غير محتاجين لهذه المشروعات ولكنها الحياة اقتصادية ولابد لها فى الاستمرار على مستوى المنافسة وعلى مستوى الانتاج الجيد والمتوسط وهكذا • ولعل ارتفاع اسعار البترول تبعها ارتفاع اسعار الغذاء فى كل انحاء العالم ولم يكن ذلك بسبب الانفتاح •

وعليه فالانفتاح الان يجب ان يستمر الى اقصى مدى فمثلا وزارة السياحة امام دراسة لها تقرر ان الفنادق ذات الخمس نجوم لاداعى لانشائها وعلينا ان نوجه ونقرر ونمنع ونرغم المستثمرين على بناء فنادق الثلاث نجوم — هذا النوع من القرار قرار ارغامى يعتبر تعسفى بل يعتبر غريب عند البعض •• فبعض المستثمرين يعرف عن حالة السياحة والفنادق اكثر من خبراء كثيرين من المصريين بل ويدرس من خلال عقل الكترونى دراسة وافية لحركة السياحة قبل ان يحضر ليستثمر امواله وقد يتخذ قرار ببناء فندق خمسة نجوم رغم ان كل الدراسات تقوم له ان نصف حجراته ستظل خالية •• ولكنه يفكر على المدى البعيد ويفكر فى انه سيكسب من الفندق خلال سنوات عمره الافتراضى ولتكن ثلاثين عاما مبلغ وقدره كذا ولا يفكر فى هذا العام او التالى او العام الخامس من عمره هذا النوع من المستثمرين اصحاب مليارات وشركات كبرى ليس لنا عليهم من نصيحة •• ولكن لنا ان نقول لهم الحقيقة ولهم الاختيار ولكن ان نمنع بناء فنادق الخمسة نجوم فجأة حتى نشجع الثلاثة نجوم فهذا

يؤدى الى اضطراب شديد فى الثقة فى معنى الانفتاح نحـن نقـول مرحبـا ..

وكفى والمستثمر رشيد والمكاتب الاستشارية الاقتصاديـة موجودة فلا يمكن مثلا بصاحب ملايين وخبير خبرة بطول عمره ان يتقبـل منـا النصيح بتوجيه استشاره من مشروع الى اخر لانه تعلم التخصص واتقـن انشاء المصانع فى مختلف انحاء العالم فى صناعة معينة .

واذا كان هناك عندنا مصانع مماثلة فلا اعتقد ان هذا سببـا فى رفض هيئة الاستثمار المشروع ولكن نتيجة بـانتاجنا الـى التصدير بعد رفع مستوى الجودة مثلا .. وهكذا لابد لنا ان نتمتـع بالمرونة ولانخاف على شركات القطاع العام من المنافسة او حتى علـى شركات القطاع الخاص و يطالب من يطالب بالحماية فى حدود معقولة وهى توفير المادة الخام له بالسعر المناسب والماكينات بالقروض المدعمة هذا بالنسبة للقطاع الخاص القديـم .

عصر أنور الســــــادات

فى تلخيص سريع يجب أن يتذكر كل مصرى أن ادانة عصــــر أوعهد أنور السادات ان هو الا تجنى على الحقيقه والحــق ... لقد كان أنور السادات نزيل سجون المستعمر البريطانى ولم تبتسم له الدنيا كثيرا الا أنه كان مؤمنا بالله وانقلب عبوث الايام الـــى ابتسامات ... ولقد كان للقدر أحكامه التى تفوق أحكام البشر بـــل ولابد أنها حكاية سترويها الاجيال أن الحاكم الذى اخلى مصر مــن المعتقلات و المعتقلين ... وانهى عهدا مستبدا هو عصر جمـــال عبد الناصر .

ورغم أن الايام قد أظهرت عبقرية القدر فى الحفاظ على مصــــر وابنائها من الحكام المصريين المستبدين والذى يحاول بعـــض المعزقين أن يدافعوا عن عهد الاستبداد والمعتقلات .. الا ان عبقرية القدر قد جعلت انور السادات رئيسا لمصر وأن الذى عينه نائبـــا لرئيس الجمهورية قبل وفاته هو جمال عبد الناصر نفسه فسبحان اللــه الرحيم بالمصريين .. عندما يضعوا عصر انور السادات فى الميـــزان فانه عصر الحرية والديمقراطية والتى كان يمكن أن يكون فى حل مــن ان يلبس مصر ثوب الديمقراطية .. ولكنه أراد أن يذكره التاريـــخ دون أن يدينه ضمن مجموعة الحكم التى كان من اعضائها قبل أن يتولى الحكم .

ولقد كانت مصر عند تولى أنور السادات تبحث عن قرض بمليـــون دولار فقط ولاتجد من يعطيها هذا القرض ولقد ورث دولة الستينـات دولة جمال عبد الناصر المنهارة .

ولكن ماحدث من ابتداء الستينات فى تورط مصر فى اليمن ثم شن اسرائيل الحرب فى ١٩٦٧ هذا لم يعطى لمصر لاقتصاد يتها اى قائمة تقوم عليها .. فلقد استمر نزيف الاقتصاد المصرى منذ بداية الستينات وحتى نهاية حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. بالاضافة الى نزيف الدم .

وكان بالطبع يمكن ان تتجنب مصر كل هذه الكوارث فى حياتها لو ان هناك القائد الذى لا يضحى بجنوده وشعبه فيجلب لهم الدمار والفقر ويدخل فى معارك غير محسوبة النتائج .. ولكن عموما فان كل ماحدث لم يفد مصر باى فوائد اما فوائد كل ماحدث فهو ارتفاع اسعار البترول والذى جنت بعض الدول العربية ثماره وارباحه فلقد افلس اقتصادنا وزادت ارصدة الدول العربية المنتجه للبترول بالمئات من البلايين . واصبح الالف مليون دولار رقما متواضعا ضمن ميزانية المملكة العربية السعودية مثلا .. وهذا بالطبع عاد على مصر بفتح ابواب العمل امام الايدى العاملة المصرية نتيجة نهضة المشروعات اثر ارتفاع اسعار البترول ولكن لو ان مصر وهذا لم يحدث كانت قد سارت مسارا عاديا بين الدول تكافح من اجل مبادىء الوطنيه وتدافع عن الاشقاء وتحافظ على اموالها لما انتظرنا ان تعمل الايدى العاملة المصرية فى اى مكان ولنشا اقتصادنا على اسس قوية فتصدير الثورة جلب الفقر على مصر وخرب اقتصادها واستنزفه .

ونحن الان لا نجد من يخرب اقتصاده من اجلنا فيرسل لنا المعونات .. كما كنا نرسلها ..

تلك جذور سياسة مصر فى الستينات التى اوقف التنمية وحركة بناء المصانع وغيرها من مظاهر التطور الطبيعى خمسة عشرة عاما ..

فماذا كان منتظرا بعد حرب اكتوبر اى بعد خمسة عشر عاما من توقف حركة التنمية الشاملة هل كان هناك من يبنى لنا مصانعا على حسابه لو ان الاتحاد السوفيتى كان قد بقى فى مصر او بمعنى اصح لو اننا كنا بقينا منطقة نفوذ له لعانينا الكثير من فقد لروحنا الوطنية ولاصبح كابوس الديون السوفيتية مخيفا ولاصبحت الانفاس معلقة بقرارات تاتى من موسكوا وهذا مالم يحدث ولعل الغرب يسمعون انفاسنا بعد الحرب ..

وكيف ان المنطقة حرة من النفوذ السوفيتى والامريكى .. ولايمكن المقارنة بين استمرار نفوذ السوفيت اذا ماكان مستمرا وبين الانفتاح على الغرب بكل ماللغرب من محاذير واحتياطات من المساس بحرية القرار المصرى وعدم الدخول فى تجربة مشابهة لمحاولة فرض الوصاية او الراى على القرار المصرى .

فهناك فرق هائل .. وهناك روح قوية حرية ممتلئة بالامل فالجذور قد ذبلت وسقطت الشجرة . وبعد الحرب ومنذ الانفتاح زادت الاموال بدرجة كبيرة وتحققت السيولة النقدية وبدات تجربة جديدة .. بعد تجربة الاشتراكية فى بداية الستينات بدات تجربة الانفتاح فى السبعينات والتى نجحت فى جلب اموال هائلة الى مصر لاستثمارها ومنها تحويلات المصريين العاملين وغيرها من المصادر لتمويل المشروعات الاستثمارية .. كل هذا يوحى بان الجذور وان لم استعن بالارقام لم تكن قوية لتغذى شجرة قوية نسميها الاقتصاد القومى .. الذى نمى بعد حرب رمضان بقوة .

نحن الان نحس باننا يمكن ان نجتاز ازمة رغم ان مصر اثقلت منذ الستينات ولم تبن اقتصاد قوى واننا اليوم نستطيع ان

نحقق الخروج من ازمة طبيعية ان تحدث لنا وسهل ان تمر بسلام وان يتم اصلاح العجز فى ميزان المدفوعات المصرى ثم الى الفائض فالعجز يسيط لايتعدى ١٢٠٠ مليون دولار .

" الحل الاشتراكى " والحل اللاشتراكى

تم التوصل نظريا ان الحل الاشتراكى هو المخرج من الازمة الاقتصادية داخليا على الاقل وكان هذا الحل فى وضع يد الدولة على مصانع القطاع الخاص وتعويضهم وبذلك فان ارباح هذه المصانع ستدخل الميزانية وستضيف دخلا يساوى دخل قناة السويس الى الدولة وبالتالى تستطيع ان تبنى مصانع جديدة وتشغل الايدى العاملة بدلا من بطالتها وبدلا من ترك اصحاب المصانع الخاصة من ادارتها وبالتالى الحصول على ارباحها وبالتالى توفيرها فى البنوك او فى بنود الاستثمار التى قد لاتحل مشكلات هامة للمجتمع كان هذا الحل الاشتراكى قد قضى على طبقة المليونيرات تماما وكانوا اعدادا ضئيلة منهم المليونيرات احمد عبود وابورجيلة وغيرهما . وكان ذلك فى بداية الستينات .

وسيطرت الدولة على وسائل الانتاج اى المصانع ونقلت ملكية الارض الزراعية التى كانت مملوكة للباشوات الى الفلاحين واستمرت حالة الاستمرار فى الحل الاشتراكى حتى اتضح ان صاحب المصنع القديم كان يقوم بمقام مجلس ادارة كامل ولم يقع فى اخطاء جسيمة .

وواجهت الدولة الصدمة تلو الاخرى عند بناء المصانع وادارتها وعند مقارنتها للاوضاع .. فلقد انتشرت محاولات السرقة بمختلف الاساليب من المال العام بواسطة عصابات من العاملين على مختلف المستويات بالمصانع وغيرها ويتم تطهير هذه المواقع وايداع المختلسين السجون بعد ثبوت دلائل الاتهام عليهم .

ولم تجد الدولة جدوى فى استمرار السلوك الاشتراكى فلا توجد اموال ولاخبرات بعد حرب ١٩٧٣ رمضان . وبعد عامين بدات اموال المصريين تتكدس فى البنوك وهى قيمة اجورهم من العمل فى الدولة العربية

ولم تجد الدولة الا ضرورة الانفتاح للاستفادة من الاموال العربية التى تتجه لاوروبا وامريكا والى محاولة جذبها كما حاولت جذب الودائع العربية التى كانت بالبنوك التجارية الاجنبية فى لبنان والتى نقلت نشاطها الى خارج لبنان اثر اشتعال اوار الحرب منذ بدا ابريل عام ١٩٧٥ .

هذا كله كان فى ضرورة الانفتاح الاقتصادى حتى ولو كانت فى موقعنا اى دولة تامة الانغلاق حتى ولو كانت تحت السيطرة السوفيتية او كانت روسيا نفسها فى موقعنا الجغرافى ووسط الاخوة العرب ابناء الامة الواحدة . اليس كذلك .

" وجهة نظر "

اذا جلست تفكر فى الحرب وفى السلام وسرح بك الفكر الى الحرب وماكان يمكن ان يحدث لو استمرت دفاتها وطبولها والاستعداد لها مرة اخرى واخذ العرب مرة اخرى يدفعون لمصر لتكدس السلاح وتدرب القوات فماذا كان يمكن ان يحدث من الناحية الاقتصادية ٠

بالطبع ازمة طاحنة فى الغذاء وازمة طاحنة فى المساكن وحياة مشدودة فيها جيش من مليون مصرى تحت السلاح ومصر اكبر دولة اذا ما استمرت بهذه الحالة لاغرت بعض الاصوات فى اسرائيل بالمناداة بالحرب مرة اخرى خلال العشرة سنوات الماضية ٠

ولعل انصار العداء لاسرائيل والرافضون لمبدا السلام معها يعلمون ان كل مصرى لايعمل الا لمصلحة بلاده ٠ ولو استمرت حالة الحرب لاصبح رغيف الخبز بالطابور و لاصبح كل مواطن بيضة واحد فى الشهر ولكنها حكمة بالغة ان رغبت مصر السلام لتضمد جراحها وتربى ابناء شهدائها وتبنى مادمرته الحرب طيلة سبعة سنوات وتعوض ما استنزفته ولم يساعدنا العرب بمجرد الحديث عن السلام لنريح اعصابنا المتوترة والتى لايمكن ان تحتمل التوتر اكثر ٠ ليس رفاهية ولكن طبيعة الخالق فى خلقه ٠ ولسنا عند الحديث عن الازمة الاقتصادية نعرف بان حالة الحرب لو استمرت لاصبح برميل البترول بـ ٥٠ دولار وماكنا جنينا شيئا منها ٠ نحن كلنا لانحب اسرائيل ولكن السلام حاليا افضل لنبنى مادمرته الحرب نريد سلاما دائما مقابل دولة اسرائيلية محدودة ٠

لاتترك فى المنطقة لتصنع العديد من القنابل الذرية والرؤوس النووية وتنمو كترسانة عسكرية يفوق فيها ميزات القوة العسكرية على العرب جميعا هذه هى موازين السلام الحقيقى الدائم ٠

انها حقا تركة بالمليارات

عندما تولى أنور السادات الحكم فى اكتوبر عام ١٩٧٠ لم يكن بالخزانة المصرية مليون دولار وكانت تركة مثقلة بالديون وعندما انتقل أنور السادات الى الرفيق الاعلى ترك خزانة مملوءة بالمليارات هذه المليارات والحق يقال هى أموال المصريين العاملين بالخارج والتى تقدر بعشرة مليارات من الدولارات يحول منها أبناء مصر نصفها ويبقى النصف الاخر فى البنوك الاجنبية ولعلماء النفس حقل واسع فى دراسة هذه الظاهرة سواء بالسلب أو الايجاب وسواء بالارشاد والعلاج حتى يثق كل المصريين فى وضع أموالهم فى البنوك المصرية. ولو أن انور السادات بعد حرب العبور لم يقرر السلام وأستمر فى اعداد مصر لجولة خامسة مع اسرائيل لما سمحت الحالة والكل تحت السلاح بالسفر للعمل بالدول العربية ولاصبح ٣ مليون آسيوى يعملون بالدول العربية سواء كوريين أو هنود أو فليبيين أو غيرهم والعامل المصرى قابع فى خندقه فى القناة وأهله ينحشون عن رغيف خبز فى طابور أمام المخبز ولتصور ملايين المصريين جوعا ولضاعت على مصر منذ عام ١٩٧٤ وحتى الان أجور ونقود أخرى تصل باجمالى ١٠٠ مليار دولار بالاضافة الى ماورد من أموال استثمارية ولقد تم اعادة بناء مدن القناة الثلاثة بمعونات عربية سعودية وخليجية وأخذت مصر فرصتها فى اعادة بناء قواتها المسلحة لتكون الدرع حتى بعد معاهدة السلام وواضح تماما أن النقاط قد وضعت فوق الحروف.

موسى فى بلاط فرعون

من رحمة الله أن أخرج الله النور من الظلمات وأخرج موسى فى بلاط فرعون ثم يغرقه الله .. ومن رحمة الله أن جعل أنور السادات الرجل الطيب الفقير بكل مكوناته ذى نهته طيبه يعترف الله حقا ويؤمن بالله فكان رحمة من خالق الارض والسموات على كثير من عباده ومنهم وكن الدعوة الاسلامية القديم فى العالم الاسلامى وهم الاخوان المسلمين و تولى الحكم منذ أكتوبر عام ١٩٧٠ فبدأ دولة العلم والايمان وأغرق الظلم ودولته وبتر الشيوعيين والناصريين وأقتلع جذور دولة منهارة ليقيم دولته والتى بدأ عملها بثورة مايو والتى وضعت أسس الديمقراطية وأغلقت المعتقلات بعد أن كانت ممتلئه بالمعتقلين من الاخوان المسلمين طيلة خمسة عشرة عاما فكانت رحمة الله والا لكانت المعتقلات حتى الان ممتلئه والله لطيف بالمسلمين دائما حريص على رفع راية العدالة والسلام ودولة الظلم ساعة ودولة الحق الى قيام الساعة ولقد كانت تلك التحولات الجذرية قد أشعلت الحقد الاسود ضد أنور السادات فى قلوب الناصريين المريضة المليئة بمعاداة كل ماهو انسانى.

لقد دفن أنور السادات دولة جمال عبد الناصر معه يوم أن مات وتحولت مصر فى عهده الى دولة ديمقراطية. ولقد حاولت الاحزاب اليسارية بحقد أسود . وبتآمر وتمويل خارجى موالى للسوفييت الذين طردهم من مصر عام ١٩٧٢ وأنهى وجودهم أن يستغزوه وأن يخرجوه عن مسلك الديمقراطية ليعتقل معارضيه واشتركت اذاعة الجماهيرية الليبية فى تحريك أنصار الشر الناصريين الذين أطالوا ذقونهم فى محاولة مستمرة بمخطط سوفيتى لهدم الديمقراطية فى مصر ولكنهم فشلوا تماما واستمرت

مصر رغم الهجمة الشرسة ديمقراطية مستقلة وانهارت أحـــــلام
الناصريين المريضة وستظل منهارة دائما بلا أمل فى أن تطـــل
رؤوسهم مرة أخرى والا فان الشعب المصرى السميم سيحطـــم
أى محاولة لعملاء الشيوعية الدولية فى أن ينتشروا مبادئهم
أو أن يفتوا فى عضد وكيان دولة العلم والايمان التى بدأهـــا
ورفع رايتها أنور السادات الذى كان موسى فى بلاط فرعـــون
وكان يعرف كيف يمحو الهمجيـــة التى تركها جمال عبد النـاصـــر
من همجية وهزيمة ومعتقلات وشيوعية سافرة.

رحم الله أنور السادات الذى حقد عليه الجميع لانه نجـــح
ولم ينهزم فى معركة ١٠ رمضان ولم ينهزم فى مفاوضات الســــلام
ولم يحدث فى تاريخ مصر مثلما حدث من تدفق للاموال الـــى
مصر مثلما حدث فى فترة بداية الانفتاح والتى أدعو الله أن تستمر
وأن تؤكد عليها السياسات بل وتدعو الى مزيد من رؤوس الاموال
العربية والى اشتراك هذه الاموال فى حركة الاقتصاد العربـــى
ككل فالعربى يكسب كثيرا باقامة مصنع فى مصر عن لو بناه فـــى
بلده نظرا لفروق الاجور ومصروفات الاسكان التى يتحملها للعاملين
المغتربين هذا جزء قليل من كثير الذى حصلت عليه مصر فـــى
مشاركة لرؤوس الاموال العربية والاجنبية فى صدر الانفتـــاح
وعلينا أن نعيد حملة الدعاية والدعوة الطيبة نحو عودة الاستثمارات
العربية الى مصر بدلا من اغترابها فى أمريكا وأوربـــا.

" " الامريكيـــون " "

الامريكيون .. امة قامت منذ قرنين ولكنها كانت امتداد لحضارة اوروبا ولم تكن بذرة هذه الامة موجودة بغير موجود او بغير صانع وعندما انتقل بعض الاوروبيين الى فلسطين فصنعوا دولة اسرائيل لم تكن سوى جزء منقول فى حضارة والحضـــارة انســـان ومال وعلم ودين ونظريات وقوة دافعة حافزة ..

واذا كان الامريكيون قد كونوا امتهم واستغنوا عن العالم فهل العالم فى غنى عنهم ؟ ..

هل نستطيع القول بان تكنولوجيا امريكا قد نقلتها اليابان وان الدول الكبرى الان بثرواتها وتفوقهـــا التكنولوجى لا تستطيع ان تسيطر على العالم وفى نفس الوقت لاتستطيع ان تبيد اعدائها فى العالم .. الا فاين حضارة عصرنا ونحن على قمـــة القـــرن العشرين واقتربنا من نهايته ان البشرية فى صعود نحو سموانسانى وايس فى هبوط همجى حيوانى .. وهذا ما احس ان الولايـــات المتحدة تحاول ان تعلنه ولكنها فى غمرة التحدى تعلن انها قويـــة وتستطيع ان تقوم بدور قاهر .. والراى العام الامريكى هو حمايـــة الامن للشعوب فموت عشرة جنود امريكيين فى اية معركـــة خـــارج الولايات يثير ضجة عارمة .. فبعد حرب المليون فقيد امريكى فـــى فيتنام .. فان الشعب الامريكى يريد السلام .. السلام .. فكفـــى احزان .. ونحن المصريين فقدنا مائة الف شهيد ونحن نقول كفـــى اننا نريد السلام .. ونريد البناء .. والامريكون قدموا لمصـــر مساعدات كثيرة ولكن كى تعطى امريكا فرصتها فى التنـــزه فـــى المنطقة بغير سوفييت فاننا لم نجنى الكثير . بل فقدنا مساعـــدات عربية هائلة وبالطبع مساعدات سوفيتية .. فاننى اود ان اقـــول

للامريكيون لاتتركوا (خزانة مصر) الجزء المخصص للمساعدات فى خزانة مصر فارغـــا ••

اننا شعب لايعيش على المساعدات ولكنه لابد وانه فى قائمة الدول التى يجب تقديم المساعدات لها هكذا يرى الاقتصاديــون والمخططون الامريكيون للسياسة الامريكية وصانعوها •

لقد اصبح لزاما علينا ان نطلب المزيد من المساعدات من امريكا _ لانه لاتوجد اية دولة اخرى فى العالم تقدم لنا مساعدات وتعتبر هذه المساعدات هامة فى خطة التنمية •

❖ وجهى العملـــــة ❖
السلطة والمسئولية

اذا اردت أن تطبع صورتك على وجه عملة كصاحب سلطـان وسلطة فعليك أن تطبع على الوجه الاخر صورتك وأنت تحمل حمـلا ثقيلا على كتفك دون تهرب أو تضرر، وهو المسؤلية.

واذا ما شكوت من حمل المسؤلية فأنت تريد التنعم والتنزه ويقول الناس عنك أنك صاحب سلطة.

ولكن لا يستطيع تحمل المسؤلية وهذه هى الانتهازيـة وهذه هى صفات الانسان الذى لا يريد أن يخدم اخوته فى الوطن ولكنه يريد أن يستغل السلطة ليبتعد عن الفقر وعن المساءلة وغيرها من مميزات السلطة.

اما اذا اعلنت مسؤليتك بنفس درجة سلطاتك فأنت رجـل وطنى تستطيع أن تدفع وطنك الى الامام خطوة وتمنع تخلفهـا خطوة الى الوراء. هذه هى الحياة العامة المحصورة دائمـا بين السلطة والمسئولية وأنها لتذكرة.

تحديـــد المسئوليـــــات

اذا كان هناك بصيص من امل نحو زيادة الانتاج على مستوى مصر فان هناك العامل الهام والجوهرى فى العمل العام وفـــى المستوى العام الحالى وهو ضياع المسئولية وعدم افنائها وتحديدها على المستويات المختلفة .. فالنبدا بالمحافظه وبتعيين نائبـــين حقيقيين له .. لهم السلطة والوجه الاخر للعملة المسئولية مسئوليه محددة فى مهمة النائبين هما نائب مسئول عن الانتـاج الزراعـــى والحيوانى ونائب اخر مسئول عن الانتاج الصناعى والاسكان والمرافـق وليس لهم حق عقد الاجتماعات الشعبية بقدر مالهم من حق دراســة كل راى واقتراح تقترحه جماهير المحافظة اى انه نائب باحـــث دارس يجتمع ليقرر ويحل مشاكل لا ان يحولها الى الجهات المختصة اى انه جهة اختصاص تابعة راسا لرئيس الجمهورية او رئيس الـوزرا • ولايكون ممن يتمتعـون بالشعبية او بالخبرية ولكن يتمتع براس علمـــى جاهز اى كشكول ويجب عليه ان يحفظ كل رصيد بنوك المحافظـة والمشروعات المقترحة والمشروعات التى يريد ان ينفذها ابنـاء • المحافظة وعدد المصانع ومساحات الاراضى البور وكل احصاء ويمكـن ان نعينه بعقل الكترونى صغير ومكتب من المهندسين ذوى المستويات والموءهلات والجدية والوطنية وامام كل المسئولية الملقـاة •

فان من يعمل فى هذا النظام عليه ان يتحمـــل عقوبـــات التسيب الصارمة على نفسه دون محاولات تبرير الخطأ هكـذا يمكـن ان نهض مصر بالتخطيط فى الموقع وباللامركزية الواعية وليســت - اللامركزية اللا واعيـــة •

على ان يكون هناك تنسيق مركزى ومتبادل بين الجميـــع

فى اجتماع عام ربع سنوى بالقاهرة شتاء والاسكندرية صيفا واسيوط شتاء واسوان وهكذا نجد انفسنا ننشط التخطيط العلمى ونأخذ به ونعلم أن ابناء كل محافظة بحقها فى الحياة بمعدل تنمية اقتصادية يحقق لها مستوى متحسن دائما هذا يجعل لكل خطط الدولة اباء تنفذ وتربى وتزيد الانتاج وتدفع المشروعات الى التقدم الكبير ..

الحزب والحكومة والتضليـــــل

لابد وان للحكومة سياسة اقتصادية يرسمها ويبرمجها ويضع اساسها فلاسفه واساتذه الاقتصاد فى الحزب الوطنى ..

والا فان المستقبل سيكون مستقبلا مظلما ومظلوما وفى ايدى الحكومة الحالية او غيرها لا اعتقد انها يمكن ان تخرج بسياسه فوريه ان لم يكن هناك منهج .. ولقد علم تماما ان هناك خطه خمسية ..

لقد كان هناك سباق من اجل النمو بعد توقف هذا النمو بان الحرب وذلك من اجل غد افضل كل هذا طموحا .. تحقق منه الكثير واهم ماتحقق هو مشروعات الامن الغذائى وكثير من المشروعات الاخرى ووصل حجم الاستثمار ٨ الاف مليون جنيه وتم تشغيل الاف المصريين فهل هناك تخطيط للحد من الشركات الاستثمارية وسد فراغ السوق المحلى بتاسيس شركات قطاع عام على اساس الفكرة السائدة فى الستينات والتى اوضحتها فى تفسير حتميه الحل الاشتراكى .. هل هناك فائض لتمويل مشروعات جديده وهل هناك عمالة مدربة وادارة تتحمل الخسائر اذا حدثت وخاصه فى حالة اقتصادية عالميه متغيره كل عام وغير مستقره بالنسبة لاسعار والاسواق . فى راى ان كل مصنع استثمارى هو كسب للشعب وعلى الحكومة ان ترعى مبدا واحد وهو توفير القمح للشعب وتقديم الخدمات مع المشروعات المضمونة وخاصة فى مجال الاغذية ولا اضيف اليها الاسكان حيث الانشاءات تنفذ بمقاولين من القطاع الخاص بمواصفات غير مطابقة وعملية الرقابة ولجان الاستلام لايمكن الاطمئنان اليها مائة فى المائة لذلك فان قيام وزارة الاسكان باقراض ومشاركه

شركات المقاولات قد يخرج الانشاءات بطريقة غير ايلة للسقوط

والا ن تجد ان هذه الحركة النامية قد توقفت بل الغيت وزارة الاستثمار واقتصرت على كونها هيئة وتشكل الطابع الطابع الحكومى فقط مرة اخرى .. بعكس الانطلاقه التى تمت فى الاقتصاد وفى التشييد بعد الحرب .. هل ياترى لمصلحة الشعب هذا التقلص الواضح .. ام لوقف اعداد المليونيرات المتزايد فى القاهره والذى اود ان اوضحه ان هؤلاء المليونيرات لم ينهبوا الشعب ولم يستقروا فى القاهرة ولم يكونوا ملايين من العمل فى القاهره خلال فترة السبعينات ..

بل ان اغلب هؤلاء هم مصريون عاديون عملوا مالايقل عن عشرين عاما فى الدول العربية وحضروا استجابة لدعوه المصريين الى استثمار اموالهم فى بلادهم وجاء معهم البعض من الغرب وجاء معهم مموليين عرب .. هؤلاء الـ ١٧ الف مليونير مصرى لم يكونوا موجودين فى القاهرة الا بعد الانفتاح لانهم كانوا خارج مصر فى هذه الفترة .. ولم يحدث ان كون مصرى مليون جنيه خلال ٥ سنوات من لاشيء .. او كما اشاع الموتورين فى النهب واسال نهب من ؟ ولعل هناك مقاولين عاديين اصبحوا مليونيرات واصحاب اراضى من المزارعين تحولوا الى اصحاب ملايين لارتفاع ثمن اراضيهم او لبيعهم التربة لصناعة الطوب او لان البعض استوردوا اغذية وتدارجت الحكومة فى وقتها الارباح الزائدة بقانون ١١٩ — لتحديد نسبة الربح على السلع المستورده ..

ولعل امريكا واجهت غزوالمنتجات اليبانية فرفعت الجمارك على البضائع اليابانيـة ..

ونحن الان فى موقف لانحسد عليه فلا كفاية انتاجيـة ولا مستوى انتاجى للمحلى يغنى عن الاستيراد والذى لايمكن منعه تمامـــا ..

ولنكن واقعيين ونقول ان حركة الانفتاح اتت بثمار ماكانت لتاتى بل كان هناك اثار وخيمة لحركة الانغلاق بعد الحـــرب او بمعنى اخر انتهاج سياسة بداية الستينات فى منتصف السبعينات ولكن هذا لم يتحقق لمعتنق سياسة الاشتراكية والاعتماد علـــى النفس فنحن مصريون وجزء من العالم العربى ومن الجسد العربى وكل هذا الانفتاح والانفراج فى الاقتصاد المصرى تم اموال عربيـــه ولم يحدث اى تتاثير على حكومتنا انتهاجها للسياسة المستقلـــه

حتى عند غزو لبنان جمدت الحكومة المصرية العلاقـــات مع اسرائيل وسحبت سفير مصر .. فى تل ابيب .

ولم يحدث احتلال اجنبى لمصر بواسطة شرده اجنبيـــه كما كان ذلك فى القرن الماضى مقدمة لاحتلال الهند .. حيـث انشات بريطانيا شركة بالهند ثم بعثت بقواتها لحماية مصالحهـــا ولن يحدث على الاطلاق بالنسبة لدولة مثل مصر ذات سيـــادة وهذه السيادة والقوة لايمكن الاستهانة بها خاصة بعد حـــرب رمضان وبعد تطوير قواتنا المسلحـــة .

والتفكير فى ان شركـــه اجنبيه يمكن ان تسيطر علـــى مصر تفكير يثير الضحك ولم يحدث حتى الان ان حاولت شركـــه ان تتصل ببعض الشخصيات للتاثير عليها مثـــلا ..

انه بديهى تماما انه لن يحدث ان تتاثر سياستنـــــا

الخارجية كما ادعى البعض من اليسار بالاستثمارات .. وهـــذا ماهو قائم .. ولابد من التوقف امام الهجوم على الانفتاح وقفـــه صريحـــه .. فلن يجلب الانفتاح ماجلبه حفر قناه السويس مثـــلا والنظره التشاؤمية فى بداية عصر الانفتاح كانت توحى بذلك .

*

أزمة الاسكان ومليونيرات تحت الاربعين

منذ سنوات فى مجلة نيوزويك كان هناك تحقيق صحفى عن العصاميين الذين بدأوا أعمالا تجارية وصناعية وأصبحوا مليونيرات تحت سن الاربعين.

وفى مجال الصناعة - كون أحدهم المليون دولار الاولى له من صناعة المنازل الصلب الجاهزة حتى أن احياء كاملة قامت على هذه المنازل الصلب التى يمكن نقلها على شاسيه سيارة هذه المنازل عبارة عن شقة منفردة من ٥ حجرات أو أقل كلها من ألواح الصلب المعزول بالمطاط وغيرها من التحسينات على الجسم الصلب ليأخذ شكلا جماليا يقوم على أعمدة خرسانية على ارتفاع خمسة درجات من الارض ليكون ضاحية فى مدة من الزمن بسيطة.

ولعل هذا المشروع مناسب جدا .. فبدلا فى تصدير الواح الصلب كما حدث منذ أعوام يمكن أن تبرشم هذه الالواح لتكون منزلا جميلا فى ذلك الامان من مشكلات انهيار المنازل الحديثة البناء نظر للغش فى مواد بنائها وتخفيضا للاسعار.

ويمكن فى تقديرى انجاز هذه الشقق السكنية بمعدلات تفوق الخيال حيث أنه يمكن انجاز أى عدد يوميا تستخدم ورش تجهيزها ماكينات اللحام السريعة أى باختصار أحدث تكنولوجيا اللحام والتقطيع والتصنيع فى مكان الضاحية الجديدة.

وهكذا يمكن تكوين ورش تصنيع متنقلة على مشارف المدن لتوسيع ضواحى جديدة بعد مد الخدمات والمرافق اليها ولقد قامت فى أمريكا احياء كاملة فى المدن القديمة وضواحى جديدة

على مشارفها وحلت هذه الطريقة أزمة الاسكان وأصبح امتلاك مسكن مناسب بحديقة أمرا سهلا وأصبح اضافة غرفة أمرا سهلا ايضا كل هذا لابد أن يطبق فى مصر حيث أن كل تكنولوجيا ولوازم تجهيز هذه الشقق سهل من حيث لصق جدرانها والارضية بالمطاط وعزلها حراريا واعطائها شكلا جماليا وطلائها من الخارج . ويمكن أن يقوم صاحب المنزل بجزء من العمل سواء بلصق المطاط والطلاء الخارجى وعمل توصيلات المياه والكهرباء وهذا المشروع لايتكلف الكثير ولايحتاج الى مواد بناء ولا الى نقل مواد بناء ويخفض كثيرا من تكاليف الوحدة السكنية للمواطن ولايبقى الا التنفيذ ويمكن لكل محافظة أن تبدأ فى بناء ضاحية على هذا النمط تحوى ١٠٠٠ وحدة أى أنه فى شهر واحد يمكن أن يتم تجهيز هذه الالف وحدة فى كل محافظة كبداية لحل أزمة الاسكان بالاضافة الى مساحة الحديقة التى يمكن أن تكون مصدر احتياجات الاسرة من الخضروات وبعض الفواكه كل هذا الحديث نظرى وأدعو الله أن يبدأ التطبيق فورا بدون محاولات مضادة من المستفيدين من فروق اسعار الاسمنت.

واننى أدعو الحكومة الى السماح للشركات الاستشارية والافراد أن يقوموا بانشاء هذه النواحى السكنية وأن ترسل الحكومة بعثة لشراء بعض الوحدات ودراسة تكاليف الوحدة وهى أقل تكلفة من الاساليب التقليدية وأسرع مائة ضعف فى التنفيذ ويمكن أن توفر كثيرا من الميزانية ويمكن بناء مدن كاملة بهذه الوحدات المنفصلة فى شهور .

واذا كان الوقت هو العامل الفصل فى عملية سد احتياجات المواطنين فليس هناك وسيلة أسرع من هذه الوحدات وأعتقد أنه هذه الطريقة تعتبر حلا مثاليا ونهائيا لازمة الاسكان.

ولعل فتح فروع للبنوك الاجنبية دعى هذه الفروع والمستثمرين الاجانب بطريقة حثيثة على القدوم الى مصر لمعرفة المناخ العام .. اذا ماتوفرت الايدى العاملة والتى يصنعون فى اعتبارهم أنها ذات أجور اقل شيرا عنها فى بلادهم الرأسمالية.

لذا فعلينا أن نستمر حتى نكسب الجولة الاولى فى عبر الانفتاح الذى نجد أن يؤدى الى ازدهار مصر كلهـا وهذه حقيقة لايختلف عليها اثناف من اصحاب الخبرة والضمير وكل له طريق وهذا طريق مصر الجديد .

" " حكومة المغتربين " "

لا يمكن لاى حكومة ان تحكم الا على ارضها وتحكم شعبها فى ظروفه الواقعة امامها لا ان تتعامل مع المهاجرين والمغتربين مثلا بكل صدق وامانة هل اعطت الحكومة اى مساكن الا بعد ان يدفع الفرد عدة الاف من الجنيهات قبل التسليم ٠

وكل هذا يتعامل مع القادمين من الدول العربية البترولية وحيث انها اى الحكومة تريد ان تسترد الاموال التى بنت بها وشيدت هذه المساكن ثم عند استعادتها هذه الاموال وارباحها فانها تستطيع بناء مساكن للعاملين بمصر دون مقدم ولكن هذا لم يحدث فلقد استمرت الدورة بلا توقف ووجدت الحكومة المستعدين لدفع الالاف مقابل شقة موجودين بذلك فلقد وقعت تحت الاغراء مع توفر حسن النية انها كانت ومازالت تصر انها ستبنى لمن لم يسافروا ولن يسافروا ويصبحوا قادمين من اى دولة عربية مساكن الان اللازم هو الوقت فقط ٠٠ اذا كانت الحكومة لاتستطيع ان تلاحق والقطاع الخاص الحالى فلماذا لاننفذ هذه المشروعات الاسكانية مع الشركات الضخمة واتفاقيات الدول لماذا لانطرح مثل هذه الفكرة على الشركات وعلى الدول التى تود استثمار اموالها ٠٠ فالمدن الحديثة تقوم بها شركات ٠٠ ولقد حاولت الدولة فى مدينة السلام وانشئتها بنمط موحد ٠٠

اما مدينة العاشر من رمضان فقسمت الارض وتركت البناء للافراد مع اشتراكها ايضا فى بناء الفيلات اذا ماطلب المشترى ذلك٠ وهذه السرعة غير كافية ٠٠ امام مطلب السكن فعند انشاء مدينة لابد وان تنشأ كاملة جاهزة تسليم مفتاح لاصحابها بتليفوناتها بل والبضائع داخل السوبر ماركت قبل الاستلام اى - ان مشروع انشاء مدينة لا محاولة

انشاء مدينة بالتدريج •• تؤرق السكان وتطردهم وتعيدهم اذا وجدوا انفسهم واولادهم فى شوارع خاليه ومناطق معدة للبناء فقط واتربة حفر ولودرات وسيارات نقل تجيب الشوارع وازعاج مستمر ومدرسة غير مكتملة كل هذا يؤدى الى عودة من يخوضون التجربه الى بلادهم راضيين بها •• متناسين حلم الحياة الجديدة فى مدينه جميلة جديدة لانهم وجدوا مدينة تحت الانشاء وتحتاج للاكتمال الى سنوات عديدة •

فلنجرب نظام انشاء الضواحى المتكاملة بشركات اجنبية لان قطاع المقاولات المصرى ليس فى امكاناته الحالية انشاء مثل هذه الضواحى بالسرعة والاتقان والذوق والمواصفات التى يمكن ان تقدمها هذه الشركات من خلال تمويل هذه المشروعات من قروض اتفاقيات الدول التابعة لها هذه الشركات ولقد قدمت المجموعة الاوربية عرضا للتليفونات تبلغ تكاليفه ٥٠٠٠ مليون جنيه حتى عام ٢٠٠٠ وذلك الاتفاق عقدته حكومة الدكتور مصطفى خليل وهذا العقد يثير الحيره والذهول فعقد اتفاق للاسكان والتصنيع اجدى وانفع من عقد تطوير الخدمة الهاتفية واكثر واقعية من اجل زيادة الانتاج اكثر كثيرا من التليفونات التى لن تحل كل المشاكل هذا كان راى ومازال ولقد وافق مجلس الشعب للاسف على هذه الاتفاقية •

"" هل يميل الميزان ""

عند ما اثيرت مشكلة مخصصات للاسكان اضافية من الاحتياطى سمح بها للقوات المسلحة والشرطة .. تقلد احمد طه عضو بمجلس الشعب حصانة واستجوب وزير التخطيط الدكتور كمال الجنزورى . وكانه يقول كفى .. الشعب الكادح لابد من مراعاته ايضا وخاصة اعتمادات مساكن الايواء العاجل والتى اعتمد لها ٥ خمسة مليون فقط فى ميزانية ٨٤ - ١٩٨٥.

هنا بصراحة والحديث عن الازمة الاقتصادية وعن انجازات القوات المسلحة والمساهم فى حل مشكلات الامن الغذائى وانشاء الكبارى العلوية ومد خطوط التليفونات فى استصلاح الاراضى كل هذا جدير بالتقدير.

ولكن المفروض ان تناقش ميزانية الشرطة والقوات المسلحة ، بمنظار عدل .. هل ياتى المدنيون على انفسهم ولا يتكلمون فى مجال الامتيازات والمعاشات ومكافأة المعاش للضباط والمساكن والسيارات الملاكى مخفضة الجمارك والمقسطة هى كل ذلك يريح الشعب ولا يرهق الميزانية ام انه لا يوجد من يجرأ ان يتكلم فى هذا المجال وخاصة ونحن فى منطقة من العالم حيوية ونريد ايضا رفع مستوى جيشنا فى كل النواحى ولقد كان لى راى فى هذا المجال بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل ونشرته جريدة الشعب التى يصدرها حزب العمل .. فقلت انه لابد لقواتنا المسلحة ان تكون الدرع الواقية بالرغم من معاهدة السلام .

كان هذا فى الوقت الذى ظهرت فيه نظرية الاسترخاء العسكرى بعد انسحاب اسرائيل من سيناء وبعد معاهدة السلام واسرد هذا فى سياق الحديث لاننى اؤمن بضرورة تطوير القوات المسلحة .. وعندما اشير الموضوع حول مخصصات الجيش والبوليس فانه لايثير عاصفة ولكن لابد من التعامل مع واقع صعب والمصرى الصميم لايقبل ان يعامل أخوته من المصريين معاملة فيها تفرقة من قبل الحكومة وسياستها فتقرر مزايا خرافية لطبقة وتتجاهله طبقة اخرى هذا مالابد من الاعتراف به انه لابد فى التساوى الذى يؤدى للاستقرار الذى يدعم ويعمل على زيادة الانتاج فيه وتبنى يد تحمل السلاح كانت تلاحم وكان لابد من العمل فى المصانع وتحت وطأة القارات لامداد الجيش بالغذاء وكل مستلزماته .

لذلك فكل يعمل فى سبيل بلاده .. ولعل الاسراف لايوحى بالقوة .. فالمواطن فى اى بلاد العالم لايلتحق بالجيش على اساس انه مصدر رزق بل يلتحق لانه مؤمن بضرورة وجود افراد مستعدون للدفاع عن بلادهم فى اى خطر وان حياتهم فداء اوطانهم تطوعا وليس لهدف الرزق ولكنه لهدف اسمى فيه احدى الحسنيين . هذا مالابد ان يدركه الشباب .

لذلك فالزيادة فى ارضاء افراد القوات المسلحة امر نحبه ولانكرهه ولكن بقدر لايجور على الباقى بحيث يصبحون فى دائرة الضيق . فابناء العاملين فى الجيش لهم ابناء فى المدارس والكليات ويحبون ان يروا ابنائهم فى ايدى امينة حيث المدرسون يعلمون هؤلاء الابناء وغيرهم لذلك فالقوات المسلحة جزء من الشعب والكل ابناء وطن واحد هو مصر .

النقط لابد من وضعها فوق الحـروف

لا بد من انقاذ الخزانه المصرية من الغرق فى الديـــون والقروض ولنضع النقط فوق الحروف بالتشريعات التالية .

١) حظر دخول أى أجهزة كهربائية منزلية أو سجاد مــع المصريين العاملين فى الخارج لمدة عام قابل للتجديد .

٢) فى حالة تحدى القانون من قبل البعض باحضار أى - اجهزة يحصل عليها ضريبة جمركية ٣٠٠٪ الى ٤٠٠٪ .

٣) فى حالة الامتناع عن الدفع تحفظ الاجهزه أمانات لحين العودة الى الخارج ولا تباع فى مزاد لمدة عام بل يعرض للبيع الجديد منها عن طريق شركة مصر للاسواق الحرة مع ارسال قيمتها لصاحبها بسعر الجملة وليس بسعر الفاتورة التى أشترى بها السلعة . ولا يسقط حق المواطن ثمـن سلعته .

مميزات وفوائد الحظر:

١) حماية المنتجات الوطنية سواء فى القطاع العام أو الخاص ويؤدى ذلك الى ازدهار الصناعة المصرية .

٢) زيادة تحويلات المصريين بمالا يقل عن ١٠٠٠ مليـون دولار - حيث لو حسبنا أن كل مصرى يعمل فى الخـارج يعود بأجهزه قيمتها ٥٠٠ دولار فقط فان اجمالـى الدولارات المحولة من ٢ مليون مصرى تكون ١٠٠٠ مليون

دولار)

٣) رواج الحركة الاقتصادية فى مصر ولكن قبل اصدار هـــذا القانون لابد من :

١) تطوير الانتاج المحلى .
٢) توفير السلعة فى السوق .
٣) خفض نسبة الربح الى ٢٢٪ بدلا من ٣٠٪ والذى ، ينص عليها القانون ١١٩ لسنة ١٩٧٦م .
٤) خفض الجمارك على هذه السلع . وذلك لتشجيع المواطن المصرى على شراء المنتجات المصنوعة أو المجمعه فـــى مصر أو مصريين مستوردين .

ويذكر فى هذا الحظر بالحظر الذى فرضه الرئيس المؤمـــن الراحل أنور السادات على ذبح الماشية لمدة شهر .

وبالنسبة للسيارات الركوب اللازمه للقطاع العام والحكومـــة فان حظر شرائها من الداخل أواستيرادها لمدة عام يمكن أن يكون عاملا فعالا فى علاج العجز فى ميزان المدفوعات

———

الانفتاح لايعنى الحرية المطلقة

اذا كانت هناك قوالب أو نظم للمعاملات الاقتصادية ننقل عنها بلا تحريف فهذا لايعطى المرونه الكاملة لظروف التطبيق وأقول هذا من منطلق التغييرات التى حدثت حتى فى المجتمعات الراسمالية والشيوعية على حد سواء فكل منهما غير فى قواعد سلوكه ٠

فالدول الغربية انتهجت منهاج التأميم والحماية الجمركية لبعض منتجاتها برفع الجمارك على الواردات والدول الشيوعية تعاونت مع الغرب للحصول على القمح ومد خط غاز سيبريا بالاضافة الى التعاون فى بعض المجالات وخاصة الفضاء ٠

من هنا كان لزاما على مصر أن تبلور خلاصة التجارب فى السلوك وتنتهجه وليس تغيير القرارات الاقتصادية وقوانينها دليلا قاطعا على هذه الحرة فى سبيل المصلحة العامة ولكنها فى النهاية احدثت تضارب وتعارض بعضها البعض ووجد أنها غير مدروسة تماما ٠

هنا حرة اقتصادية مؤكدة ولكنها فى مثال تجارة طلمبات الرى للفلاحين تحد أى مصر فى حاجة الى آلاف الطلمبات ولم تدخل الحكومة أو احدى شركاتها فى القطاع العام فى هذا المجال ولم تغلق الباب على شركة او شركتين قطاع عام بل العكس عند ما توفرت من القطاع الخاص الطلمبات أوقفت بعض الشركات الحكومية نشاطها ٠

وتركت الاسواق للقطاع الخاص وحدث رفع للاسعار وأخطاء

لابد من جزرها وانهائها واعطاء القطاع العام الاختيار فى مجال
تجارة هذه الطلبات مستوردة ومحلية • توكيلا وتوزيعها لحماية
المزارع المصرى من الاستغلال مع وقف نسبة الربح على ١٠٪ على
المستورد هذه الحركة عند اتفاق اجراءاتها لن تؤدى الى
مايحدث الان فى استغلال بشع للفلاح المصرى بواسطة الواجهة
المزيفة لحمايته وهى بنوك القرية • وخلاف ذلك الكثير الابتزاز
للفلاح المصرى•

المدينة الحرة

بور سعيد — نشأت الفكرة وطبقت فكرة المدينة الحرة وبريق مستوى هونج كونج كمدينة حرة وبيروت كمدينة عالمية يلمع بريق الرواج وجذب رؤوس الاموال من لبنان — العرب جميعا بالمليارات يهربون من بيروت وبورسعيد تم اعتمادها كمدينة حرة ولكن كل هذا عند الكثيرين كان بعيدا عن الحلم مريرا فقيرا فالواردات تعتمد على تجار بورسعيد القدامى الذين اهتزت ميزانيتهم بعد مغادرتهم المدينة اثر حرب ١٩٦٧م.

ولكن خطوة خطوة وعام بعد عام بدأ حركة تدعو للتقلص اثر بعض السلع التى اعتبروها ترفيهيه وقد تؤدى الى خراب للاقتصاد وهذا رأى رجل الشارع الواقع تحت عبء ابعد ماتكون بورسعيد الحرة قد سببته له ولكن رأى رجل الاقتصاد المدقق مختلف تماما ولابد للارقام والاحصائيات بابعادها أن تحلل وتنشر نتائجها اثر بورسعيد كمدينة حرة على الاقتصاد المصرى فى الفترة الاولى ودوافعها والفترة الثانية ولتكن الستة سنوات التالية وحركة توجيه المدينة من القاهرة لمكافحة عصابات التهريب البسيطة والتى نوقحت بقرارات وقوانين ومعاملة تعسفية من رجال الجمارك دون سبب معقول سوى زيادة الدخل على حساب التدين والسلوك الانسانى المحترم والمتبادل لقد كان ذلك غائبا مع كثيرين من الجمهور ومن رجل الجمرك حسبما سمعت عن معاملة الزوار للمدينة الحرة ولا اعتقد أن هذا تم بتوجيه حكومى لتخفيف حركة السفر الى بور سعيد بطريقة ضرب تلميذ واحد فى الفصل فى أول حصة للاستاذ ليعرف التلاميذ أن استاذهم صارم لايقبل الفوضى أو الخروج عن النظام الذى يراه مناسبا فيصمت باقى الطلبة طيلة العام خوفا من العقاب هكذا لايمكن أن تسير الحركة الاقتصادية على الاطلاق ومتخذى هذه التصرفات لايتفهمون فى الاقتصاد ولايعرفون كيف يخططون للمستقبل

او الى أين يخططون وكثيرين من أنصاف المثقفين النبهاء يقولون له الى النهاية ان شاء الله احنا لاقين ناكل لما هاتجيبو لنا تجيبو لنا فى بورسعيد جوز هند ولوز .. هذا الاسلوب يسرد الاقتصادى الذى لايعرف طريقه من أول خطوة وحتى قبل أن يخطو الخطوة الواحدة الى الوراء .. وننسى أن الانفتاح فى هذه الفترة قد حول كل أرباح البضائع الواردة الى التجار المصريين حيث فضل القادمون من الدول العربية الشراء من المدينة الحرة بدلا من أسواق الدول العربية كان الشارع المصرى هنا فى مصر يريد أن يملك مايذهب ويحضره أخوه القادم من الدول العربية ولقد اقتربت السوق ولكن دخله لم يقترب من دخل القادمين من الدول العربية البترولية وعلى ذلك فلقد واجه المواطن المصرى فى مصر أزمه الانفتاح الذى أوجد سوقا قريبا لبضائع كانت تأتى له عينات هدايا مع القادمين وكان يتوق اليها الكثيرين حيث الاذواق والاشكال الجديدة . هذا هاجم البعض الانفتاح لانه فتح عين الولد والبنت والزوجه فى وجه الاب يطلبون بالذهاب الى بورسعيد وأتجه بعض التجار لجلب الملابس المستعملة. وأنتشرت وأنتشر الدفء للكثيرين وكانت حركة سياحية داخلية جميلة ولكن لم تكن مفيدة الا لمن يحمل اموالا كثيرة.

المستويات العلمية والتنمية

ترتبط الابحاث العالمية وتقدمها والقدرة على استيعابها على المستوى الدولى على اعداد خريج على المستوى العلمى ومستوى الذكاء أعتقد أنه الاجدى عمليا فى اختيار وتحديد الطالب المناسب للكلية التى تناسبه مهما حصل من مجموع وهذه الطريقة تتلافى عيوب خطيرة فى النظام المستخلص للثانوية العامه رغم سفر الخبراء للخارج لنقل وترجمة الكتب للثانوية ومساواتها بالكم العلمى فى الخارج الا انه كما قلت هنا ظروف الدولة النامية بكل مشاكلها دون قصد لاى احباط بل لعدم محاولة بذل جهود تضيع بلا اثر ولعمل الممكن وفورا وحسب مانرى فهناك اختلاف فى المستويات المختلفة للذكاء بين الانسان الاوربى والافريقى وفى مستوى الصحة والرعاية والترجيه والجدية وفى نظام التعليم ووسائله المختلفة والتى تعتمد فى مصر على السبورة وعلى ملكه الحفظ .. حتى أن البعض يحفظ فى الرياضيات المسألة وحلها دون أن يتمتع بالقدرات الخاصة أو مايسمى بالعقلية الرياضية والتى تراها فعلا تحل المسألة حسب القاعدة دون معرفة الحل ومهما حاولت من تعقيد فانها تحل المسألة عند مستوى معين هذه العقلية تسمى بالعقلية الرياضية التى اذا ماروعيت وتركت لها الفرصة دون التقيد بالمجموع وبالظروف الخاصة النفسية المحيطة ومنها غرور بعض الاذكياء فلا يهتمون بالاستذكار مدة طويلة مما يجعلهم لايظهرون أنهم فعلا خامات نادرة ويضيعون فى زحام الحياة .. فى حين يصل بعض المجتهدين الاقل ذكاء الى درجات فى المجموع أكبر يحتلون بها كليات لاتتحمل طاقاتهم الذهنية هذه الكليات بدراساتها وذلك ليس عيبا أو نقصا ولكنه شئ وجد معهم جزأ منه وراثى وآخر بيئى .. مع تشبيه بسيط انه يوجد من له جسم ينمو اشر أو لاينمو بسرعة وهناك من يصبح

طويلا وهناك من يبقى قصيرا أيضا فالعقول مثل رياضة حمل الاثقال هناك من يستطيع أن يحمل ١٠٠ كيلو وهناك من يحمل ٤٥ كيلو ولا عيب فى ذلك أو ذاك.

والعقول بالاساليب الحديثة تستطيع أن تحدد بالضبط مقدار ما تستطيع حملة من علم بدرجة تعقيد معينة وسرعة معينة مع توفر قوة الذاكرة بدرجة واحدة بين العقول. لذلك فأعتقد ان مصر اذا لم تحدث هذا الاساس من الاختبار للكليات الثقيلة والتى تحتاج الى كفاءات عقلية ممتازة وليست عادية فان هناك فرق شاسع بين مصر بالطريقة النظرية وبين مصر التى يمكن أن تملك عباقرة "دانوا" موجود ين بيننا ولاندرى بهم الا بعد أن يفلت واحد منهم ويهاجر الى الدول الاخرى فيستطيع أن يكمل دراسته ويرضى ذ اته دون تعقيدات ووسط من يتساوى معه فى الذكاء هذا اقوله دون مجاملة لمن هم أقل ذكاء أو ضعاف الذكاء..

كل يحمل على قدر مايستطيع أن يحمله حتى لا يسقط ومن هنا نستطيع أن نوفر فى مصروفات التعليم بتوجيه الجميع نحو الكليات التى لايتعثرون بها سنوات عديدة تتحمل ميزانية الدولة بسببها الملايين .. فنفوز بصفوة ممتازة من الخريجين القادرين بدلا مما حدث اخيرا من هبوط حاد فى مستوى الخريجين لانهم فقدوا ما حملوه ولن يستطيعوا أن يحملوا اكثر مما حملون من مطالب ومسئوليات وظيفية وخبرات فى مجالات دقيقة مثل بناء العمارات والقيام بالعمليات الجراحية وغيرها فتجد الهروب واللامسئولية وترك الموضوعات دون بت ويستمر التأجيل وتتوقف كل الامور ويفقد القادمون والقاعدون الثقة ويهرب المستثمرون - وتتوقف التنمية لاقدر الله أعان الله القلة أن يحملوا عن الكثيرين احمالهم وأثقالهم.

۞ الانسان .. طاقات تستغل ولاتهدر ۞

" كل ميسر لما خلق له " والعوامل التربوية والنظريات النفسية وآفاق العلوم والاداب والجمال بغير حدود والانسان جزء من الكل الذى صنعه الخالق العظيم فالانسان مخلوق من مخلوقات الله وعلينا أن نبحث عن الله فى أنفسنا فالله نفخ فينا من روحه وروح الله لاتفنى أبدا . وعلينا لكى نرضى خالقنا أن نتقن عملنا ونزيد من علمنا . والله أرقى درجة عنده أهل العلم . والعلم اليوم مكفول بالسرعة والسهولة ولكن يبدو أننا لانريد أن نقوم بالنشاط الواجب القيام به لنقل العلم من خارج البلاد وتعليمة للشباب الطالب للعلم ان تسهيل العلم أمر واجب علينا . فاستخدام مركز للترجمة يضم عقلا الكترونيا ضخما يضم المصطلحات فى كافة فروع العلم يتصل به المترجمون فى وقت واحد ليقم الجميع وبسرعة بعملية ترجمة الكتب العلمية من كافة انحاء العالم لهو أمر هام أن يتغذى شبابنا فى الجامعة بكل العلم بلغته دون أن يضيع وقته فى الترجمة وتعليم اللغة ثم سقوط نصف المعلومات من ادراكه وفهمه وتخريج الخريج ذو المستوى العلمى على الدرجة المقبولة دوليا لهو أمر لايمكن أن يحدث الا باستيعاب الكتب العلمية بلغته ووجودها ايضا باللغة الانجليزية .

وهذا يتيح فرصة قوية للتعليم السريع والالمام الكامل بكل فروع العلوم والاداب لجميع الاساتذه والمدرسين والطلبة وحتى لايكون العلم لمن يحمل اللغة فقط .. فقد يكون لفرد ذكاء فى مجال غير اللغة فلا يستطيع أن يتعلم اللغة حتى يتعلم الفرع الذى يستطيع تعلمه بسهولة .

لذلك فحائط اللغة يجب أن نهدمه ونتيح للجميع العلم والمعرفة العالمية وأن نطبع كتابا كل يوم مترجما وسواء طبع فى

ملازم أو كتب أو وضع كميكروفيلم الا أنه يجب أن نبدأ عصرا خياليا في مجال العلم يتيح للصحفى والطبيب والمهندس اجتياز مانع اللغة اذا وجد وهو موجود فعلا دون ريب — ولعل المشروع الذى يجب أن يبدأ اليوم هو انشاء مركز الترجمة — وهذا يؤثر على التنمية وزيادة الانتاج اذا ما الحقنا بكل مصنع مكتبة تجمع كل ماشابه من مشروعات والمشكلات والحلول التى طبقت فى هذه المصانع على مستوى العالم انها المستخلصات العلمية والمجلات التى تثرى وتغنى عن خبراء قد يصل الخبير الاجنبى بمرتبه المطلوب الى ١٠٠٠٠ دولار فلو وفرنا الف خبير فاننا وفرنا مائة مليون دولار كل عام وهذا بداية لمشروع يهدف رفع مستوى العلماء والمهندسين والاطباء .. ولم لا اذا ماتم تنسيق ترجمة الكتب المهتمة بالمشروعات وغيرها وأيضا بالاشتراك فى مركز معلومات صناعية غير الفضاء يتم الاتصال التليفونى لاستشارته علميا وفنيا وهذا ماهو قائم فى بعض الجهات الطبية والاحصائية فقط. فالنبرمج عقل الكترونى ولنبدأ بطبع كتاب مترجم كل يوم.

"(دور جديد قديم)"

من المؤكد ان الطيب لاينبت الا طيبا وان الفساد لاينشر الا الفساد ولايمكن ان تختلط الامور وتضطرب وتتدهور الا بيد فاعل وليس عن جزافية فالرغبة فى النمو والبناء لاتتأتى الا فى الحاجة الى تحقيق الرغبات وعندما تتحقق الرغبات تتوقف الدوافع وهنا يأتى الموعد لتتدهور .. اذا لم يظهر مصلح وداعيه مخلص يحرك القوى الكامنة تحت شعار من اجل الله ومحبته ومن اجل الاجيال القادمة ومن اجل الوطن ومن اجل الرفعة بين الشعوب وقد لاتسمع اذان الافراد لهذا التملق من نوم هنيء تحقق بعد تحقيق الاحلام والحركة الواضحة لليابان فى قوة نهضتها والهبوط الواضح فى الحركة الامريكية وعلى سبيل المثال صناعة السيارات تعطى بوضوح ان الدافع مع القدرة هو الاساس وليس القدرة او الدافع منفصلان الذين يأتيان لتحقيق الرغبات .

وانعدام القدرة كما فى الدول النامية لايعطيها اى تحقيق لاى رغبه .. فاذا كان الشعب لايقرأ فلن يكتب .. اذا كان هناك ثراء فهناك بداية لانهيار.

وهكذا قامت كل الامبراطوريات وسقطت فكل امبراطورية ورثتها امبراطورية ولابد لنا أن نبحث عن دور فى الشرق الاوسط لمح بيجين رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق اليه وهو انه بالتعاون المالى العربى تستطيع العقلية والقدرة الهندسية والرياضية المنقولة عن المدرسة الغربية العلمية (او مايمكن ان يعبر عنه بالثورة العلمية الحديثة والتكنولوجية والتى استوعبتها العقول فى اسرائيل يستطيع ان يؤسس احلاما يحققها للعرب وكان مصر لاتستطيع ان تقوم بهذا الدور من ابناء مدارسها العلمية القديمة

العهد • وكاننا تخلفنا عن ركب استيعاب المنجزات العصرية واترك الرد هنا للمسئولين عن اكاديمية البحث العلمى ليقيموا الدور المصرى فى المنطقة • واذكر هنا ان لنا جيشا من العلماء فى امريكا واوربا يشغل مناصب هامة انهم مصريون ولكنهم ليسوا هنا ولكنهم هناك •• اليس بالمال العربى • والعقل المصرى وليس الاسرائيلى •

نحن المصريون العرب نستطيع ان نقولها بصوت عال بعد لا من ان نادى بها بيجين •• وكانه يقول اه لو لم اكن اعرف ان فلسطين تخلو من البترول •• اه لو ان طرق الاستشعار عن بعد كانت موجودة تكشف عن اعماق الارض •• ترى هل كان موقع اسرائيل قد تغير الى بقعة اخرى من العالم ؟ ••

حلول .. ضرورية

اذا كنا سنبحث عن حلول للمشكلات على الطريقة الاوربية فان هذا لن يجدى فى حل مشكلاتنا فنحن دولة نامية فقيرة الموارد ولسنا دولة صناعية أو استعمارية سابقا ..

بل لسنا دولة صناعية ولا زراعية .. فاذا كنا مثلا دولة زراعية فمعنى ذلك اننا ننتج كل احتياجاتنا من الزراعة الشعب كله.

فامريكا أى الولايات المتحدة دولة زراعيه تزرع وتطعم وتنتج غذاء شعبها.

اما مصر فلا تستطيع أن تنتج غذاء شعبها ولسنا دولة صناعية .. فنحن دولة بدأنا حركة التصنيع على الورق ولم تتم حتى الان تلك القلاع الصناعية الا فى عقول النشء من خلال اجهزة الاعلام والزيادة الحالية فى قمة الانتاج الصناعى لاتوءشر الى دولة صناعية ذات سيادة صناعية . وهو تعبير جديد يمكن من خلاله معرفة مدى تطورنا الصناعى .. فأرجو أن لايكون هذا الرأى مثيرا للحساسية ولكنه واقع لاداعى لوصفه بأنه تشكيك من الاوصياء على الثورة سابقا أو مدعى الظهور امام دول العالم بالصورة المعقولة والتى تكون غير معقولة فى حقيقتها وذلك من خلال أجهزة الاعلام .. فنحن عندما نعرف رصيدنا وقوتنا نستطيع أن نعرف مدى المطلوب منا من جهد حقيقى للسهر من كل مواطن على أمن بلاده ..

الاقتصادى فالموقف الوطنى الحقيقى يلزم كل مواطن بغير قانون يسنى أن يودع كل مدخراته فى البنوك المصرية

بدلا من تركها فى الخارج ليتنزه بها فى أوربا مثلا . وكل مصرى فى العالم صنع ملايين فى بلاد الغربة عليه بغير داعى ولا منادى أن يودع مليونا فى البنوك المصرية أو أن يساهم فى بناء مصنع هذا هو التحرك السليم نحو دفع بلادنا الى الثراء الى التصنيع الى الزراعة والى الكفاية فى الانتاج كل دولار له قيمته من أبناء مصر فى العالم الذين انتشروا انتشارا واسعا . فهناك ٤ أربعة مليون مصرى خارج مصر وفروا غذاءهم اللازم ووفروا الكثير فى النقل والمواصلات والسكن ولكن عند عودتهم يطالبون بالمستويات المرتفعة للخدمات وهذه المطالبة ظالمة لاننا علينا أن ندرك أن مصر دولة نامية .

لذلك فعلى الحكومة كما أرى أن تصدر قرارا وتشريعا يوافق عليه مجلس الشعب بفرض ضريبة دخل على العاملين بالخارج تساوى مرتب شهر عن كل عام يعملونه فى الخارج وهذا يتيح للحكومة ميزانية محترمة تعطى العجز وتعطى الفرصة الاكيدة نحو تحقيق المطالب فى وسائل مواصلات وطرق أفضل ومدارس أفضل بل وسيظهر المدرس الافضل اذا ما تقاضى المرتب الافضل ولابد أنه ستظهر قناة تليفزيونية بل قنوات اكثر ولابد عند اتساع مستوى التعليم بالوسائل الافضل لابد وأنه ستعترف الدول المتقدمة بشهادات الجامعات المصرية .

ولنقل مثلا فى الحلول الضرورية أنه على الاساتذه وللطلبة بالجامعات أن يستعملوا وسائل مواصلات ستخصص لهم بدلا من مشكلات المرور وازدحام حركة المرور بالسيارات الخاصة والبحث عن مكان لوقوف السيارات امام الجامعات لنقل أن الحل سيكون ضروريا عام ١٩٩٠ أو ١٩٩٥ الجامعى وستخصص سيارات اتوبيس ذات تجهيز معقول لنقل الاساتذه حسب مناطق سكنهم وأيضا الطلاب .

ترى كم اعتراض على هذا سيحدث وكم مقالة صحفية وكم اتهام بالديكتاتورية اذا ما صدر قرار مثل هذا وكم مليون يلزم لارضاء المعترضين وكم ساعة عمل يمكن أن نضيع كما يضيع الان اذا لم يصدر مثل هذا القانون وغيره .. ان قمة الحرية .. هى النظام الذى يكفل المصلحة للجميع ورضاء الجميع وارضاء الجميع لن يحدث الا اذا تعلم الجميع أن يتنازل الفرد عن بعض من راحته من أجل اخوته ابناء الوطن الواحد .. فالحرية عند الانانى أن يحقق أقصى ارتياح وانسجام ولو على حساب الاخرين الذين هم المجتمع بالطبع اذا كان الجميع أنانيا ولا أظن ذلك قائم فى مجتمع اسلامى متدين فى مصرنا فان مشكلاتنا يمكن حلها بالقبول والفهم.

وبالاشارة الى قرار منع ذبح الماشية مدة شهر .. مرت تلك الفترة كتجربة يستطيعها الشعب ويشترك اذا وجد النفع .. فلماذا لانكون كقلب رجل واحد .. على أن يكون هناك التفكير المنطقى السليم للفكرة وللدعوة من أجل رفعة شعبنا وتغلبه على مشكلاته .. لماذا لانكون كذلك.

المشكلة .. والحل

كثيراً ماتطالب الحكومة وهى حكومات الحزب الوطنى الديمقراطى . أحزاب المعارضة بقادتها أن يتوقفوا عن تسفيه الحكومة واتهامها بالتقصير فى التنفيذ والقصور فى التفكير.

وأن تكون المشاركة فعالة بناءة بتقديم حلول فعلية للمشكلات ..

وكأن الحكومة تفتقر الى جهاز للتفكير !!

والى يأس فى تحقيق نتائج ايجابية وحلول نتيجة دراسات وهذه اذا كانت تعانى منها الحكومة نتيجة لسطحية الدراسات المقدمة الى المسؤلين عن اتخاذ القرار .. فاذا ماتمت اجراءات اتخاذ قرارات تجاه مشكلة جاءت القرارات بائدة .. غير صائبة .

فلايمكن أن ننتظر من أحزاب المعارضة أن تقدم حلولا تتضمن مشروعا لمكافحة الفقر والجهل والمرض فيقدم مشروع مكافحة الفقر مصيفا للفقراء بالمعمورة وهذا حق انسانى فى التصييف وحقا فى التعليم مكفول ولكن اصبح مكلف بصورة غير ظاهرة فى صورة الدروس الخصوصية وأصبح غير عادل فى مجانيته للجميع حيث ابن الساعى وابن رئيس مجلس الادارة يتمتعان بالمجانية هبة من الدولة وتشجيعا للابناء على الاقبال على التعليم وذلك خوفا من انصراف رئيس مجلس الادارة عن تعليم ابنه جامعيا اذا فرضت على أصحاب الدخول العاليه أن يدفعوا لابنائهم مصروفات تعليمية أكثر من أبناء اصحاب الدخول المحدودة وهذه مغالطة اشتراكية .. فلا يمكن تطبيق الاشتراكية المثالية فى مصر .. ومدمتنقى سياسة المساواة مخطئون ولابد من زيادة المصروفات عن المستوى الحالى لابناء القادرين .. ولايمكن أن نقول انها سياسة الدولة التى لايمكن

التى لا يمكن أن تتغير .. واقتصاديا للأسرة وللمجتمع الافضل عمل جدول شرايح بالمصروفات المدرسية والجامعية حسب الدخل تصاعديا بما يسمح بحصيلة محترمة تصرف فى بنود مختلفة منها زيادة اجور المدرسين فى مراحل التعليم المختلفة من المستوى الابتدائى وحتى الثانوى بما يكفل عدالة فى الدخول وارضاء لهؤلاء المدرسين حتى يرتفع مستواهم الى .. ولا أغالط الى دخل سكرتيرة بأحد شركات القطاع العام حاصلة على دبلوم تجارة فى عام ١٩٨٢ على ما أذكر وتتقاضى مرتبا وحوافز ٢٤٠ جنيها شهريا .. فى حين بالتعليم مهندسين وأساتذه منذ الخمسينات ولم يصل مرتبهم الى ١٥٠ جنيه. لان التعليم وان كان استثمارا الا انه لايحقق ارباحا يمكن توزيعها مثل ماتحدث من تبديد لارباح القطاع العام فى ارضاء العاملين دون الانتباه الى أن ارباح القطاع العام يجب أن تكون موردا سياديا للمزانية تصرف منه فى نواحى الالتزامات الاخرى وضمان عدالة توزيع الدخل ومساواه المرتبات بمعيارية مستقرة فالماء فى نظرية الاوانى المستطرقة يجب أن يكون فى مستوى واحد وان تعددت اشكال الاوانى التى تحتويه .. ومثل ذلك يجب أن يكون دخل المدرس الثانوى المحاسب والذى يعمل فى التعليم الفنى التجارى مساويا بكل حوافزه للعاملين بالشركات القطاع العام حتى يستقر الوضع الاجتماعى والاقتصادى وأيضا المهندس فى التعليم الفنى الصناعى فانه يجب أن يتساوى فى الدخل مع أى مهندس فى أى مصنع بل ويزيد فى الراتب هذه العدالة والعيارية المضبوطة لابد من وضعها ووضع حد

للزيادات الضخمة فى مرتبات العاملين بالشركات والتى اعتقد تماما أنه لا يوجد مايبررها بل هى انتهازية ولقد رضخت الدولة لحركة أعتصام حدثت فى السبعينات لزيادة المرتبات فى احد المصانع ولعل ماحدث من رد فعل عكس من الدولة هو التسيب والزيادة التى فاقت التصور فى صرف المكافآت والمرتبات والحوافز والبدلات لجميع العاملين بالشركات ولعل جولة من كاميرات التليفزيون تنقل لابناء مصر جميعا ما يتقاضاه العاملين فى هذه الشركات من مرتبات وحوافز غير واقعية اذ تصل لموظف عادى من ٣٠٠ الى ٥٠٠ جنيه شهريا فى حين زميله فى مواقع اخرى لا يحصل على ثلث هذا المرتب . لذا فاننى اعتقد تقنينا لاستطراق الوظائف والمرتبات فى جميع المواقع هو امر حيوى وضرورى لاتزان الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية .

من هنا تجد أن تخفيف الاعباء عن الميزانية سيرفع المستوى العام للتعليم بصرف ايرادات زيادة المصروفات على التعليم بالاضافة الى ماتنفقه الدولة وهذا اكثر ايجابية من ترك التدهور فى المستوى التعليمى حاليا فما معنى أن يتلقى العلم فى محاضرة واحدة ٣٠٠٠ طالب . هذا ليس تعليما ولكنه ديكور مسرحى يلجأ الطالب بسببه الى الدروس الخصوصية وتستمر حركة الدوران فى حلقة مفرغة من محاولة التغلب على ضعف الخدمات التعليمية وانخفاض مستواها لذلك فدعم التعليم من القادرين سيوقف بلا شك عملية الدوران فى الحلقة المفرغة .

. . .

نظام الصيارفة

اشارت اليه جريدة الاخبار اليوم فى تحقيق صحفى ولعل المبدأ العام والاساس الذى يفكر البعض به أننا لابد وأن نتبع نظام الاقتصاد الرأسمالى مادمنا لانتبع النظام الشيوعى وكلاهما لايمكن تطبيقه فى مصر . اذ أن القطاع الخاص يشارك القطاع العام الذى تكون فى الستينات وكل الحركة الحالية للاقتصاد لايمكن نقلها الى الافراد والشركات وتخليص الدولة من أعباء ادارة الحركة الاقتصادية وتركها حرة هذا لايمكن أن يحدث بل الذى حدث فى انجلترا هو حركة تأميم لبعض الصناعات وكذلك فى فرنسا . ولكن فررت مؤتاتشر بيع القطاع العام مرة أخرى .
أما من ينادى بايجاد نظام الصيارفة فهو يهدف لجعل المال الصعب فى أيدى الافراد لصالح المستوردين .. وهذا مالايمكن أن يكون له أساس صحيح لان المستوردين حاليا لهم دور .. ودورهم فى المستقبل سيتوقف على توفير العملة الصعبة التى مستقبلا ستوجه لاستيراد القمح ومستقبلا هذه فى التسعينات أى على مدى سنوات بسيطة .

فماذا لوتم الاخذ بنظام الصيارفة اليس من الافضل أن تنتهج الدولة مبدأ السهل الممتنع بشراء العملات الاجنبية بالسعر الحر أى بسعر ١٤٢ قرش للدولار وهذا يجعل كل الحصيلة فى البنوك لعملية الاستيراد الاساسية فى التسعينات .

فالله أعلم بما سيحدث خلال العشر سنوات القادمة للعمالة المصرية فى الخارج للبترول للسياحة للملايين المتزايدة من الشعب الذى يزيد بمعدل ١,١٠٠,٠٠٠ فى كل عام بما يلزم من خدمات صحية وتعليمية واسكان .

ان مصر تتبع نظام الصيارفة اذا كانت هى التى تبيع الدولار فى

بورصة الاوراق المالية فى الخارج سواء فى لند ن أو نيويـــــــــــورك ثم تسمح بنظام للصيارفة ورحم الله امرءً عرف قد ر نفســــه.

والمستورد ون المصريون لن تعجز قد راتهم على تدبير الـــد ولار اذ ا لم تعطهم البنوك الوطنية ولن يعجزوا عن تحويلهم الـــــــى مستورد ين أغذ ية عند الضرورة القصوى لذ لك فتفاهم المستورد يـــــن مع الد ولة أفضل من وقوعهم تحت أيد ى الصيارفة وتحكم البنوك العامة الوطنية فى سوق النقد فى هذ ه الفترة الحالية تعتبر روشتـــــــة علاج بعيد ا عن السلوك المثالى للنظام الرأسمالى أوالاشتراكـــى فالجميع يعمل من أجل الابتعاد عن منطقة الخطر ببلد ه ووطنـــــه وبلد نا هى مصر حتى لا ننسى .

قرارات ٥ يناير ١٩٨٥

هناك جانب هام فى تقدير القرارات السابقة منها الاستيراد بدون تحويل العملة اذا كنا نرى أنه اذية فان متابعة حركة التصدير الى مصر بواسطة المصريين الذين كونوا ثروات كبيرة وأيضا العرب الذين اشتركوا فى عملية تصدير السلع الى مصر وهذا الاسم الحقيقى للاستيراد بدون تحويل عملة .. أن .. هناك من يريد أن يدخل الى مصر مليون دولار من ثروته لبناء عمارة مثلا أو مصنع .. فلقد ضربنا عصفورين بحجر عند ما حصل السوق المصرى والمستهلك المصرى على سلع توفرها فى السوق كان فى مسيس الحاجة اليها عند اقرار نظام التوريد من الخارج وليس الاستيراد من الخارج كما سمى هذا النظام لذلك نجد أن القيود كانت مرفوعة على تحديد نوع السلع المسموح بتوريدها للسوق المصرى .. واذا كنا نتابع حتى الان حركة مليون دولار مثلا .. تجد أن المصدر المصرى فى الخارج الى السوق المصرى قد استفاد وأفاد . وراجت السوق المصرية هذا الرواج واكرر ذلك وأكسب ارتفاع الاسعار على مستوى العالم نتيجة ارتفاع اسعار البترول ولم يكن الانفتاح هو السبب الرئيسى فى ارتفاع الاسعار فى مصر وهذا ليس يجب أن نصححه. فعند ما نقرر مثلا مجموعة من المصريين انشاء مجموعة عمارات وتورد كل احتياجاتها من حديد تسليح واللوازم الاخرى من الخارج فلقد اضافت وشيدت ولكن الحسابات الجديدة قد أوقفت دقات ونبضات البعض امام الاسعار الجديدة بسبب هذه القرارات . ولكن هناك آخرون شيدوا مصانع وأضافوا اضافات لايسمح أى مواطن ذو ضمير أن يغبن قيمة وحجم الاجمالى الكلى لهذا التشييد والتأسيس والاحصاءات تتكلم عن ذلك ونعطى الدليل على سلامه هذه الحركة التى اتاحت

فرص العماله أنتجت منتجات كانت عبئا على ميزانية الاستيراد وعلى الميزان التجارى.

فهل اعتقد وزير الاقتصاد أن رفع الاستيراد بدون تحويل عملة سيؤدى الى تقليص حركة التجارة وبالتالى زيادة الودائع بصورة أتوماتيكية فى البنوك مما يوفر له رصيد كان يحتاجة لاستيراد متطلبات أساسية هذا حل بالطبع اذا كان فى الحسبان خيالى ولا يتصل بالواقع والتحرك من خلاله. أو أن المصريين فى الخارج لن يجد و منفذا لعملاتهم الى مصر من خلال تجار العملة الذين يبيعوها للمستوردين لتمويل الاستيراد بدون تحويل عملة وهذه حركة التفاف أضرت الاقتصاد المصرى فالحقيقة أن الحرية الاقتصادية فى توريد متطلبات الاسواق أفضل من اغلاق باب الاستيراد بدون تحويل عملة لكى يضطر المواطن العامل فى الخارج الى تحويل أمواله عن طريق البنوك لانه كما أعتقد الدكتور السعيد وهذا تفسير من جانبى لن يجد أى تاجر عملة يشترى منه وسينخفض سعر شراء التاجر للعملة وتتساوى مع سعر شراء البنك هذه الحركة الالتفافية ضحت بحركة الاقتصاد. أوقفت حركة جادة فى نواحى كثيرة وارتفع سعر الدولار فى مصر الى ١٧٦ قرشا لان الحركة نجحت فى الالتفاف ولكن فشلت فى جذب العملات الصعبة الى البنوك الوطنية ومن هنا مستلزمات الانتاج حدثت أزمة فى توفير العملات لاستيرادها مما أدى الى استدانة وافلاس الكثيرين وكانوا ضحايا اختفاء المواد اللازمه للانتاج دون أن تحل الدوله محل المستورد بدون تحويل عملة فى توفير مستلزمات الانتاج وكان لابد من حركة تأسيسية وجداول حصر وتوقعات لما يمكن أن يحدث وأولها حصر كل ماكان يتم استيراده بدون تحويل عملة وتوفير الهام منه فى المخازن ثم اتخاذ القرارات وبالطبع لم يكن ممكنا فى حالة دراسة كل هذه الاحتياطات

والهد اثل اتخاذ هذا القرار مطلقا قبل عام على اتخاذ الاجراءات العملية لحماية الانتاج الوطنى من الاثار المترتبة على قرارات ٥ يناير ١٩٨٥م.

***

❖ دورة ألف مليـــــون دولار ❖

انني أقترح هذا الاقتراح الحميد في سبيل تحقيـــق هدف تعميم الميكنة الزراعية بالكامل وبشكل متكامل ونهائـي يستأصل الشادوف من أساليب الري المتبعة حتى الان فـي مصر العليا .. ولنبدأ حساب حركة الالف مليون دولار كمبلغ أولي محدد وذلك لاستيراد كل مايلزم من ماكينات للزراعـة المصرية وبحيث يتم التوريد في خلال عام واحد والسداد حتى خمسة أعوام.

هذا الاقتراح لابد من تقديمة للولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى والتي عقدت اجتماعها في بون أخيـــرا وعلى مستوى زعماء هذه الدول الصناعية الكبرى وهي سبعـة على رأسها الولايات المتحدة الامريكية واليابان والمانيـــا الغربية وأنجلترا وفرنسا وكندا وايطاليا. وذلك بتوريــــد ماكينات زراعية الي مصر تسدد على خمسة سنوات بما قيمتـه الف مليون دولار.

ويلزم اتخاذ الاجراءات المحلية الاتية قبل التقدم لهذا القرض:

١) فتح باب الحجز بالدولار لراغبي شراء الماكينات الزراعيـة من أفراد وشركات خاصة واستثمارية.

٢) اعفاء هذه المعدات الزراعية من الجمارك تماما .

٣) الغاء أية أرباح على هذه المعدات من قبل الدولة.

٤) لايجوز المتاجرة في هذه المعدات أو بيعها عن طريـق قروض بنك العمولات (بنك التنمية والائتمان الزراعي).

٥) بعد تمام عملية حصر عدد المشترين يتم التعاقد على توريد الماكينات من هذه الدول الى اصحابها فورا ويخصص مكتب بالميناء للتسهيلات الخاصة بالمرور بالنسبة للجرارات.
بهذه الطريقة ولنقل أنه تم حجز ودفع ثمن عشرة آلاف جرار يكون ثمنهم مالا يقل عن ستين مليون دولار بمعدل سعر ٦٠٠٠ دولار للجرار بهذه الطريقة يكون الاجمالى فى ساعات العمل لهذه الماكينات بمعدل ٦ ساعات يوميا ستين ألف ساعة عمل يوميا بما يساوى مائة ألف جنيه يوميا قيمة عمل أى تساوى ٣٠٠ مليون جنيه سنويا تقريبا هذا عدا الماكينات الاخرى والخاصة بتفريط الذرة وحزم القش فى بالات وجنى القطن وحصاد القمح وغيرها من الماكينات الخاصة بالرى كل هذا يضيف الى الانتاج الزراعى والى التقدم التكنولوجى لمصر بما يحقق لها يوما ما الاقتراب فى وقف الزيادة فى استيراد القمح.

٦) يسدد المتقدمين للشراء ثلث ثمن معداتهم مقدما والباقى على ٤ أربعة سنوات بفائدة ٢٪ قيمة المصروفات الادارية فقط.

٧) تقوم جميع البنوك المصرية فى مصر والخارج بالحجز لراغبى الشراء ويعلن استمرار فتح باب الحجز على الدوام.

٨) تدفع الدولة فروق القرض اذا مازادت الفائدة التى تطلبها الدول الصناعية الكبرى عن ٢٪ مقابل استفادتها من فترة السماح فى السداد.

٩) تسمح الدولة لراغبى استيراد قطع الغيار بالتعامل —

تجاريا واستيراد قطع الغيار لحسابهم مع الغاء الجمارك تماما عليها أى على قطع غيار المعدات الزراعية.

١٠) يسمح للبنوك والوحدات المحلية فى مشروعات رأس المال الخاص (أى أن الافراد يدفعون رأس مال مشترك فى مدينتهم الى مجلس المدينة (الوحدة المحلية) أو الى الوحدة المحلية بالقرية ويكون ذلك بالدولار الامريكى وذلك من أجل شراء ماكينات زراعية لتأجيرها للمزارعين.

١١) اضافة ماكينات التصنيع الزراعى والمفرخات والابقار الحية الى مشروع القرض السابق بكل الشروط المقترحة السابقة والله ولى التوفيق من أجل الخير للجميع.

١٢) بدخول الدولة مجال جلب واحضار المعدات الزراعية يجنى الشعب فوائد هائلة ويتم نهائيا القضاء على مشكلة نقص الايدى العاملة فى الريف والى زيادة الانتاج الزراعى وتطويره فى مختلف النواحى رأسيا وأفقيا بالاعتماد على الميكنة الكاملة. وما من قرية مصرية على مستوى مصر لن يتم حجز أقل من عشرة جرارات بها أى أن هناك ٤٠ الف جرار زراعى يمكن أن تكون فى قرى مصر فورا اذا ماتم التوصل الى تنفيذ هذا المشروع القومى للميكنة الزراعية.

تنميــــة الصــادرات

اهم مايمكن ان يحدث فى تغيير مجرى حياة مصر لتلبــس ثوبا جديدا هو العمل المتناسق مع الاهداف .. فالســؤال المطروح كيف يصبح الميزان التجارى فى صالح مصر .. اى تفوق حجم الصادرات حجم الواردات ..

اى انه لو استوردنا بـ ١٠ الاف مليون دولار فيجب ان نصدر بـ ١١ألف مليون دولار او على الاقل .

ولكن ماهو قائم حاليا رغم كل الجهود باثاره انتباه الشعب والمؤسسات الخاصة والعامة لتحقيق هذا الهدف الا انه مازال المستورد ٤ اضعاف المصدر والعقده فى ان الزيادة السكانيــة فى مصر مليون نفس سنويا يلزم لهم الرعاية والحاجات المتكاملة ..

فما هى الثغرات التى يمكن ان نحيطبها وندفع ارقـــام الصادرات الى الزيادة .. وكيف يمكن ان نقلل المستورد .

من ضمن الاقتراحات الضرورية هو انشاء معارض دائمــه لعرض وبيع المنتجات المصرية اى مايسمى بالمراكز التجاريه المفتوحـه للبيع الى الجمهور طول ايام السنة .. فى كل دول اوروبا وافريقيـا والدول الاسيوية .. هذا سيعطى المستوردين فى هذه الــدول فرصة روءية المنتجات المصرية وشراء وحدات منها ويقنـع المستهـلك بالمنتجات المصرية . وهذا يعطى سرعة فى العمليات التجاريه بدلا من عمليات تبادل العينات بين الشركات المصريــةوالمستوردين والذى يبطء عمليـه التسويق . فمثلا المركز التجارى العراقى بالقاهره

يعرض للجمهور المصرى منتجاته ولمست فيها المستوى الفائـــق والجـــودة ٠٠

وايضا نجد كل المصريين العائدين من الدول العربيه يعودون الى مصر وحقائبهم ممتلئه بالاقمشة المصنوعة فى هونج كونج وكوريا وتايوان ٠ فى حين لو ركزنا على المواطن المصرى فى تلـك الدول وارضينا ذوقه الذى يجده فى منتجات الـدول الاخـرى لاقبل بلا تردد فى شراء منتجات بـلاده ٠٠

فهل هذا يدفع الصادرات بمقدار ٥٠٠ مليون جنيـــه سنويا فيمكن ان تنتشر المراكز التجارية المصرية فى كل مدن السعوديه والعراق والدول العربية وليس فى عواصم الدول فقـط ٠٠

هذا لابد وانه سيحقق صفقات مع المستوردين العـــرب فهل نذهب الى كل مدن امريكا ايضا هذا اقتراح هام لزيـــادة الصادرات عن طريق البيع المباشر للجمهور ويمكن ان يحقـــق نجاحا ملموسا والمعارض بالطبع فى الدول الغربية مرتفعة الايجـار لاتتحملها الميزانية لذلك فيأتى التفكير فى تنسيق لـــمركـــز تجارى عربى يعرض منتجات الدول العربية فى مركزها التجـارى المشترك ويبدا النشاط بميزانية مشتركة للمراكز التجارية تغطى كـل مدن الامريكتين واليابان ايضـا ٠٠ ولتدن شركة عربية ٠

بذلك يبدا عصر جديد فى مجال التعاون العربى ٠ ولابـد ان نفرق بين المصالح الاقتصادية والخلافات السياسية والتى لااعتقد ان تسبب مقاطعه اقتصادية ايضـا ٠٠

تنميـــة المـــــوارد الدولارية

استهل وزير الاقتصاد الجديد د. سلطان ابو على عمله فى ابريل ١٩٨٥ بتكوين لجنة سميت غرفة صرف العملات الاجنبيــة وحددت سعر شراء الدولار للبنوك ١٣٠ قرشا وللبيع بالتحويلات بسعر ١٣١٫٨ قرشا سعر الشراء يزيد ستة قروش عن السعر المحدد للبنوك والتى تشترى به الدولار من الجماهير. والسعر الجديـد ١٣٠ قرش رغم زيادته الا انه لم يتحرك على اساس قوى يحقــق الهدف اذ ان القرار المتخذ مازالـــ بعيدا عن تحقيــق الهدف وهو زيادة حصيلة البنوك من العملات الاجنبية الموجـودة فى جيوب الجماهير والذى يحدث هو استمرار لما قبله اى ان وجود سعر سوق سوداء وهو ١٤٢ قرش للدولار يشجع البعـض على استمرار الاتجار فى العملة وهذا الاستمرار منشأة السعر مرتفـع خارج البنك. فالالف دولار يبيعها صاحبها لتاجر العملـــة بـ ١٤٢٠ جنيه مصرى واذا ذهب الى البنك ليبيعها فبسعـــر ١٣٠٠ جنيه اى ان هنــــاك ١٢٠ جنيه عن كل الـــف دولار خسارة فى فرق السعر وهذا مايجعل الامور تعيد نفسها.. ولنفرض ان غرفة صرف العملات قد حددت سعر الدولار شراء بـ ١٤٠ قرش فمن المؤكد انها ستجد سيلا من العملات فى خزانة البنوك وهـذا يسحب كل مافى الاسواق اولا باول فالبائع سيفضل التغيير فى البنوك بعيدا عن المخاطرة اذا ماتساوى سعر الشراء بين البنك وتاجـر العملة وستزداد التحويلات بالطريق الرسمى الى مالايقل عن ضعـف التحويلات الحالية من المصريين العاملين فى الخارج بالطريــق الرسمى .. ولعل الحصول على هذه الحصيلة امر هام فى سبيـل تكوين احتياطى دولارى للسنوات القادمة لاستيراد الغــــذاء والقمح والالات ..

مجموعة مستوردي القمح

عجز العملات الاجنبية يبلغ ١٢٠٠ مليون دولار وهذا الرقم ان قبل للزيادة فهذه هي الازمة التي قد تؤدي الى مضاعفات خطيره ..

ولعل اهم الجوانب للتغلب على الازمة هو البعد عن الدولار ومنطقة الدولار وبدء الاستيراد من الدول الاخرى بعملاتها المختلفة مما يمنع زيادة الطلب على الدولار من الاسواق العربية والسوق المحلى .. زيادة الصادرات والبعد عن استيراد بعض السلع وهذا هو اضعف الايمان لاننا في حركة الاقتصاد لايمكن ان نغلق الطريق كله لان هناك عطب بالطريق وهذا العطب وقع فيه وزير الاقتصاد السابق معتقدا ان الطريق كله يمكن ان يغلق وهذا اسهل السبل للعلاج فجاء العلاج خاطئ لان كل الحركة الاقتصاد قد قامت ودخل الى البلاد في العشر سنوات الاخيرة نتيجة حركة الانفتاح والانفراج والاستثمار ٦٠ الف مليون جنيه و٢٠ الف مليون جنيه قروض واصبحت لجان الترشيد لا داعى لها لان وجودها لمنع سلع من الدخول الى مصر معناه مليون على الاقل سيحملوها في شنطهم عند حضورهم للقاهرة في اجازة الصيف وتبدا بها تجارة الشنطة اخطر من توفير بعض الملايين نتيجة ترشيدها ولعل حسابات الدكتور السعيد قد نسي فيها الارقام والتي قد تدل بأن الترشيد مرة اخرى لن يوفر القدر الكبير وهناك البعض يستورد سلعتين سلعة لاتربح وسلعة تربح والسلعة التي لاتربح تكون ضرورية ولكنه يستمر في حركته الاقتصادية كاي تاجر فالترشيد وان وفر عنه السلع الاستفزازية ولو قدرت بملايين معدوده فانه سيمنع مئات الملايين من دخول مجال الاستثمار في مصر والذي قيل عند الدعوه اليه انه حيله لتستولي به الدولة على اموال العرب والمصريين

العاملين فى الخارج وسيجرى تاميمها هذا ماكان يتخوف منـــه البعض ثم قال البعض اننا سنقع فى متاهات الروتين والبيوقراطيـــه فى مصر وكان اخرها لجان الترشيد وكان المستورد ين المصريـــين مجانين يستورد ون البارفانات والويسكى واذا صرح لهم باستيــراد القمح فماذا سيصنعون ويفعلـــون ؟ ٠٠

اعتقد انهم سيفعلون كل مايمليه الضمير الوطنى والعمـــل الجاد البناء واقترح انشاء مجموعة مستورد ى القمح ٠٠

وبناء على سماح الدولة للافراد باستيراد القمح فانـــه تتكون مجموعة من الافراد وشركات الاستيراد لاتلتزم الدولة بتدبير العمله لهم ولايسمح لهم بتدبيرها محليا ولكن يمكن ان تحدث عمليه تصدير لحسابهم الى مصر اى تتم عمليه التمويل خارجيا بحيــث يسمح لهم بـ ١٠ ٪ حد اقصى ربح على سعر القمح فقط ولاتدعمه الدولة ٠ وهؤلاء الافراد على ما اعتقد ممكن ان يشكلوا مجموعـــه مستوردى القمح هم ممن يود ون العودة لمصر بلد هم الام بعـــد ان كونوا ملايين من الخارج ويريد وا ان يخد موا بلاد هم وينقلـــوا ثرواتهم الى مصر والتى بها مجالات الربح فى الاغذية بنسبة مضمونه لكافة مستورد ى الاغذيه ٠ واعتقد ان سعر الكيلو من د قيق القمح لن يقل عن ٣٠ الى ٤٠ قرشا وبهذ ا يمكن ان يتوفر لمن له القدر ه الشرائيه ولايجب ان نخلط الامور ونقول ان الد وله طرحت هـذا الد قيق خارج التسعيره مدقيق الد ولة المدعم ٥ر١٥ قرش صاغ مصرى لكل ٧٥٠ جرام وتباع هذ ه العبوه بسعر عشرون قرشا اى ان اقصيا سعر الكيلو قد وصل الى السعر الذى يمكن ان يصل به الد قيـــق غير المدعم على انه فى هذ ه الحالة يمكن ان توفره مجموعة مستوردى القمح والتى يمكن ان تضم عرب واجانـــب ٠

واسعار القمح للطن عالميا ١٤٠ د ولار الى ٢٠٠ د ولار ٠

ولابد لكل فرد من المجموعة ان يوضح مصادره الخارجيه ومقدار تمويله السنوى وكيف يستصرف فى امواله بالجنيه المصرى داخل مصر اذا كان ينوى ايداعها بالبنوك فقط او سيشترى بهـا اسهما او سينشا بها ناطحة سحاب اوضاحيه او شركة صناعيـه او غذائية الى اخره من المجالات الاستثمارية ومقدار حاجته لاستيراد السـاكينات بالعمله الصعبة مقابل عملات مصرية هذه مقترحـات بناءة اعتقد انها تحقق فى الغالب التفاعل والحيوية للاقتصـاد المصرى بعيـد عن روح الجمود والانغلاق الذى لايحقق سوى - التيقف والتخلف وقانا اللـه ٠٠

" انعكاس الازمة الاقتصاديــة على الصحــــة "

من الامور التى ابكتنى واهتز لها وجدانى حقيقة وبكــل احساس عميق بالاخاء نحو اخوانى المصريين المصابيــين بامراض القلب والكلى وكانهم اخوة اشقاء لى هزنى وراعنى مانحــن فيه بعد قراءة احصائية عن طاقة المستشفيات المتخصصة واهمها معهد القلب ومركز الكلى بالمنصورة .. وعلمت ان هناك هذا الفارق الذى قراته يوما عن الدول المتقدمة والدول المتخلفة والتى يحارب فيها الفقر والجهل والمرض .. ونحن امام ازمة الفارق الهائل فالدول الاوربية يقولون انها متخلفة عن المستوى الحضارى للولايات المتحدة خمسة قرون (٥٠٠ سنة) والدول النامية متخلفة بدورها خمسه قرون عن اوروبــا ..

والاحصائية اوجعتنى واهمتنى عن طاقة المستشفيات المتخصصة فى علاج المرضى الذى اكدت انه لا يمكن علاج كل حالات المرضى، رغم امكــان شفائهــــم اى انهم عليهم ان يجلسوا فــى انتظار الدور للعلاج سنة مثلا ومعنى هذا بالتالى مدامت الحالة خطيرة انه حكم بالموت على من ابتلاهم الله بالمرض المضان فيارب رحمة بعبادك ولا اوجه هذا النداء لاى حكومة ولا الى اى مليونير بل اوجه هذا النداء الى ابناء مصر الكادحين حتى يتبرعوا بجنيه كل عام يخصم من رواتبهم لصالح انشاء مستشفيات متخصصة اكثر للقلب والكلى .. ان ١٤ مليون من العاملين فى مصر قادريــن على دفع هذا الجنيه من اجل اخوتهم .

ويارب انت رب الناس جميعا اغنياء وفقراء .. فهذا ادمى وذاك ادمى ولكن يبدوا ان الدرس هنا ان تاكل لحم الادمى او تتركه

يموت بدون مصروفات ولا مستشفيات ولاعلاج .. حل مثالى لحل المشاكل والموت راحة من كل شر فلا الاف تدفع لعملية جراحية حتى اننى تصورت ان هذه يمكن ان تكون سياسة غير معلنة وعرفية .. فالاهتمام اصبح بالكيف وليس بالكم .. ونخف احسن .. منطق البعض المريض نفسيا وعقليا والميت القلب .. اعمى وهو يرى اطرش وهو يسمع ولا يبالى سبحان الله ..

ونسيت هنا الدم ليس ثارا بل علاجا وانقاذا لقد رايت فى التليفزيون خبراء الشرجى فى ثلاجة احد بنوك الدم بالقاهرة ووجدت ان البرنامج صريح ويقتل ببرودته الكثيرين لكن لا اعتقد انهم ماتوا من الخجل او من الخشية . فلابد من تطوير اسلوب العمل بما يعطى (الحافز) والعبرة اولا بالاخلاق وليس بالحوافز فالمفروض كما اتضح البرنامج التليفيزونى ان بنوك الدم تعمل ٢٤ ساعة ولكن هناك تقصير خطير ومعيب رغم التكاليف الباهظة فى انشاء بنك الدم ..
الرابعة بعد الظهر وحتى ننعم بانجاز العمل بدلا من انقضاء اليوم بلا عمل .. فالنبدأ فى تعليم الشعب ان اليوم من التاسعة والنصف الى الرابعة ويومين اجازة اسبوعية . هذا افضل بكثير من الانحراف فى الثانية ظهرا . من ناحية وسيلة المواصلات حيث يحضر اغلب الموظفين فى التاسعة والنصف وبهذا يضيع ساعة عمل ويضطر البعض للانصراف فى الواحدة حتى يضمن مواصلات غير مزدحمة وبهذا ينقضى يوم العمل الحكومى بعمل حقيقى ساعتين على الاكثر.

ولعل هذا النظام لايعطى فرصة للعمل الاضافى والافضل من هذا ان يستمر العمل مدة اطول بعمل فريقين للعمل حتى الثامنة مساء .

الاقتصاد والبلهارسيا فى القرن العشريـــن

من اهم علامات الاسى ان ترى شبابا لاتستطيع ان تفعل لهم شيئا وهم يصارعون الموت وينزوى شبابهم فى الم تلك النهاية يلقاها الكثيرون من ابناء مصر فبعد ان تعلم الشاب وتخرج مـن الجامعـه واكتسب الخبرة تجده فجأة يموت فى ريعان الشبـاب وقمـة الخبره كل هذا يحمل مصر باقتصادها الكثير اذ تفقد اعدادا من خبرائها بهذه الطريقة ويتطلب علاج الالاف من نتائج الاصابة بالامراض المتوطنه اقامة المستشفيات وانتاج الدواء والالام وعناء وحياة ممتلئة بالانـيـن لماذا كل هذا ايها السادة ان مشروعا لمكافحة مرض البلهارسيـا واستئصال قواقعه العائلة للمرض تخلص مصر الى الابد من وصمـة مـخزية أن تبقى البلهارسيا تنهش اكباد ابناء مصـر ومخـزى اكثر ان لايتحرك مسئول ليعتمد ميزانية للقضاء على مسببات بقاء المرض فى مصر .. هذا مخزى وسيظل الخزى يطوق اعناق المسئولين اذا لم تبدا حملة لاستئصال هذا المرض فالحقن التى تشفى المريض غيـر كافية لان الغالبية تعود لاستعمال المياه الملوثة بالبلهارسيا مـرة اخرى ويظن ان العلاج اصبح واقيا ولكنها تعود ولايعالـج منهـا المصاب لانه لايعلم انها ممكن ان تعود اذا استعمل المياه الملوثة مرة اخرى وتكون الخسارة فى علاج موقت وفى اهمال غير متعمد مـن المصابيـن .

ان روح الحماس والحياة ان لم نتمسك بها من اجل ان نخلص انفسنا من الامراض فلن ياتى من يعالجنا وينفذ لنا مالانريـد دون سبب ان ننفذه من امور حيوية تمس حياة الملاييـن .

اثينـــا ـ القاهـــره

من الطرق البسيطة لزيادة عدد السياح القادمين الى مصر العمل المكثف على جذبهم من اقرب الدول السياحية لنا وهى اليونان وعدد السياح الى اليونان ٨ مليون سائح لابد وان نعمل علـــى جذب مليون سائح على الاقل تجاهنا وذلك بالدعاية الكافية وتنظيم رحلات مخفضة والسماح لهؤلاء السياح بالحصول على تاشيره دخول من السفارة المصرية فى اثينا او بمكتب خاص بمطار اثينا والقاهـــره للقادمين من اليونان دون التمسك بضرورة حصول هؤلاء الراغبين فى الحضور الى مصر بالحصول على تاشيره الدخول من بلادهـــم الاصلية وكذلك تنظيم رحلات بالهيدروفيل بانتظام والغاء اى رسوم مقابل تاشيره الدخول الى مصر وتخفيض اسعار تذاكر السفر والمبيت وتشجيع بناء بيوت الشباب بالمستوى اللائق وعمل جوائز قيمة بالسحب على تذاكر الطائرات للسياح وجوائز اقلها سيارة واكبرها رحلـــــه حول العالم بالاضافة الى رحلات اخرى للسياح الذين يفوزون ـ بالسحب سواء القادمين على مصر للطيران او غيرها من الشركـــات على ان تخصم الجوائز وقيمتها ومثيلها من الضرائب المستحقة كوسيلـه لجذب السياح الى مصر ، بالاضافة الى الغاء شرط تحويـــل ١٥٠ دولار للسائح الشاب والاكتفاء بخمسين دولار فالسياحة حضـــاره وصناعة واللقاء بينهما يجب ان يقترب .

السياحة العلاجية

عند طرح هذا الموضوع للنقاش العام يقفز الى الذهن الفنادق المخصصة للمرضى الذين يأتون خصيصا للعلاج الذى يلتمسونه فى القاهرة.

ويتكلم البعض أن هناك مستشفيات وأن المريض يحضر ويستأجر شقة مفروشة ويتقدم للطبيب فى عيادته ثم يذهب الى المستشفى لاجراء عملية ثم يعود للشقة المفروشة ثم يذهب لحجز تذكرة السفر عائدا الى بلاده وكل هذه بالنسبة للعربى دوامة.

وهناك فارق بين قيام شركات سياحية بدور فى تنشيط السياحة العلاجية وبين كل الدوامة اليومية التى يقع فيها المريض وأهله.

لذلك أعتقد أنه من الافضل قيام وزارة السياحة بالبرنامج التالى :-

١) اعداد فندق مستشفى لينزل المريض ليكون محل رعاية هيئة تمريض بالطعام والدواء المناسب والتحاليل والاشعة وكونسولتو الاطباء.

يتميز هذا الفندق بأنه فندق مستشفى وليس مستشفى فقط أى أنه لابد وأن يضم حمام سباحة مغطى وحديقة غناء بمعنى غناء ولو مكيفة والمصروفات يتحملها المريض دون أن يبالى بالطبع فهو قادر ولكن الخدمة الفائقة تزيل نصف همه فى جو سياحى يتنقل فيه ليتناول غذائه الطبى فى مطعم فاخر ويحضر فى نادى للفيديو أو نادى للموسيقى والغناء

الخذيف مع جامع كل هذا ليس فى مستشفى تشبه عنابر المعسكرات والمريض يحس أنه سجين زنزانه أو لا يستطيع أن — يكفل لمرافقيه بالاقامه فى غرفة إضافية أو جناح •

وحديث الخدمات العلاجية واصع واحدث الاجهزة أوسع ولكن لابد من بداية لهذه الحركة من النشاط او على الاقل أن تبدأ وزارة السياحة بالتعاون مع المستشفيات الخاصة بترتيب مواعيد الحضور والحجز للمريض بالمستشفى • فلا يحضر المريض فجأة ليبحث عن العناوين فى القاهرة وعن شقة وعن الطبيب الذى يجد أنه سافر فى رحلة للخارج وكل هذه الخدمات يجب أن يدفع لها المريض فالتذكرة على الطائرة والانتقال الى الفندق او المستشفى والعودة سيكون بالطبع على خطوط مصر للطيران بهذه الطريقة تنشط حركة السياحة بعض الشئ •

ازمة الطاقات

ليست أزمتنا التي يشير البعض اليها بمؤشر عصا المارشالية أو بعقليات يعتقد أصحابها أنها عقول د ر يند ر وجود هـا وأقلام يستلها البعض دون دراسة كافية لیند رو يقول احد روا البترول المصرى سينفذ فى عام ١٩٩٥ أو ١٩٩٦ كما أكد وزير البترول فى بداية عام ١٩٨٥ ليس هذا الانذار الا مقدمة ليقول البعض أنه لابد من الابتعاد عن الصناعات التى تحتاج الى الطاقة أو حتى اتخاذ قرار شجاع باغلاق مصنع مثل مجمع الالمونيوم بنجع حمادى والذى يستهلك ثلث طاقة الكهرباء الناتجة من السد العالى ٠

كل هذه دراسات وآراء غير كافية للخوض فى انهاء استثمارات ولعل آراء الصحفيين على الصفحات ليست لها اثر على الخبراء لان التكاليف الصناعية فى تقدير سعر المنتجات يدخل فى حسابها سعر الطاقة الكهربية اللازمة لانتاج الطن بالسعر العالمى للكيلو وات كهرباء والدول التى تتمتع بانخفاض سعره وتستفيد من هذه الطاقة بالسعر العالمى والمضافة لكل طن من الالمونيوم لـزم لانتاجه كهرباء ٠

وعلى افتراض نفاذ البترول المصرى فان ذلك لابد أن يحدث فى مصر ولابد أن نستفيد من قرب آبار البترول فى بداية صناعات تحتاج الى طاقة فيمكن أن نستورد البترول من المملكة السعودية بل ان خط انابيب يمكن مده لتوصيل البترول السعودى مباشرة وهذا الفارق فى نقل البترول فى منطقة الشرق الاوسط الى أوربا وأمريكا يمكن أن يعطى لهذه الدول الدافع لارسال خبرائهم ومعداتهم لانشاء المصانع فى مصر وهذا يعطينا فرصة توفير فرص العمل وفرض السعر للمنتجات والسيطرة على صناعات وهذه الكلمة السابقة (السيطرة) حلم مخطرمه

وأهم مايمكن أن نفعله هو الاستفادة المثلى من النيل كمصدر للكهرباء . ثم الاستفادة من الطاقة الشمسية وهذه الطاقة مكلفة ولكن لابد من التفكير فى البديل الذى اعتمدت عليه جزئيا الولايات المتحدة وهو تحويل الطاقة الشمسية لطاقة كهربية تدير المصانع ويمكن لنا أن نقيم محطة تدير مجمع الالومنيوم . ولعل مؤشرات معهد البترول الايرانى كانت تبين أن البترول الايرانى سينفذ فى نهاية القرن العشرين أى بعد ١٥ عام . والتفكير فى الطاقة النووية لايمكن تبديله الى بدائل أخرى للطاقة . وهناك كثير من العلماء يدعون الى تجميع الطاقة الشمسية وتحويلها بزراعة الغابات الى أشجار تؤخذ اشجارها وتحول الاشجار الى فحم كمصدر قديم جديد للطاقة فاستخدام الفحم فى محطات توليد الكهرباء فى حالة توفر الغابات يمكن أن يحل مشكلة للطاقة . وكل هذا يحتاج الى جهود ربما بالحساب لايحتاجها مثل مايحتاج اكتشاف بئر بترولى أو حقول بترولية فكل الاكتشافات البترولية تتم بعد سنوات من البحث والانفاق الذى يصل الى ٣٠ مليون دولار .

فاذا ما اتجهنا نحو زراعة غابات على شواطئ البحار المالحة تعتمد على المياه المالحة ونأخذ خشبها كمصدر للطاقة فهذا لايحتاج الى بضع مئات من الجنيهات ولكن يحتاج الى ملايين الجنيهات . ليصبح حلاله أثر .

وانشاء حقل للمرايا يجمع الطاقة الشمسية لادارة مجمع الالومنيوم يحتاج الى تكاليف وعموما فان كل الدول النامية غير البترولية لاتستطيع تقرير الانفاق على مثل هذه البدائل خوفا من فشل هذه المشروعات بعد انفاق ملايين هباء . ولكن التجارب تؤكد أن الانفاق يكون ايجابيا وفى الاتجاه

السليم والقصور عن الانفاق يؤدى الى مشاكل تنشأ فى وقتها بصورة تدعو للرثاء أننا كنا غافلين ونائمين وأين كنا فى الماضى ويبدأ الجدل ويبدأ البحث عن البديل اجباريا وبعد خسائر جسيمة وأزمات فى الانتاج تؤدى الى الاعتماد على الاستيراد وهكذا تستمر حلقة الفشل أو رحى الفشل تطحن الاعصاب وعملات مصر الصعبة .

د راسة حول القطن والمحاصيل الاخرى

من المؤكد أنه لابد من دراسة الافكار القائلة بضرورة استيراد القطن .. ومن المؤكد أنه لكن يطرح هذا الموضوع للمناقشة فلابد من دراسة كل تفصيلات الموضوع بدقة.

فهناك نقاط كثيرة : أطرحها للنقاش على أساس أن يلتقى حول بعضها الخبراء الكبار فى مجال القطن.

١) دراسة الاكتفاء بزراعة القطن طويلة التيلة فائقة الجودة يتبع ذلك دراسة المساحة المفتوحة واقتصادياتها فلماذا لايتم زراعة نصف مليون فدان بالقطن طويلة التيلة وتخصص للتصدير وحسب السعر العالمى دولار ونصف للرطل تكون حصيلة بيع المليون قنطار (القنطار ١٠٠ رطل) ١٥٠ — مليون دولار. وبفرض الانتاج من نصف مليون فدان ٤ مليون (أربعة مليون) قنطار تكون الحصيلة ٦٠٠مليون دولار وعلى أساس استمرار الطلب على هذه الكمية للسنوات العشرين القادمة.

٢) ضرورة توفير الاحتياجات للمغازل والمصانع لانتاج الاقمشة التى تجد اسواقا للتصدير بالمستوى الحالى من التصنيع.

٣) امكانيات التصنيع الحالية للقطن طويل التيلة كغزل وأقمشة ومدى قبوله فى الاسواق الخارجية حيث أنه توجد بعض المعوقات اللازم توفير رؤوس أموال لازالتها ومنها . مستوى التصنيع لايكون ممتازا الا بماكينات حديثه غير متوفرة وتضج الشكوى من مصانع القطاعين العام والخاص بضرورة الاحلال والتجديد للماكينات القديمة التى أنتهى عمرها

الافتراض وهذا يؤدى بالتالى الى صناعة ممتازة من ماكينات حديثة بالاضافة الى استخدام الكيماويات النقية فى عمليات التجهيز والصباغة.

٤) تشير دراسة معلنة بجريدة أخبار اليوم ١٩٨٥/٥/١١ م ص ٥ أن المحصول ٨ مليون قنطار واحتياجات المغازل المحلية ٦,٥ مليون قنطار والباقى للتصدير ١,٥ مليون قنطار وتم زيادة حصة التصدير الى ٢,٥ مليون قنطار وخفض حصة المغازل المحلية الى ٥,٥ مليون قنطار. وأن استيراد القطن قاصر على الاقطان قصيرة التيلة بسعر نصف دولار للرطل.

وأن الموقف التصديرى للقطن ممتاز والاسواق العالمية فى حاجة الى اقطاننا طويلة التيلة التى تمثل ٢٧٪ من الانتاج العالمى للاقطان طويلة التيلة. وأن ناتج متوسط انتاج الفدان من المساحة المزروعة المقدرة بمليون فدان هو ٨ قنطار من القطن عام ١٩٨٤ وتم تسويق الكمية المخصصة للتصدير وبيعها فى ٣ أيام فقط وتقدر بـ ٢,٥ مليون قنطار الاحتياجات المحلية ٦,٥ مليون قنطار والرقم الذى تدور حوله برامج التصدير ٣,٥ مليون قنطار.

وما حدث هو أنه تم استيراد مليون قنطار لسد حاجة السوق المحلى بما قيمته ٧٥ مليون دولار.

٥) فى طرح اقتراح قصر الانتاج المحلى من القطن للتصدير وخفض المساحة الى نصف مليون فدان نكون حققنا ٤ مليون قنطار قيمتها ٦٠٠ مليون دولار توفير مساحة نصف مليون فدان لزراعة القمح. تنتج نصف مليون طن قمح قيمتها ١٢٠ مليون دولار بالاضافة الى التين

وزن ٢٥٠ كيلو جرام بسعر لايقل عن ٤٥ جنيه بالاضافة الى ١٢ أردب قمح بسعر ١٨ جنيه للاردب وزن ١٥٥ كجم انتاج للفدان •

٤) يمكن زراعة الارض بمحصول بعد القمح سواء ذرة شامية أو خضروات•
وهذا يوفر الذرة الشامية ويوفر الخضروات•

٥) زراعة الخضروات يوفرها لسوق المحلى والتصدير دون زيادة للطلب المحلى عن العرض وبذلك تستقر الاسعار ويمكن التوسع في التصدير دون تأثير الكميات المصدرة مهما زادت على السوق المحلى وأسعارها•

٦) زراعة محاصيل أخرى بدلا من البرسيم يوفر مساحة مليون فدان قمح وخضروات ونباتات طبية يمكن ادخالها كمحصول تصديرى ولشركات الادوية المحلية مما يفتح مجال لانتاج النباتات الطبية بمساحات كبيرة وعائد كبير•

مشروع منخفض القطـارة

يتلخص المشروع فى حفر قناة من البحر المتوسط الى منخفض القطارة من أقرب نقطة بين البحر والمنخفض وتبلغ ٧٦ كيلو متر بالقرب من العلمين وذلك بغرض اسقاط المياه الى المنخفض وتوليد طاقة كهربية ضخمة ...

ولقد قدمت مشروع بديل بقناة مياه عذبة من النيل وتم تسجيل هذا المشروع فى برنامج فكرة لبكرة من أوائل سنة ١٩٨٠ وكنت قد قدمت ملخصا يسيطا بالمشروع للسيد الدكتور وكيل أكاديمية البحث العلمى ويجب أن أوضح هنا أسباب تقديم المشروع البديل حيث أن المشروع الاصلى بمياه البحر كان مشروع طاقة كهربية فقط ممول دراساته الاولية الالمان الغربيون.

ولقد اوضحت أسباب متعددة ضد مشروع مد مياه البحر الى المنخفض أولها — ولقد أوضحه كثيرون :

١) هو رشح مياه البحر الى دلتا النيل وهذه الحركة ضئيلة التقدم نحو الدلتا الا أنه يجب عمل حسابها.

٢) تأثر المياه الجوفيه بمياه البحر وكان هناك رأى أن مياه البحر سترفع المياه الجوفية الى اعلى مما يساعد على الاستفادة منها بسهولة.

٣) الضغط الاستاتيكى لمياه المنخفض بعد امتلائه على الصخور مما يسبب زلازل لمنطقة كما حدث فى منطقة السد العالى . عندما امتلأت البحيرة ووصلت الى أعلى منسوب لها.

٤) مد قناة النيل يجعل المنطقة حيوية وهامة ويمكن التوسع الزراعى بها.

وفى النقطة الاخيرة أثيرت نقطة هامة وهى :

عدم وجود مياه كافيه لتخزينها فى المنخفض من مياه النيل. حيث الحسابات تكون كالاتى :

المعدل المتوسط السنوى لمياه الفيضان فى السنوات العادية ٨٤ مليار متر ٣ حصة مصر ٥٥ مليار تستخدم ٣٥ مليار وتبقى فى بحيرة السد ٢٠ مليار سنويا تستغل فى سنوات انخفاض مستوى الفيضان وهذا مايحدث حاليا.

ولكنى أوضحت امكانية تحويل مياه الصرف وتبلغ :

١) ١٧ مليار الى المنخفض.

٢) عمل سدين يمنعان تسرب مياه النيل الى البحر وبذلك توفر ١٢ مليار من المياه سنويا مع عمل تحويلة نصف دائرة من دمياط ورشيد الى الجنوب لتصب المياه مرة أخرى فى فرع دمياط ورشيد وذلك لضمان حركة المياه المستمرة وذلك لضمان توليد الكهرباء من القناطر الموجودة على النيل.

٣) تخزين جزء من مياه بحيرة السد العالى فى المنخفض لتخفيف الضغط عن البحيرة وبذلك لاتحدث زلازل نتيجة وصول البحيرة الى أعلى منسوب لها. مع عمل الضخات اللازمة للمياه عند الحاجة اليها من المخفض الى الدلتا عن طريق مواسير.

٤) غسيل بحيرة قارون وذلك بنقل جزء من مياهها الى

المنخفض مع تغذيتها بالمياه من النيل .

٥) يتم التوازن فى البحيرة لنسبة الاملاح نتيجة تحويل مياه الصرف والتى تقدر ١٧ مليار متر ٣ تقريبا مع المياه العذبة بما لايتعدى نسبة الاملاح عن ٣ فى الالف يكون مد قناة أو مواسير من أقرب نقطة من النيل أو فرع رشيد الى المنخفض بما يعطى مصروفات أقل عند التنفيذ .

يكون التخطيط على الا يمتلأ المنخفض بالمياه تجنبا لخلق منطقة زلازل .

٦) توليد الكهرباء بكميات محدودة من اسقاط المياه العذبة الى المنخفض .

٧) زراعة المنطقة المحيطة والممتدة من الساحل الشمالى الى المنخفض والقريبة من التجمعات السكانية . بعكس بحيرة السد العالى التى تبعد عن العمران بألف كيلو متر مما يكلف فى اقامة المجتمعات ونقل الانتاج بل لن يحدث أن يكون هناك قبول للذهاب الى هذه المنطقة البعيدة .

فنقل المياه وتخزين جزء فى المنخفض ويساوى الكميات التى كانت ستستهلك للزراعة على ضفاف بحيرة السد يمكن أن يوفر ويسرع بعمليات زراعة الصحراء . وهذه العملية لنقل المياه بدلا من نقل المعدات والناس ثم نقل الانتاج تعتبر اقتراحا قيما من الناحية الاقتصادية والهندسية .

٨) طمي النيـــل :

يأتى مشروع الاستفادة من طمي بحيرة السد العالى أصلا باقتراح تكويـــن شركة لتجفيف الطمي وتعبأته في شكاير مثل الاسمنت وبيعهـا وذلك لمن يريد لتحسين التربة الرملية بل اقتراح تصديـر الطمي الى البلاد العربية وهو مشروع لابد من البدء فيـه فورا لانه مصدر هام للعملة الصعبة ولا منافس لنا فى تصديـر الطمي فى المنطقة واذا ما وصل سعر الطن الى ٢٠٠ جنيه مصرى فالحصيلة مشجعة لتصدير ٥ مليون طن سنويا لا يقـل ثمنها عن ١٠٠٠ مليون جنيه .

ويأتى جانب آخر هام فى تقديرات خبراء الزلازل أنهم قــد يشيرون ويرون ضرورة عدم تخزين كل مياه الفيضانات فى بحيـرة السد حتى لاتتعرض لخطر الزلازل مرة أخرى وهنا أجد أن تحويل جزء من مياه البحيـرة المخزونة الى المنخفض يخفف الضغط الاستاتيكي على قاع بحيرة السد وذلك عن طريق قناة من فـــرع رشيد أو أى توصيلة مناسبة من النيل الى المنخفض .

تقارير منظمة الاغذية والزراعة الدولية

تشير هذه التقارير الى مسلسل الفشل والتأخير فى تنفيذ الخطط والبرامج المختلفة التى تعنى الحكومات المختلفة وتشارك فيها المنظمة.

ولعل نماذج من هذه التقارير تعطى صورة واضحة أن مصر الدولة النامية ليست مختلفة فى مشاكلها عن الكتلة الكبيرة التابعة لها وهى كتلة الدول النامية بكل مشاكلها فمهما تغيرت الحكومات والاحزاب بها فى الحكم وادارة شؤون البلاد لان الخطط مرتبطة كما تشير كل الدراسات والتقارير بمستويات العاملية والتجهيزات الشاملة ولعل الموقف يصبح مشرقا يوما واحدا فى ناحية من نواحى النقص ليقفز شبح النقص والعجز والتوقف لسبب آخر سواء قرار أو رؤيه جديد أو قصور من نواحى لايمكن أن يراها الا مستشار وخبير من منظمة الاغذية والزراعة وغيرها من منظمات الامم المتحدة والتى تقدم المشورة الدائمة والنظم المتطورة.

والاطلاع على مقتطفات من هذه التقارير يوحى بعوامل نقص تنفيذ المشروعات المختلفة ولعل الجانب الذى اشقى ابناء الدول النامية والعاملين من أجل تقدم بلادهم كل فى مجاله هو محاوله الحل لهذه المنغصات المختلفة التى تجعل مشروعا حيويا يتأخر تنفيذه أو يخسر ماليا او لاتجد له ميزانية فى سنواته الاولى او لاتجد عماله مدربة له واذ وجدت ومعها معدات فقد لاتجد قطع الغيار ورشه صيانة كاملة واذا كان كل هذا تام وغير ناقص تجد نظام التسويق قاصر وهكذا لاينتهى مسلسل المشكلات — والبحث عن الحلول لهذه المشكلات التى لاتنتهى على الاطلاق فى الدول النامية فالمشروعات فى مصر واجهت مشكلات التمويل من

العملات الاجنبية ولم يخطر ببال مخطط واقتصادى أن يحدث هذا بالدرجة التى حدثت بها ولعل صندوق النقد الدولى اذا ما اقتنع بضرورة اعطاء مصر مبلغ ١٥٠٠ مليون دولار فى هذا العام ١٩٨٥ فهذا يدل على قوة مصر الاقتصادية الى حد كبير ولعل مطالبة الصندوق بسداد هذا المبلغ فى مدى خمسة أعوام على الاكثر يعطى مصر فرصة كبيرة فى حل مشكلات مختلفة ولابد وأن تكون دورة رأس المال سريعة حتى لاتواجه مصر عقبات فى سداد هذا القرض.

وأنا شخصيا اقترح تكوين فريق أجنبى اقتصادى ليكون مجلسا استشاريا ليس فى رسم سياسة مصر الاقتصادية ولكن فى مجالات مختلفة لا اعتقد أن قدراتهم ستكون سالبة أمام قدرة مخططينا بل ستكون هناك وجهات نظر وأرض واسعة مفتوحة واضافات ايجابية هامة حيث أن مصر قد ضاقت شعبا وحكومة بأبنائها الاقتصاديين ليس لانهم نبهاء ولكن هكذا هم أبناء الدول النامية ويختلف ذلك تماما عن رأى فى المصريين الذين هاجروا الى الخارج لقد احتلوا مراكزهم بجدارة ولابد أن تقترح العقول لتشعل شرارة التقدم بالافكار الجديدة والحلول الميسورة. بدلا من ترك اقتصاد مصر فى أيدى خبرائها فقط دون نظرة من خبير عالمى علينا يظل لعلة بعين خبيرة يستطيع أن يقدم علاجا نافعا .. ولعل الخبير الاقتصادى الكبير الالمانى الذى استقدمه الرئيس الراحل محمد أنور السادات أضاء اكثر من شمعة فى دراسته التى أول نصيحة قدمها فى هذه الدراسة هو الاهتمام بوسائل النقل والطرق وهى أوليات تنمية أى مجتمع بعد أن وجد قصورا شديدا فى مجال النقل سواء فى السلع المستوردة وتغذية الاسواق المصرية بها وسواء فى تصدير صادراتنا وسواء فى غرامات التأخير كان هذا بالاضافة الى حركة المرور الداخلية والتى تضيع الكثير من الوقت بالاضافة الى

وسائل الاتصالات الهاتفية والتلكس والتى تشكل عاملا هاما فـى الاتصالات التجارية. كل هذا تطور بدرجة كبيرة وحتى الان مـا زالت خطط اضافة طرق جديدة وكل مايمس النقل والاتصالات يشهد تطورا كبيرا.

واذا كنا وطنيين فلا مساس بالسيادة ولا بالمقليع ولا - بالكبرياء العلمى للعالم المصرى والاقتصادى المصرى ولكـن هذا رأى اسجله لاجل الاقتصاد المصرى والسلامة من كـل داء وحتى لايخرج المريض من غرفة العمليات بغير علاج.

آفـاق المستقبـــــل

الى الصديق مزارع مصر لابد أن يكون هذا التعديل الذى اقدمه محل نقاش ودراسة من المزارعين الذين يمسهم هـــذا التعديل الهام فى أنواع المحاصيل التى تزرع طبقا للدورة — الزراعية وما يترتب عليه هذا التعديل الهام هو :

١) الاكتفاء بزراعة نصف مليون فدان من القطن اللازم للتصدير وكما تم توضيحه فان الانتاج المتوقع ٤ مليون قنطار للتصديـــر فقط.

٢) يتم توزيع المساحة المتوفرة من عدم زراعة القطن علـــــى زراعة القمح والخضروات.

٣) توفير المساحات المنزرعة بالبرسيم والتى تقدر بمليـــــون فدان لمحاصيل غذائية بشرية.

وعند دراسة التعديلات المقترحة السابقة أوضح أنه :

١) يوجد بديل للبرسيم وهو العلف الكامل القيمة الغذائيـــة وحسب ماهو معلن فان هناك مليون طن من الاعـــلاف فائضـــة.

٢) يوجد قمح يسمى قمح الاعلاف وهذا العلف عبارة عـــن قمح زادت به نسبة الرطوبة وأصبح غير صالح لغذاء — الانسان وتطرحه الدول المنتجة للقمح للسوق العالمى.

٣) انتاج القمح بدلا من القطن يوفر أتبان تقدر ١٢ حمـــل

والذى يقدر الدخل منه محليا بـ ٧٥ جنيه للحمل وهـــذا سيسعد الفلاح بالاضافة الى محصول صيفى بعد القمح • ولكن نعود الى ضرورة استيراد ٦ مليون قنطار قطـــن قصير التيلة للسوق المحلى قيمتها ٤٥٠ مليون دولار •

٦) يأتى دور الحسابات الدقيقة لعملية حساب اقتصاديـــات زراعة القطن للتصدير فقط وزراعة نصف المساحة المخصصة له حاليا والتى تقدر بمليون فدان بمحاصيل أخرى عاما بعـــد عام أى أنه يتم الاستيراد للاقطان اللازمه للسوق المحليـــة عام ويتم الزراعة عام ثم عام يتم الاستيراد وهكذا على أن يتم زراعة القطن الامريكى قليل المكث وهو من الاقطان قصيـــرة التيلة فى عام الانتاج المحلى للقطن قصير التيلة ليتيـــح زراعة الارض محصول اضافى حيث أن القطن الامريكى يـــزرع فى مايو وليس فبراير كما هو متبع للاقطان المصرية •

٧) فى حالة زراعة خضر فى المساحة المتوفرة من زراعة القطـــن قصير التيلة •• يتحقق فائض من الخضر للتصدير •• وتحقيق عائد للفلاح لا يقل عن ٢٠٠٠ جنيه من الفدان • وتحقـــق سعر للخضر فى السوق المحلى معقول للمستهلك •

٨) عند حساب التغير فى الميزان التجارى فانه يمكن أن يكـــون فى صالحنا فى هذه الحالة حيث احتمالات التصديـــــر لاتقل عن ٥٠٠ مليون دولار بالاضافة الى توفير فى استيراد القمح بما يساوى ١٢٠ مليون دولار فيكون الاجمالى ٦٢٠ — مليون دولار فى حين أننا سنستورد بـ ٤٥٠ مليون دولار قطن • استورد منهم ماقيمته ٧٥ مليون دولار بغير الدورة المقترحة فيكون الفائض ٢٠٠ مليون دولار وهنا تتحمل الدولة استيـــراد القطن وعليها أن توفر قيمة استيراد الزيادة وقدرها ٣٧٥ —

مليون دولار يخصم منها ١٠٠ مليون دولار لتصدير خضر عن طريق القطاع العام وضرايب على أرباح المصدرين • ومن هنا فان الدولة قد تتحمل ١٥٠ مليون دولار فقط لاستيراد القطن دون أن تحصل على ايرادات فى العملة الصعبة لموازنه هذا الالتزام بالكامل ولكن يتحقق رواج داخلى كبير للقطاع الخاص وتوفير التبن يوقف الزيادة فى سعر اللحوم المجال مفتوح لدورات زراعية أخرى يدخل فيها النباتات الطبية للتصدير وذلك لصالح ميزان المدفوعات •

٩) يدخل فى الاعتبار امدان زراعة الذرة وفول الصويا لتعويض النقص فى زيت بذرة القطن ولزيادة الاعلاف والذى يدخل المحصولين السابقين فى تكوينهم محاصيل صيفية •

١٠) ما تحقق لميزان المدفوعات من تصدير ٢,٥ قنطار قطن طويلة التيلة هو ٣٧٥ مليون دولار واستيراد مليون قنطار قيمتها ٧٥ مليون دولار فيكون الصافى ٣٠٠ مليون دولار • لصالح ميزان المدفوعات مع مشكلات داخلية عويصة واصطدامية مع الفلاح واصحاب المصانع وعلى حساب عملية أخرى وهى منتجات الغزل والنسيج للسوق المحلى والتصدير وهذه يلزم لها حسابات أخرى متصلة عن المفاضلة بين التصدير وتوفير الغزل للانتاج المحلى أولا والا فاننا بذلك ندور فى حلقة مفرغة فى معنى احتكار الدولة لتجارة القطن وتصديرة لتحصل على عائد دولارى وتضحى بالصناعة الوطنية للقطن ومنتجاته لان العائدات لن تكون ضمن موارد ها من الخارج بواسطة القطاع الخاص والا فان حق اصحاب مصانعهم ورأى هذا حيادى يرضى مصالح الطرفين وحساب قهريا ومفاجئا لاصحاب المصانع بل يجب أن يكون منذ الان ولا يتغير بسهولة حرصا على سلامة الهيكل العام للاقتصاد والا فان ذلك يعتبر اضرار متعمد

من قبل بعض المسوءلين بأصحاب المصانع الخاصة لاداعـــس
له لانهم جزء هام ومكمل في تصنيع القطن وتصدير منتجاته.

***

السلطان الحائر

التلفزيون المصرى .. لاتوجد به القيادات الواعية والتى تتعامل مع الجماهير بمستوى يجعل هناك تقدير متبادل .. لماذا ؟
لان التليفزيون المصرى لايحترم وقت ومشاعر وذاكرة المواطن العادى الذى يريد أن يتخذ من التليفزيون وسيلة لملء وقت فراغه وليست هذه جريمة وذنب يرتكبه .. فلابد فى عصر توجد فيه اكاديميات وعلماء اجتماعيين وشرائط فيديو ومحطة اتصال بالمحطات الاخرى فى المعادى وهى ضاحية بالقرب من القاهرة لابد ان كان هناك احترام للمواطن المصرى أن تغذيه وتملء عقله بالمفيد وبالترفيهى ولاتضيع وقته فى مشاهدة الفيلم للمرة العاشرة أو الخامسة على الاقل دون ماسبب فهل تنعكس الازمة الاقتصادية على المشاهد فلايرى الجديد ويرى أفلاما من الاربعينات والخمسينات أم أن هذه طريقة تثقيف للاجيال الصاعدة وسيطرة من القدامى على جهاز التلفزيون من بابه . اننى أتساءل هل من ضعف مستوى الاعداد . بل ولايوجد معد البرامج المتخصص والمتعمق والمتصل باجهزة البحث الاكاديمية فى مصر والعالم حتى يكون صلة حضارية وليس أزمة يومية فى المنزل والمجتمع حيث يضيع الوقت دون جديد والجديد المعروض عابر .. فمثلا لقاء مع عالم عابر جاء لعدة دقائق وبرامج تعليمية ليس لها قناتها الخاصة التى تختص بالمستوى التعليمى حتى الثانوى فقط اما التعليم الاعلى فلا توجد له اى برامج بل أن هناك برنامج عالم البحار وكان يعده ويقدمه احد افذاذ علماء البحار فى مصر والعالم كانت مذيعة تعد برنامج مشابه له تماما وبدقة بدقه ولم يراعى حرمة العلماء ومشاعرهم وجهودهم فليس أسهل من قراءة ترجمة لشريط فيديو ولكن ليس أجل ولا أحسن منى أن تستمع الى عالم متبحر والاكثر مصيبه أن وقته كان محددا بما لايزيد عن ١٥ دقيقة .

لقد دعوت الى بدء تكوين مكتبة فيديو على لكبار علمائنا لتكون ذخيرة علمية باللغة العربية فيها علم وتجارب ونصائح هؤلاء العلماء وأدعو التليفزيون مع الجامعات الى بدء تكوين هذه المكتبة العلمية ليست مكتبة شرائط من اعداد مذيعات التليفزيون بل برامج علمية متبحرة لكل المستويات العلمية حتى لطلبة الدكتوراه .. وفى هذه الحالة فلن يكون صعبا على وزارة الاعلام أن تبدأ مع وزارة التعليم العالى جامعة الهواء والتى تكفل لمن يجتاز امتحاناتها شهادة علمية جامعية معترف بها كل التطور أظنه ليس بسبب الازمة الاقتصادية فاعداد هذه المكتبة لن يتعدى مصروفات اعداد ديكورات عدة مكاتب فى أى جهة ولابد وأن هناك من سيتبرع لمساندة جامعة الهواء ولابد لدور الصحف أن تساهم بجزء من أموالها من تأسيس هذه الجامعة ولتكن شركة مشتركة بين عدة جهات تمول هذه الجامعة ولتكن شركة مشتركة بين عدة جهات تمول وتجنى ارباحا من بيع شرائط الفيديو أو الكاسيت ومن رسوم دخول امتحان جامعة الهواء وليضحى المسئولين فى التليفزيون بتأليف مسلسل.

والتليفزيون المصرى لابد وأن به مسلسلات قيمة ومفيدة تحل محل الافلام المكررة القديمة التى يصر على عرضها لانه لاتوجد ميزانية لشراء افلام جديدة.

لتكن ممن يعتنقون مبدأ أضف جديدا كل يوم قطعة واحدة يوميا تبنى منزلا وساعة واحدة كل يوم فيها جديد تضيف للانسان المصرى خير من أن يعيد التليفزيون عليه برامج قديمة لافائدة منها.

ويتحرك من خلال شخصيته واهتماماته نحو موضوع معين ليعرضه فهذا غير علي تماما لان الحقل واسع والعلماء موجودين تستطيع أن تعطيهم الميكروفون لتسمع لتتعلم لا أن تتكلم كمذيع في البرنامج من معطيات لاتعرف معناها مثلا هذا مالايرضاه مذيعي البرامج على أنفسهم أن يتكلموا عن موضوعات لم يقرأوا عنها الا صفحة مع أن لهذا الموضوع كتب ومجلدات. التليفزيون لن يضيف شيء الى حياتنا مالم يعطى العالم حقه كما يعطى الاديب حقه نحو دولة علم وايمان ومبادئ تحترمها لا خلط ولا اجتهاد ولكن علم تتعمق يسمعه الناس حتى يستفيد منه حتى العلماء أنفسهم عندما يستمعون الى زملائهم.

ولعل النشرة الجوية يقدمها حاليا متخصصين.
وأرجو أن تحذو بقية البرامج حذوها.

أما بالنسبة للبرامج الاخبارية فأتمنى أن تكون برامج مصورة فما الفرق بين الاذاعة والتليفزيون اذا كنت تشاهد مذيع النشرة طيلة الوقت ولا ترى أية أحداثه

فما معنى أن اسمع عن رحلة مكوك الفضاء وصورة المذيع التليفزيون تحتل في فوه الشاشه وما معنى أن أرى خمسة ثواني فقط عن برنامج فضائي السنا في عصر الفضاء أم أن المسؤلين في التليفزيون لايعترفون بعصر الفضاء ويعتبرون اذاعة أخباره هزيمة أدبية للمصريين أهمه الذين يعبر مؤلف اغنية أنهم احسن أمه وأحسن أمه ان تكون صادقين مع أنفسنا بدلا من حركات الهزار التليفزيوني اليومي.

" التنميـــة الاقتصاديـــة "

تعتمد اساسا على الاموال المتوافرة لتاسيس الصناعات واقامة المزارع الحديثة ومالم تكن للدولة موارد من الثروات الطبيعية متوافرة مثل البترول فانها تتعثر كثيرا فى رفع المستوى المعيشى والدخل بسهولـة • وهذا ماهو قائم فى مصر مع الزيادة السكانية التى تعتبر البعض ان العمل على توقيف زيادة معدلاتها يخفـض الضغـوط الاقتصادية القادمة ولكن هذا يعتبر حل بعيد المدى وبذلك يعتبر حلا (سلبيا) فى الحاضر • ولكن النظرة المتكاملة الى المجتمع تبحث عن المرض وموطن الضعف ولتحاول ان تقنع الافراد بعدم الانجاب او بتزويج بناتهم فى سن غير مبكرة او اجبار الافـراد علـى ذلـك بالمماطلة فى تنفيذ مشروعات الاسكـان •

والذى يركز على هذه النقطة هى وقف معدلات الزيـادة السكانية فانه غير قادر على حل المشكلات التى لابد من حلها حاليا بالحديث عن انقاذ المجتمع فى المستقبل •• فى حين انه لـو عمل على استقرار الافراد فى اسر مستقرة لتغيير حجم الانتاج ولاحس الافراد بانهم يواجهون مشكلة اكبر من مشكلتهم وهى توفير السكـن اذا كانت هذه هى مشكلة المشكلات للافراد •• وكان الرد الجميـل عن الحصول على الاستقرار هو الاستقرار الشامل فى صـورة زيادة لانتاج وامكانات قيام صناعات لوجود خبرات مستقرة •• بغير مـا يحدث حاليا من تجديف وتخبط وصراع من اجل الحصول على مسكـن بضرورة الحصول على عمل فى الدول العربية لكى يعـود المواطـن المصرى ليشترى مسكنا ثم يستقر وهنا يفقد المجتمع استقراره بعكـس مايتصوره البعض ان ارغام الافراد وذلك لتخفيض الزيـادة السكانيـة بالمماطلة بل وبتوقف مشروعات الاسكان الحكومى فهو حل هـدام

بعكس مايراه البعض ..

ولايزال الاندفاع نحو محاولات جمع المال للحصول على مسكن امر ضرورى ولو ان الجهود بذلت نحو بناء المساكن لماحدث الان مايحدث وهو توقف حركة استثمار الاموال المكدسة فى البنوك وذلك اثر هجرة الايدى والخبرات الفنية والتى تبعها ارتفاع فى الاجور وتقلص فى الحركة الاقتصادية بل تاخر قيام مشروعات كثيرة

وتراكم قروض كثيرة .. كل هذا ماكان ليحدث ولو كان الحقيقة مثلا غير الذى وضحته سابقا وهو ان الدولة لاتملك امكانيات لحل مشكلة الاسكان مطلقا فهذا امر اخر .. ولكن له خطورته ان تقف الدولة غير قادرة واصبح المواطن قادر على امتلاك الشقة ولايجدها بل يدفع ولايستلم شقته الابعد سنوات . وهذه النوعية من المواطنين قد حصلت على الاموال فى الدول العربية البترولية وجاءت لتستقر ومعها البعض من الدول الغربية . والمصريين الذين قضوا سنوات عمرهم فى اغتراب ثم ارادوا العودة ولكنهم لم يبقوا سوى اسابيع وعادوا ونحن فى مسيس الحاجة الى تخصصات بعضهم وهم ليسوا كم يهمل على مستوى الدول التى هاجروا اليها وما زال التنسيق مستمرا فى جلسات مفرطة فى الحديث .. مفرطة فى التغيب .. فى اللامسئولية .. مفرطة فى اعادتهم من حيث ياتون كل صيف .

واذا كان هناك شرط لتمليك شقة وهو عدم الخروج الى الخارج للعمل لمدة خمس سنوات فهذا عامل هام للاستقرار ولتاسيس صناعات جديدة والتوسع فى الصناعات القائمة ..

والمجتمع الان سريع الحركة ولابد من السرعة فى الحركة من

الشركات الحكومية والمتعاونة مع الحكومة فى سبيل اقامة مستعمرات سكنية فى وحدات مستقلة فى الضواحى تعتبر فيلات سريعة التجهيز عبارة شقة ٢ ـ ٤ حجرات فالمرونة والخروج على الانماط المالوفه يمكن ان تنجز بسرعة مالايمكن تحقيقه فى سنوات ويمكن اختصار هذه السنوات ..

ولكن هناك من يقول اذا ماطالنا عروسين واخرنا تسليمهم شقة العرس فهذا يؤدى الى توقف الانجاب مدة ٣ ـ ٥ سنوات حتى يجدوا الشقة وهنا يبرز احدهم ليقول لك لو ان هناك مليون زيجة فلقد اخرنا ميلاد مليون طفل ٣ سنوات حتى تم تجهيز مشروعات غذائية لهم .. وهذا الراى متروك للقراء للتعليق عليه بعد دراسته .. فانا لااقر استرخاء الحكومة فى اقامة المشروعات الخاصة بالامن الغذائى والتى شارك الافراد فيها بالكثير واستفز المتزوجون حديثا وقد يخصم فى استلام شقة مدة ٥ سنوات على الاقل

فالمشروعات لانتاج الغذاء بل واستيراده اسهل وافضل من استيراد نوعيات اخرى من المنتجات وافضل من الاسراع فى تجهيز المكاتب بالمكاتب الفاخرة دون وجود اية دواعى لذلك .

فهذه الديكورات الحكومية مظاهر خادعة للمسئولين يهربون بها من الواقع . ولكن أقر بان عصر النهضة فى المعمار قد قفزت الى مستوى رفيع ولكنه يبعد كثيرا جدا عن مستوى الميزانية .

" " الشخصيـــــة " "

من اهم عوامل نجاح اى مشروع امانة القائمين على تنفيــذه وحب رتبهم ورضائهم عن وضعهم ورواتبهم وتفاعلهم الكامــــل مــــع الوظيفة التى يوءدونهـــا •

ومن هنا وحسب الاحداث السابقة عن انحرافـات المسئولين فانه حسب اسلوب الدول المختلفة فى انجاز خططها الخمسية للتنمية ولمضاعفة الانتاج ان لم يكن الكلى فانه يتضاعف فى بعض الصناعـا ت حسب استراتيجية الخطة ومتطلباتها• نجد ان الرقابـة الكاملـة قد اتبعت فى تنفيذ الخطط اى انه حسب تصورى ان يجلس على يمين ويسار كل مسئول وزيرا او رئيس مجلس ادارة الى اقل المستويا ت رقباء يرصدون تحركاتهم ولقاءاتهم ويسمعون تليفوناتهـم ومســارا ت اخلاقهم •• وبتشبيه اخر ان المسئول يعتبر معتقل حـتى ينفــذ مهام الخطة فى موقعــه •

وهذا الاسلوب البوليسى قد يوءدى الى كبح جمـاح الـروح الفوضوية والانتهازية عند الفرد ويوقف انحرافه اذا تعـرض لاغـراء المال باى الطرق وانى اعتقد ان البيروقراطية المصرية فى المشروعات تحسب انها توءدى دور الحماية والرقابة ولكن خطئها انهــا لــم تحسب حسابا لعامل المنوقت •

وهنا اترك سوءلا هاما •• هل اسلوب الرقابة الكاملة يمكـن ان يوءدى دورا وان يكون عاملا فعال فى تنفيذ الخطـة •

وهل الرقابة الكاملة ستصل فى نهاية المطاف الى طريـــق مسدود مكتوب عليه الامكانيات محدودة وليس هناك خــطأ او تسيب او اهمال من الساهرين على تنفيذ الخطة الخمسية فلا داعــى اذن للرقابة حيث انه هناك رجال شرفاء فى كل مصر ولايلوث سمعة المجتمع القلائل منه ٠ هذا مايرجوه كل مصرى تماما ٠

" " بلورة الشخصيـــة " "

ان الاصرار مع العلم يولد طاقة جبارة تؤكد النجاح واذا ما عرفنا ان لعقولنا طاقة اكبر مما نحس ونستخدم .. فاننـــا لابــد وان نوقظ عقولنا فنصف عقولنا نائم والنصف الاخر هو الذى يعمـل اى يفكر ويحفظ ويتذكر والنصف الاول اذا ماتعلمنا حشه على العمل فانــه سيعمل واذا ماعملت عقولنا وطاقاتنا العقلية بنسبة ٧٠% الى ٨٠% فلقد وصلنا الى درجة كبيرة من التقدم كل نواحى الحياة .. الفنى والصناعة والزراعة وغيرها من نواحى النشاط التى تستدعى بذل طاقة ذهنية وهنا دراسات كثيرة عن التركيز وكيف نتعلم ان نركز تفكيرنـــا فى المشكلات او فى الاستذكار حتى ولو كانت محطة للقطارات تطـل عليها نافذتنا ان تعلم التركيز الذهنى من صفات العباقـرة فعندما يستغرقون فى التفكير فانهم لايدرون مايحيط بهم من اناس او ضوضاء وغالبا من يتعمقون فى التفكير مدة قد يخـرجون بحـل لمشكلـــة عويصة خلالها ونحن جالســون معهــم .

ولابد ان نساعد على جو عام مناسب لمن يشتغلون بالعلــم فلاداعى لشغلهم بالامور الروتينية والادارية .. هذه ناحية هامــه للاستفادة من الطاقة العقلية لهؤلاء العلماء والمهندسين .

دور البحث العلمي وبرنامج مقترح

حدث لاول مرة فى تاريخ مصر ان تلقت قرضا للبحث العلمي حصلت عليه اكاديمية البحث العلمي مقداره ١٠٠ مليون دولار غير مستحقة الرد والسداد .

وبدا تقديم القرض فى اكتوبر ١٩٨٥ .
واقترح برنامجا لهذا القرض .

١ — انشاء بنك معلومات للاكاديمية يحتوى عقل الكترونى متطور
٢ — ارسال بعثات دراسية متخصصة لدراسة الحلول التى حلت بها بعض الدول مشكلات مشروعاتها .

٣ — دراسة وتقديم حلول مشكلات القطاع العام فى صورة فرق بحث مشتركة .

٤ — تطوير الابحاث النووية من اجل السلام .

٥ — تطوير استخدامات الليزر فى الاغراض الطبية والصناعية .

٦ — عمل حقول تجارب انتاجية للسلالات الامريكية العالمية الانتاج والتى تقدمها مراكز الابحاث الزراعية الامريكية للعالم النامى كمخرج من نقص الغذاء وخاصة فى مجال الدرنات التى تطحن ويستخدم مسحوقها كدقيق وغيرها من سلالات الاصناف المختلفة .

٧ — دراسة وتطبيق اثراء النيل بالاسماك والجمبرى وشراء سفينة جديدة متطورة للصيد فى النيل وحل مشكلات تلوث النيل .

٨ — دراسة تجفيف البحيرات الشمالية وشراء سفينة صيد علمية

لاعالى البحار وتبادل المعلومات السمكية وتعويض المنتج منها عن طريق الصيد فى اعالى البحار، وتصنيف اراضى البحيرات الشمالية واقتصاديات زراعتها بعد تجفيفها بالمقارنة بما يمكن ان تدره من دخل سمكى متضائل واقتصاديات تعويض المحصول السمكى وبرامج تاهيل الصيادين لحرف اخرى وذلك بتخصيص جانب من عائد بيع اراضى البحيرات الشمالية لتعويض وتاهيل الصيادين واقتصاديات بناء اسطول صيد جديد للصيد بالبحار.

٩ - دراسة اسلوب بناء المساكن من مواد خشبية او بديلة من الصلب كنواة لمصنع للفيلات الجاهزة كحل سريع لمشكلة الاسكان بامكان تجهيز ضاحية فى وقت قياسى قصير ومقارنة اقتصاديات البناء باستيراد المساكن الخشبية الجاهزة وغيرها من الانماط الجديدة .

١٠ - تاسيس اول مكتبة مركزية للفيديو العلمى تحوى جميع العلوم وجميع ما طبع فى العالم من افلام فيديو علمية مع ترجمة عربية عليها . وبهذا تكون المنحة للبحث العلمى ذات جدوى بوجود المراجع العلمية المصورة بالفيديو والتى يمكن ان تستفيد منها اجيال قادمة . بغير هذا فان المنحة يمكن ان يذهب نصفها مرتبات ومكافآت للاسف الشديد وسيارات للانتقال وثلاجات واجهزة تكييف .

ه

مجالس الحكماء والقرار

بائدة دائما تلك المجالس متخلفة التى لاتتخذ قرارا ابدا وذلك له اسبابه المعقولة وهو عدم الوقوع فى الخطا والبقاء فى المجلس بكل وقارالمنصب ومزاياه ٠٠ لابد اذن من الغاء المجالس والاعتماد على الحسابات من الحاسبات بدلا من اتخاذ القرار الاقتصادى من المسئول السياسى لتقع المسئولية على عاتقه فهو صاحب الجاه والسلطان ولن يعطيه الاقتصادى الحل دون ان يعطيه السياسى حقه فى اذاعة القرار اما اغتصاب العقول وسرقة الدراسات وتجاهل اصحابها ٠٠ بل نتيجة الدراسات العلمية جانبا واعطاء الديكور السياسى والاطار المصنوع والصورة المرسومة للقرار الاقتصادى على طريقة اخوانى ٠٠ احنا بتوعكم وبنشتغل ليل ونهار علشان نرفع المعاناة عنكم فهذا لايهمه سلامة اقتصاد مصر بقدر مايهمه قوة التصفيق ومدته وهذا ايضا تراكم على الاقتصاد المصرى ان تتحمله ميزانيته ٠٠ فالمظاهر لها تكاليفها ٠٠ ولايمكن لموظف بسيط ان يقضى الصيف فى باريس ٠٠ طبقا لدخله ٠٠ ولايمكن للاقتصاد المصرى والميزانية ان تتحمل قرارات سياسية باستمرار تخفيض الاسعار وزيادة الدعم واستمراره لغير مستحقيه وتجاهل الدخول الكبيرة والصغيرة التى حدثت فى دخل الفرد ٠٠

كذلك فان رغيف العيش ليس كل شىء للمواطن فالمواطن يفضل تخفيض الدعم عن رغيف العيش الى النصف على ان يتم دعم المواصلات ودعم التعليم واقصد بالدعم هنا هو رفع مستوى المواصلات ورفع مستوى التعليم ليس بتخفيض المصروفات المدرسية مثلا التى تتجاوز عدة جنيهات سنويا ولكن الدعم هنا هو رفع المستوى وزيادة مصادر التمويل للمرفقين الهامين بزيادة المصروفات الجامعية على ابناء العاملين فى الدول العربية وابناء اصحاب الدخول الكبيرة ٠

وهذا سيؤدى حتما الى مستوى احسن يمكن ان يعطى كثير من الدول الفرصة للاعتراف بشهاداتنا العلميـة .

وكثيرا من القرارات لايتم حسابها بقدر مايتم بلورتها باشكال جديدة لاتوافق الواقع ولاتحل المشاكل لان نصف الحقائـق غائبـة ونصف الدراسات غائبة والدارسين غير موجودين .

فمثلا لابد لعقل الالكترونى ان يتحكم فى قرارات وزارة مثـل وزارة التموين والا فاننا كالمريض الذى يذهب الى ابعد طرق العلاج معتمدا على وصفات قديمة بدلا من التركيز على العلاج الفعال السريع وهناك صوت يمكن ان تسمعه وليس لك الا ان تضحك او تتهمه بانـه يخدر العقول .. يمكن ان يقول اليس الوصفات القديمـة هى الاساس العلاج الحديـث .. ؟ .

ولكن لابد ان نذكره بان هناك فرق بين مرحلة اكتشاف البنسلين وماقبلها .. حيث انه تم اكتشاف البنسلين فى اواخر الحـرب العالمية الثانية وهذا الاكتشاف ادى الى شفاء المصابين من الفرغينا ماوقاهم من بتر الاعضاء المصاب وذلك نتيجة مسحوق البنسلين. هـذا هـو الفرق بين الاخذ بالحديث الذى ليس هو بيزنطى او همجـى او استعمارى ولكنه علمى .. ويبدو اننا البيزنطيين .. الذين يتكلمون كثيرا دون الاخذ بالمدرسة التجريبيـة .

وهى مرحلة او طريقة تكلفة لذا يستمر الجدل البيزنطى لاختيار الطريقة الحديثة ولكن طريقة واحدة لها فريق متحيز لها وطريقة اخرى تقتنع بها فريق اخر وحيث ان الامكانيات المالية لاتسمح الا بطريقـة فيستمر الجدل والخلاف وانسحاب فـريق بل استقالة البعض او السخط ووقف التعاون البناء لانه هزم امام اخرين .. وهكذا فما يحدث هـو

مايحدث من خلاف بين المعلمين فى الاسواق فتختل الاسعار ويسقط الضحايا ويزداد المضاربين ولانريد للهيئات والمستويات العلمية ان تكون فى سوق وهوجه تضيع فيها الصناعة والزراعة وينحدر مستوى الانتاج بل .. يتوقف .. حتى انتهاء حرب الشخصيات والافكار وهذا نوع من النقص فى الشخصية المصرية فلابد للهرم العلمى من القاعدة الى القمة ان يكون هرما واحدا وليس اهرامات متناثرة صغيرة فلا تطاحن ولكن تفاهم وتنازل من طرف للاخر عن سماحة نفس وطيب خاطر من اجل المصلحة العامة للاقتصاد .

دعم رغيف الخبز

من اهم المشكلات المعقدة فى دراسه الدعم هى دعم رغيف الخبز الذى يمس حياه المواطن ليس فى مصر بل وفى كل مكان على وجه الارض ، فالخبز عنوان كل شعب ..

ولعل اهم مافى المشكلة هو كيف يتم ارضاء الاطراف المختلفة التى تحتاج دعم الرغيف بل ورفع الدعم عنه يؤدى الى مشكلة خطيره لدى هذه الاسر وهو ان الخبز وحده سيتضاعف ثمنه شهريا الى ٣ — ٤ اضعاف ثمنه على عائل الاسرة اى انه اذا كان يستهلك بعشرة قروش يوميا فانه ثمنه عند رفع الدعم — سيدون ٤٠ قرشا يوميا اى ان هناك فارق تسعة جنيهات شهريا اى ٩٦ جنيه سنويا فان متوسط دخل الفرد فى مصر منذ سنوات اقل من هذا المبلغ فان بعض الاسر لن تستطيع ان تأكل عيش حاف فقط من دخلها .

وهنا دائما تتعارض المصالح بين الفئات المختلفة فى المجتمع بالموظف والفلاح وربة المنزل التى تعيش ارملة تربى ابنائها وتعتمد على معاش زوجها ..

هنا يأتى دور اجهزة الاعلام وتوجيه المال من بعض الدارسين لمشكلة الدعم متحازين لاشعوريا الى انه لامانع من رفع الدعم واعطاء بدل نقدى للموظف .

ولابد من دراسة باقى فئات المجتمع فالموظف ومن يحوله اغلبيه ام ان الفلاح بأسرته التى تزيع ٦ مليون فدان

هـم الاغلبيـه ..

واذا رفع الدعم عن رغيف الخبز هل ستحاسب الدولـه الفلاح على سعر جديد مرتفع للقمح اى بالسعر المستورد سيف الاسكندريه او اى ميناء فى مصر. هل سترفع له السعر المحاصيل الاخرى ليكون بمثابه بدل دعم مثل الموظف ام ان دارسى موضوع الدعم لايفكرون الا فى زيادة المرتبات بدل الدعم ناسين الفلاح المصرى واسرتـه ..

وحسما لهذا الموضوع على المدى البعيد اى حتى نهايه القرن الحالى ان شاء الله فاننى اقترح اقتراحا ارجوا من اللـه ان يكون الصواب وهو دعم الدولة لرغيف الخبز فى حدود وزن معين بما يعادل ٣ ارغفة لكل مواطن والباقى غير مدعم ويمكن ان يستخدم لذلك كمونات ..

ويمكن ان تتطور الامور بين الدولة والشعب حسب الميزانيه فتصبح كلعبه القط والفار اولعبه القرد والميزان فكل من همه على بطنه سيطالب بمزيد من الخبز والميزانية مستقبلا لن تتحمل استيراد كل كميات القمح مدعمه او غير مدعمه لذلك فتحديد حصه يوميه لكل مواطن سواء كانت كافية او غير كافيه ومدعمة والتى تستطيع الميزانية تحملها فى ذلك الوقت سواء فى نهاية الثمانينات اوفى عام ١٩٩٠ ومايليهـا. هى التى تستطيع ان تعطـى العدالة ولقمة العيش الضرورية المدعمه للجميع. ويكون باقـى الخبز غير مدعم وليس له بدل نقدى على المرتب او على المحصول لانه يجب ان تخفـظ انه رحم الله امرؤ عرف قدر نفسـه .

فلا العاملين فى الخارج يهمهم سوى جمع المال ووضعه فى البنوك الاجنبيه للاسف غير مباليين باخوتهم فى مصر ومنهم ابناء ومنهم شيوخ بلا مورد مال ولاتستطيع الدولة ان تنقل برنامج للفقر مثل الذى تطبقه الدول الغربيه لتساعد المعوزين لان الميزانية لاتتحمل .. ورغم ذلك فلقد شملت مظلة للتامينات الاجتماعية والتى بداها السادات كل فرد على ارض مصر ولم يبق على حد التصليق الا الحمير يقرر لها تبنا كمعاش لها فى سن الشيخوخه .

اى انه لايوجد مصرى لم تشمله مظله التامينات ولكن نعرف ان المعاش ضئيل ولايمكن زيادته حاليا .

وعودة الى دعم رغيف الخبز فانتهى الى الاقتراح لحل طويل المدى فيه صواب وعلاج وصمام امان وهو تحديد عدد ارغفه مدعمة لكل اسره وعدد آخر غير مدعم وذلك كعلاج مزدوج للحد من استيراد القمح مستقبلا ولعل هذا لايضير اى مصرى مادام قد اطمئن الى غيره قبل يومه بهذا الحل .

واذكر هنا ان الدولة ليست اقرب من الابناء لاسرهم بمعنى ان هناك ابناء يعملون فى الخارج ويعتمدون على ان الدوله ستعطى كوبونات دعم لوالديهم واخوتهم وحساباتهم فى البنوك تصل الى خمسين الف جنيه اليس الابناء اولى بابائهم واخوتهم من الدولة والدولة اولى بالفقراء المعدمين من الاخرين لتساعدهم وتطبق عليهم قوانين الاعانات المجديه وتوجيه كل مبالغ الدعم الغذائى المتوفر الى بناء المستشفيات والمدارس وتحسين مستوى المواصلات وتوفير الغذاء

— ١ —

وطريقة النظر الى الاقدم بدلا من النظر الى افاق تخطط فيها
للتسعينات وحتى نهاية القرن العشرين وان غدا لناظره قريب فيجب
ان نرفع اسعار السلع غير الضرورية بزيادة الضريبة الجمركية على
السجائر المستورده والغاء استيراد الخمور حيث قد خاف
المسئولين من تاثر السياحة بغياب الخمر فهاهى السياحة تمتد هوره
بالخمر ..

مشكلة مياه النيل والجفـــــاف

عزيزى السيد الاستاذ المحترم محمود سلطان
تحية طيبه وبعد

استمعت بمزيد من الاهتمام الى برنامج موضوع للمناقشة حول السد العالى ومياه الرى وكفايتها هذا العام والقادم ان شاء الله.

واننى اذ أود شاكرا منكم عرض موضوع الاقتراح الاتى على السيد الدكتور ابراهيم زكى قناوى والذى امتعنا وروانا بعلمــه الوافر وشرحه الواضح .

النقطة الاولــى :

استخدام الكيماويات على سطح مياه بحيرة الســـد المخفضة للبخر وهذه المادة أجريت عليها تجارب كثيرة ولعــل تأكيد الدكتور ابراهيم على أن كسب ٣ ، ٤ مليار مياه يعتبر زيادة هامة لرصيد المياه ليجعل الاقتراح محل اهتمام.

النقطة الثانيــة :

بحث استخدام مياه بحيرة قارون وتغذية البحيرة ببعض مياه النيل بمشروع مواسير دائرى فيغذى النيل بعدة مليارات اذا كان تخفيض ملوحة مياه البحيرة ممكنا بهذه المعالجة.

النقطة الثالثــة :

وهى تشريعية قاهرة أى أن يصدر تشريعا وترتيبـــا بالاعتماد على المياه الجوفيه من أجل استمرار توليد الكهرباء من السد بحجز المياه عن التصرف للرى هذا العام اذا جـــاء

الفيضان لاقدر الله منخفضا أى ٣٥ مليار. ولعل الطريقة المصرية فى توفير الانفاق على البديل المكلف الا فى اللحظة الاخيرة طريقة تثير الاعصاب ولكن فى النهاية قد تنجى وتطبق بسرعة عند الاحتياج الشديد .. فكم من ملايين تنفق يمكن توجيهها نحو الابار والاعتماد على المياه الجوفيه بنسبة معينة سواء كان الفيضان مرتفعا أو غير مرتفع .

النقطة الرابعة :

وهى الاعتماد على طرق حرب المناخ بتغيير المناخ فى مناطق الجفاف برش الايرسولات من نترات الفضة بالطائرات او غيرها من المواد لاسقاط المطر صناعيا حتى لو تمت معارضة هذا الاقتراح لتوفير مصروفاته لانه غير واقعى او على الا أن التجربة تكون مرضية اكثر من الكلام.

الطعام في مصر

أنني كمهندس زراعي فانني اعتبر كل الجهود في انتاج السلع الزراعية قاصر ومتخلف.

ولعل الازمه الطاحنة التي سيواجهها الاقتصاد المصري هو تدبير العملة الاجنبية لتوفير رغيف الخبز للشعب وسعر غير مدعم لان المؤشرات الحالية تقول .. أن العجز في ميزان المدفوعات ١٢٠٠ مليون دولار والدولة لكي تنتهي حالة العجز الحالي لابد وأن تجد سنويا ٢٠٠٠ مليون دولار من مصادر اما بزيادة الانتاج وهذا من راى لا يقوم الا بتطوير كل الاسباب المؤدية لهذه الزيادة من العامل الفني الى الماكينة الى آلة الرى الى البذرة الى انتاج لتصدير الى تصدير عمالة للخارج بقدر المستطاع الى رفع الدعم (وفي راى أنه ليس من العدالة رفع الدعم وترشيده محير ولا يوجد رغم اكيدة الى ترشيدة أى وصول الدعم لمستحقيه فالوزير يجد راتبه يكفي بالكاد معيشته فكيف نقر الترشيد الى مستحقيه والوزير يعتبر الان من المستحقين. بعد ظهور تفاوت في الدخل بينه وبين مدير شركة استثمار او بنك ويتقاضى ٣ أضعاف راتب الوزير) . والى اكتشاف آبار بترولية وادخال صناعات جديدة واستغلال مناجم المعادن ولعل السباق مع الزمن لتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء امر مرهق ولن يتحقق انتاج ٧ مليون طن من الدقيق سنويا ثمن الطن حسب النشره الامريكية للقمح وحسب سعر اجور درجاته ٢٠٠ دولار فوب اى مايوازى ٢٨٠ جنيه مصرى واضافة تكاليف الشحن حتى السويس أو بور سعيد او الاسكندرية.

أى أنه يصل الى باب المخبز بما يساوى ٤٠٠ جنيه
تقريبا • أى أن الكيلو يصل للمخبز بتكاليف على الميزانية
بما يساوى ٤٠ قرش مصرى • وعلى حساب سعر الدولار فى
السوق السوداء ١٤٠ قرش حسبت سعر الطن بأسعار اخر
عام ١٩٨٤ وبعد ماتم من سيطرة على تسرب العملة الصعبة
الى الخارج • وبحساب هامش ربح لصاحب المخبز وأجور
عماله نجد أنه يصل الى ٥,٥ قرش والى ٦ سته قروش وهذا
الحساب بسعر الدولار ليس تخاليا لان الدولة تستطيع أن تسمح
للشركات والبنوك أن تستورد القمح • وتتاجر هى الاخرى
فى العملة بمعنى آخر لابد وأن توفر الدولة على نفسها
استيراد الدقيق الفاخر وتطلق استيراده بل وتطلق للدولة
المصدره له بتخزينه فى منطقه حره فى أى ميناء من موانى
مصر كتسهيل للدولة المنتجه للقمح للاستفادة باعادة تصديره
من المنطقة الحرة ولابد أن ذلك يعطينا امنا نفسيا وليس
غذائى على الاقل وعلى كل سيترتب على ذلك توفير فرص عمل
للمصريين ودخلا للدولة ثمنا أو ايجارا للارض فى المناطق
الحرة ونشاط جديد لشركات المقاولات المصرية وبالطبع ازدهار
تجارة الترانزيت هذه اذا درت ١٥ مليون جنيه للدولة
فهذه خطوة أولى وقد تأتى اللحوم أيضا • ولعل المثل كل لحم
نبات " يعنى أن كل عود أخضر من النبات يضيف لحم بقرى أو
داجن وهذا مثلا اذ طبقنا على السودان الشقيق نجد
أن المراعى الخضراء أدت الى زيادة الثروة الحيوانية ونحن
عندما توسعنا فى انتاج الداجن كصناعة على المستوى الكبير
وقف عدم توفير الاعلاف عقبة بعض الوقت فى طريق زيادة
الانتاج • ولم نتجه نحو استيراد أقماح الاعلاف حتى الان•

* البكاء على اللبن المسكوب *

دموع التماسيح تذرف الدمع على اللبن المسكوب عنوان ادبى لقضية رائعة تصلح كمسلسل تليفزيونى على أن النهاية ستظـــل بلا حل وفى نظرى فان الحكمة الدائمة تقول لا تقذف بيوت الناس بالطوب وبيتك من زجاج وستظل مسلسلات الفشل والعقم فى حياة مصر الدولة النامية مضحكة للغاية . . فالمسلســـــل مرزوق وسلامة سيستمر لتكون النهاية السلطانية تاج الجزيـــرة هدية ثمينة للطماع سلامة .

على أن الموقف عميق الجذور فى اهمال بل غياب المسئول الدارس والفاهم والخبير فى شئون العمل الريفى .

فالامور بديهية والامكانيات ممكن تدبيرها .

كيف ذلك ؟ . اذا اردت أن تخلق جيلا متعلما فى قريـــة فانك لابد وأن توجد مدرسة والمدرسة أصلا ليست المهمـــة ولكن الكتاب والمعلم هما الاهم وعندما اراد المزارع شراء ابقار فما وجد سوى النموذج المستورد الفريزيان ثنائى الغرض الذى ينتج اللحم واللبن . . . وهذا حتى هنا سليم بل وتهم أن وجد المزارع المصرى بقرة حامل يتسلمها ويأخذ ناتجها وكميـــات حليب عالية منها . . . ولكن حتى هنا لم يتضح ولا يمكن أن يتضح من بعيد الا لدارس ومتابع لحركة مبيعات الابقار وبالتالى كيفية الاستفادة من انتاجها من الالبان وغياب هذا الموظف المفروض أنه موجود فى كل مديرية للزراعة فى كل محافظـــة والتى بها وكيل وزارة للزراعة والامن الغذائى والتى لابد بنـــــك العملات (بنك التنمية والائتمان) أن يخطر وكيل الوزارة بكل اجمالى مبيعات البنك على مستوى المحافظة للمزارعين وبالتالى

في جدول الاحصاء هذا يمكن تجهيز الحل السليم.

فمثلا لا يمكن أن تنشأ المحافظة او مديرية الزراعة مزرعة للانتاج الحيواني وقد توفر لدى المديرية والمحافظة الاحصاءات التي تشير الى أن المزارعين قد قاموا باندور اطبيعي لهم وذلك بشراء اعداد كبيرة من الابقار وعلى الدارسين للحركات التعاونية في انجلترا وامريكا التعلم منهم بانه لابد من أن ترشد الفلاح لان ارشاده له قيمة مايشتري لانه يتعامل مع سلالات جديدة ولابد ور في خلده أن يواجه سكب اللبن في الترعة غضبا فمن يخبره مثلا بان كل المزارعين في القرى الاخرى قد اشتروا ابقارا عالية الادوار ومن يلزمه باكثر من هذا فهو ظالم للزارع غير ملتفت للمسئول عن الانتاج الحيواني بالمحافظة ليسأله عن الحركة التعاونية في هذا المجال بدخول المحافظة كمشتري للالبان وذلك يتطلب تجهيز خزانات تبريد سعة كل منها طن سواء محمولة على سيارات او موجودة في كل قرية لحفظ انتاج الماشية من اللبن ثم تصنيعها في معمل يتم تجهيزه سريعا او على الاقل تعبئته وتوزيعه في زجاجات أو اكياس للمستهلكين وهذا يتطلب شراء ماكينة بسترة وتعبئة تقوم بتعبئة الانتاج في الاكياس البلاستيك وبذلك تحافظ على انتاج الالبان ولم اتكلم عن امكانية تجفيفه او تكثيفه ولكن الحلول موجودة وخطوات المتابعه وتوقع المشكلات قبل وقوعها في مجال تنمية الثروة الحيوانية والنباتية وكل المجالات الاخرى امر متوقع ولا يجب ان نلوم انفسنا كثيرا بل نقدم الحل سريعا والنجاح اليوم مع بعض العثرات لابد وأن يتبعه نجاح دائم واستقرار دائم في مجال الاكتفاء الذاتي من الالبان وهذا يوفر مبلغ وقدره ٢٥٠ مليون جنيه لو اتجهت نحو استيراد ماشية لكان هذا اكثر رسوخا في مجال الاكتفاء الذاتي وضمان الانتاج باسعار محلية دون التعرض لتقلبات اسعار الغذاء والعملة عالميا

ومبلغ الانتاج الحالى من الالبان حسب التقدير الذى اعلنته الصحف فى ١٠ مايو ١٩٨٥ ٢ مليون طن من الالبان ولعـــل تقديم الحل للمزارع خير من ترك الامور تدخل فى دهاليـــز المناقشات البيزنطية التى اعتقد انها مستمرة حتى الان . . . فلا يمكن مثلا وضع كل اللوم على مصنع الالبان بمنطقة الانتاج الرئيسى أنه ارفض استلام كل الالبان وذلك لان طاقته الانتاجية لا تحتاج كل الكميات التى يقدمها المزارعين له وهو مصنع له ميزانية ولا يمكن مهما كان المصنع حكرتيها أن نلزمه بارضاء المزارعين ثم يستطيع الالبان ليلبقها بالتالى فى الترعه بدلا من الزارعين لذلك وجب على الجهات ان تتحرك لحماية ثروة مصر فى الضياع ووضع هذه الثروة فى وضعها السليم وذلك بادخال تكنولوجيا حفــظ الالبان الى كل قرية وخزان تبريد ثلاجه سعة طن مثلا لا يزيد ثمنه عن ٥٠٠٠ جنيه يمكن تجهيز كل قرية باحتياجاتها مـــن هذه الخزانات وغيرها من التجهيزات.

* مشكلة الاسكـــان *

تأتى مشكلة الاسكان بعد مشكلة الطعام فى مصر ولعلهـا تأتى قبل مشكلة الطعام احيانا ونحن كالهند تماما فى مشكلـة الاسكان حيث تأتى بعد الطعام ولكن مشكلة الاسكان فى الهنـد هى مشكلة الاسكان القروى حيث أن ٨٠٪ من السكان يسكن فـى القرى ولكن فى مصر ٨٠٪ يسكنون المدن حاليا ٠٠ حيث ٢٠مليون فى منطقة القاهرة الكبرى وهو مايقارب ٤٠٪ من سكان مصر وكـل مايجب أن نعمل له حاليا هو عدم الربط بين عدد السكان وبـين كمية العمل الزراعى حيث لابد من الميكنة الزراعية ولابد من اعداد المدن الجديدة للنازحين من القرى والقادرين على السكـن فى المدينة أصبح اكثر من غير القادرين أى أن الذين يملكـون المال لامتلاك مسكن موجودون بالمليون فرد ولكن لاتوجد الاعـداد الكافية من المساكن لهم٠

ويجب أن تضع الدولة خطة للاسكان تعلن عنها وهـى تتطلب وضع أسس للخطة ولتوزيع المساكن فمثلا هنا من لايستطيعون شراء المسكن الضرورى لهم فهل تهملهم الدولة ولاتوفر لهـم المسكن وتقدم المسكن لمن يدفع الالاف من الجنيهات وهـو ماعبرت عنه بحكومة المغتربين أم أن الدولة تخطط لذلك ولـك ولااعتقد أن مساكن الايواء يمكن ادخالها فى مجال الاسكـان المجانى حيث اذا ثبت قدرة الاسرة على شراء مسكن فان عليهـا أن تدفع مبلغا من المال كمقدم تمليك لسكنهم والمعضلة بالنسبـة للمسوءلين القائمين على هذه المشروعات هو كيف تفرق بين مـن يملك المال والذى لايملك المال بحيث لايحدث تحايل مـن جانب المواطنين٠

ولعل اقتراحى بكارت شامل عن كل فرد فى مصر موضوع داخل عقل الكترونى بما فيه درجة ذكاء الفرد لابد لها وأن تأخذ برنامجـا للتطبيق٠

ولعلنا هنا ونحن نبحث عن القادرين وغير القادرين نكتشف وجود عباقرة ولكنهم لم يتسلقوا سلم التعليم وحدث أن تقدم للقوات المسلحة فى فرنسا شاب مطلوب للتجنيد وبعد انتهاء امتحان تقدير درجة الذكاء اتضح أنه قد قارب درجة العباقرة والتى تصل الى ١٤٠ درجة وحصل على أما اذكر ١٢٦ درجة فحولوا هذا الشاب الذى لم يكمل تعليمة الثانوى الى احد علماء الذرة فى سنوات حيث استوعب برنامجا تعليما خاصا ونجح بتفوق وأصبح احد نوابغ علماء فرنسا فى الطبيعة الذرية هكذا ثروات الشعوب لاتضيع كما يقذف البحر كنزا ثم يأخذه مرة اخرى دون أن يلتفت عليه أحد هذا هو الفرق بين الدول الغنيه والدول الفقيرة ولقال أحد المشرفين على امتحانه قوت أبنائنا اولى هو يعنى هيفيروالكون ولكن لا أمل ونحن الان نجد الاستثناءات فى دخول الجامعة فى حين أذكياء جدا خانهم الحظ او المرض فى الامتحان فلم يدخلوا الجامعة واقترحت لهم برنامجا وأماكن خاصة.

وعودة الى مشكلة الاسكان وتصنيف المواطنين واتجاهات الحكومة هل ستتجه الحكومة الى بناء مساكن غير تقليدية وهى شقق من ٣ الى ٥ حجرات على أساس خرسانى وهى عبارة عن شقة واحدة من الصلب المعزول.

ان كل المشروعات الاستثمارية يجب أن تتجه لصناعة الصلب أو استيراده بعد استهلاك للمنتج المحلى ونمو صناعة الكاوتشوك لتغطية الصلب واستيراد ماكينات اللحام السريع وتجهيز مصانع متنقلة لصناعة هذه المساكن فى أماكن اقامتها ويمكن أن يتم انجاز مائة شقة يوميا من الواح الصلب أى أن كل ورشه أو مصنع يمكن أن يكون ٣٦٥٠٠ شقة سنويا وبرأسمال

ضئيل للغاية بدورة رأسمال سريعة للغاية أسرع من دورة رأس — المال فى مشروعات تسمين الدجاج والتى تبلغ ٤٥ يوما٠

اما دورة رأس المال فى هذه الصناعة فهى ألواح صلب وماكينات لحام ولتتدخل الدولة فى تسعير هذه الشقق أو — الموتيلات أو الشاليهات اذا اراد البعض أن يطلق عليها ولكنها شقق سكنية كاملة دائمة٠ فبحساب المتر من الصلب وتكاليف الفن الصناعى وعزلها حراريا وتكاليف أبوابها ونوافذها ووصلات المياه والكهرباء والصرف الصحى والارض فيمكن أن يتم انشاء مليون شقة سنويا بهذه الطريقة٠ فأدعو اجهزة وزارة الاسكان الى استيراد بعض هذه الوحدات وتدريب العمال فى مركز تدريب مهنى لاشغال هذه الصناعة والاتجاه نحو هذه الطريقة بذلك نوفر الوقت ونوفر تكاليف مصانع الطوب ونقلل تكاليف البناء ونأمن من الغش فى البناء ويستفيد المواطن بامكان اضافة غرفة أو اثنين بعد سنوات لابنائه وهكذا اعتقد انه لامستحيل ويعذرنى القارئ لو كررت هذا الحل فى صفحات الكتاب حيث ينتابنى أحيانا أننى اوذن فى مالطة أو بتعبير انجليزى يو أركراينج فور ذاسون أى أنك تصرخ فى القمر بمعنى أنه لن يستمع احد لك٠

ولكن الله يسمعنى فهو دائما صريخ المستصرخين

بنــك العمـــــولات

من أهم جوانب الهدم فى الحركة التعاونية للتنمية التـــى تكلفها الدولة بتقديم القروض المخفضة الفائدة للمزراعين الذيـن يريدون تأسيس مشروعات انتاجية أو شراء معدات زراعية بنـــك العمولات "بنك التنمية والائتمان الزراعى" حيث يوقع المـــزارع فى دوامه لها جذور متشعبة ولا يعرفها الا القريب.

واجملها فى الاتى :

١) البنك يرفض التعاون مع شركات القطاع العام عمدا لانــه لا يستطيع أى القطاع العام دفع أية حوافز لموظفى البنـــك وبذلك يحجب البنك معدات رخيصة ولها صيانة ولابد خلها معرض البنك لعرضها على جمهور المزارعين ويرفض أيضـــا القطاع العام التعامل مع البنك لفرضه عمولات تصل الـى ٨,٥ عمولات توزيع بضاعة وهى مرتفعة جدا واذا كانت هـــذه العمولات تذهب الى خزانة الدولة مرة أخرى فى صورة أرباح تحققها البنك فلماذا نحدث هذا الازدواج .

٢) هذه العمولة يدفعها المزارع حيث أنه عندما يذهـــب ليشترى ماكينة رى مثلا من أحد التجار يطلب منـــه البنك فاتورة عرض اسعار عليها اقرار من التاجر بخصم عمولـة البنك من الفاتورة عند الشراء. وبذلك لاتصدر الفاتورة مـــن التاجر الا اذا دفع المزارع للتاجر قيمة العمولة. والتى ليس لها مايبررهـا.

٣) اذا كان تحصيل هذه العمولات من الموردين أصلا فلماذا لاتلغى هذه العمولة أو تخفض الى ١٪ فقط ويرفع الباقـــى من الربح بحيث يعدل الى ٢٠٪ فقط حسب قرار ١١٩ — ولا يجوز التعديل فى هذه الماكينات لاخراجها من تطبيـــق

قرار ١١٩ بتحديد نسبة الربح على المستورد حيث يحدث أن يعدل المستورد فى الماكينات وخاصة ماكينات الـرى ويضع لها أسعار تفوق أسعار القرار ١١٩ بكثير.

٤) لا يقوم البنك بأى دور حيوى وفعال فى المجالات المختلفة . أى ليس له دور سوى الوساطه التى يفرضه القانون بهـا على الفلاح عند طلب قرض لشراء معدة أو خلافه أى أن البنك لا يقوم بدور استيرادى مباشر للمعدات الناقصة فى الاسواق ومنها الجرارات الرخيصة السعر والتى ينتظر المزارع شهـور طويلة حتى يتسلمها. ولا يقوم البنك بدور ارشادى ولا بدور ارشادى ولا بدور ولو مشارك فى تأسيس بعض المشروعات. والتى كان من الواجب القيام بها وهى حل مشكلة اللبن السكـوب على مستوى السرعة والفهم والا مافائدة هذا البنك فى الحركة التعاونيه ككل بل انه يشكل حجر الزاوية فى حركة التعاون فى المجال الزراعى على مستوى ٤٠٠٠ قرية فى أركان الجمهورية وبلا حيوية. والذى يعتبر مثل بنك الاسكان فى مجال حركة الاسكان.

هنا اقتراح الغاء تعامل البنك مع الموردين ويصبح للجمعيات التعاونيه الزراعية قوتها فى التعامل مع الفلاح مباشرة على أن يتم الغاء بنك القرية وهو بنك قائم على العمولات ليس الا والسماح للجمعيات التعاونية الزراعية بالقيام بدور البنك بالكامل.

وهذا يوفر ا كثير ويفوت على الكثيرين الكثير من الفوائـد التى ستعود الى الفلاح صاحب المصلحة الحقيقية لان هناك ازدواج لا داعى له مع الجمعية التعاونية الزراعية . وهذا يوفـر الكثير وتصفية هذا البنك يؤدى الى تصفية لجهة استغـلال حكومى للفلاح .

فالبنك لا يقوم بدور المورد على الاطلاق لاى معدة زراعيـــة ولا يقوم بالتطوير ولا يوجد به جهاز فنى يتحرك مع المتغيرات ولكنـــه بنك عمولات ليس الا يعتمد على المستوردين ليطلب منهم المعدة وليفرض نفسه دون مبرر على الفلاح والمستورد وتعامل الفلاح مــع الجمعية الزراعية التى يمكن أن تتعامل مع المورد مباشرة ليقـــوم بدور أكبر الى القرية خير من التعامل مع ادارات البنوك على مستـوى المحافظات الذين لهم ضلع فى مخالفات رهيبة ترفع سعر طلمبــة الرى من ٦٠٠ دولار الى ٢٠٠٠ جنيه والى أن ينتظر مشتـــرى الجرار ستة شهور حتى يحصل عليه كل هذه السلبيات لا يحلهـــا البنك الذى هو مجموعة من الموظفين لاحول لهم ولا قوة سوى — الانصراف فى الثانية ظهرا موعد انتهاء العمل الرسمى وانتظـــار مشترى خلال فترة العمل الوجيزة كأى معرض صغير من معارض — المعدات الزراعية والذى لابد أن تحيه تماما أن هذا ليس هـــو دور بنوك القرى الحقيقيـة .

اذا رأى بعض المسئولين بقائها دون مبررات قوية . حيـــث لاتوجد سياسة موحدة للبنك على مستوى الجمهورية بل متـــروك لمجلس ادارة البنك فى كل محافظة حريات لا يمكن قبولهـــــا أو استمرارها لانها أدت الى الاضرار اكثر من خدمة المـــزارع حيث لاتوجد أى صورة من التعاون مع كثير من شركات القطـــاع العام المستوردة للمعدات الزراعية رغم امكانيات الاشر قوة مـــن المستوردين ولكن هناك أسباب مختلفة ربما فنها العمولات التى يدفعها المستوردين لبعض موظفى هذه البنوك معنى ذلـــك وقوع الضرر على التنمية الزراعية ككل باحتجاب شركات قطاع عام قويـة عن التعامل مع بنوك القرى لانها تجد أنها غير قادرة على ارضـــا ء المهيمنين على البنك على مستوى المحافظات .

لذلك لابد من اعادة النظر فى قيود التعامل وشروطه مع الموردين وأولويته حتى يتم بحث جدوى استمرار بنوك القرى .

**

التشريع والتجديد

عند الحديث عن التنمية فاما أن تدفع عملية التنمية الى الامام واما أن ترتكز الى مستويات ضعيفة تتجه لنقاط هامه مترابطة بطريقة غير ظاهرة ولكن للدارس فان الحركة على الطريق مرتبطة ولابد من الاخذ فى الاعتبار عدة نقاط هامة.

١) لابد من التخفيف عن القطاع العام عبء استثمار كل القروض لقصور طبيعى لاداعى للدخول فى اسباب علاجه لانه خلقى الطبيعة حيث اننا بلد نامى.

٢) يترتب على أولا تطوير الاعتماد على تقدير قروض للقطاع الاستثمارى والخاص الصناعى.

٣) من اهم مايمكن أن تسنى التشريع الذى يقضى بحتمية تجديد الماكينات القديمة حيث أنه لابد من الاخذ فى الاعتبار تطبيق ذلك على جميع ورش ومصانع القطاع الخاص لماذا ؟

لانه أولا :

فى مجال تقنهنى استهلاك الطاقة فان الماكينات الجديدة تستهلك ثلث الطاقة وعلى الاكثر ٦٠٪ من الطاقة المستخدمة فى الماكينات القديمة.

ثانيا :

مستوى الانتاج اكثر تطورا مما يتيح الفرصة لتغطية الاستهلاك المحلى والاكتفاء الذاتى ثم التصدير.

ثالثا :

فى مجال الحوار حول النقطتين السابقتين أعرف أنه

يوجد قروض مدعمة ويوجد البنك الصناعى وتوجد قروض فى البنـــوك ولكن هنا التشريع بضرورة التجديد بمستويات معينة تحددها وزارة ـ الصناعة بالغاء تراخيص الورش التى تستخدم ماكينات ذات طـــراز منذ عام ١٩٥٥ مثلا وهكذا يدفع التشريع ويرغم أصحاب المصانـــع الصغيرة والكبيرة على استثمار اموالهم أو الخروج من الملعب بـبيع المصنع لمن يستطيع تطويره وهكذا يمكن أن تستمر الصناعة فى القطاع الخاص مزدهرة ومستمرة بالتوارث حيث ان الجيل الجديد من الابناء اذا وجد باستمرار التجديد والتطوير والقدرة على البقاء فـــى السوق لانه ينتج منتج جيد فانه لن يغلق المصنع اذا ما فقد الابناء أبائهم لافتقادهم للخبرة ولوجود مشاكل عديدة مع المعدات القديمة فمثل هذا التشريع يعمل على توظيف المال باستمرار فى الاستثمـار الجيد والذى فى محله وليس فى شراء السيارات الفاخرة التى تقـف امام مصانع بها ماكينات ليست على مستوى العصر وتجديدهـــا يقل كثيرا عن ثمن السيارات الفاخرة التى يصل ثمن السيـــارة المرسيدس حديثه الطراز الى ٤٠ ألف جنيه على الاقل. مـــن هنا ستجد عملية تطوير ذاتى يتبعها انتاج افضل واكتفاء وخفـــض فى الاستيراد وزيادة فى التصدير وبالطبع فكل هذا يعـــدل الميزان التجارى ويكسب الثقة فى الصناعة المصرية ويعطيها دفعة قوية بتشريع فى صفحة واحدة خير من ألف حديث عن دوامة الخلل فـــى الميزان التجارى وميزان المدفوعات دون ان تضع ايدينا على موضـع الالم فى هيكلنا الاقتصادى.

***

أن تتغير .. لان هناك متغيرات مرتبطة يجب ادخالها فى الحسبان .. فالميزان هنا يجب أن يكون مضبوطا يزن الامور بعقل يقظ وليس بعيقرية عاطفية مريضة تشفق على صاحب العزبة وتدعو له بأن يتغلب على غلاء المعيشة وتردد أن الفلاح المعدم عايشين فى راحة اكثر من صاحب العزبة.

هذه الامراض يجب أن تختفى من أجهزه الاعلام وهذه المغالطات أن لنا أن نصححها ليس باسم الاشتراكية فلقد فشلت تجربة الاشتراكية فى مصر ولكن لنا أن نفكر بعقل سليم وفى هذه الحالة فان الامور ستستقيم تماما حتى لو أن المجتمع المصرى تحول الى مجتمع رأسمالى.

وبيت القصيد حاليا هو البحث عن الحل بل الحلول التى تخرج الاقتصاد المصرى فى أزمته.

انني أعتقد أن أول خطوة نحو اخراج الاقتصاد المصرى من ازمته هو الانسان المصرى وليس غيره حتى ولو ظهرت بحيرة بترولية فى الصحراء أو فى الخليج.

لقد حقق الانسان المصرى فى وقت الخطر قدرته على الصبر والتحدى .. ذلك كان فى وقت الخطر.

والان وقت الاسترخاء الاستهلاكى أى مد اليد الى منتجات بأعلى الاسعار والحرص على شرائها وتوفيرها سواء عن الطريق الاستيرادى او بالطرق الاخرى الملتوية.

والاسترخاء العسكرى بعد معاهدة السلام كان واردا ولكن لا أعتقد أنه صحيح بل ان لم تكن القوات المسلحة دائما هى الدرع الواقيه فان مصر ستتكلف اكثر من مصروفات التسليح على المدى

البعيد حتى ولو كانت هذه التكاليف نفسيه مثل الشعور بالخوف والقلق أو حتى الصمت ازاء الاستفزازات.

من هنا فعلينا أن نقف كشعب فى حالة تأهب من أجل صعود درجات سلم التقدم بغير تكاسل وبغير تبديد وهناك مثال بسيط لتبديد ثرواتنا نعتمد على المواطن المصرى والمواطنة وهو استجلاب ٥٠ الف فلبينيه للعمل فى مصر فى المنازل والمستشفيات .. هذا ترف زائد سمحت به الحكومة وليس سد شغرة نقص أيدى عاملة حتى لا يتوقف الانتاج .. فلايمكن القول بأن هذه الايدى العاملة لايمكن توفيرها بالتدريب السريع لفتيان ونساء مصريات خاصة وأن هناك ٢٣ مليون امرأة وفتاة مصرية لم تواجه وزارة القوى العاملة المشكلة بحلها ويحاول الا مؤخرا .. لان أى وزارة تبدأ عملها فى الثامنه والنصف بشراء الصحف وافطار الموظفين فى العاشرة والاستعداد للانصراف فى الواحدة وأثناء ذلك لابد من الحصول على المواد التموينية فى المجمع الاستهلاكى خلال تلك الثلاث ساعات وينتهى يوم العمل وتنتهى المشكلات بلا حل حتى ولو كان الحل موجودا وبدروسا بخبراء أجانب ومصريين متفوقين لاى — الادارات ليس لديها وقت للاهتمام.

وأهم مايجب عمله هو تغيير مواعيد العمل بحيث تصبح فى التاسعة وحتى الخامسة أو الرابعة مساء يوميا بحيث يضطر الموظف الى معايشة مشكلات بلاده واتخاذ اللازم تجاهها قبل موعد الانصراف الحالى وهو اتفاقية ظهرا مع جعل الاجازة الاسبوعية يومين.

نهايـة المطـــاف

اما أن تتخذ الحكومة اجراءات ايجابية أو تتخذ موقف سلبـــى تجاه مايمس الشعب المصرى فكما بادرت بعد تعقد أزمة المرور الى اتخاذ الاجراءات الفعالة لحل المشكلة.

فأننى أدعو الحكومة الى حل مشكلة أهم وهو بدء مشروع قومـــى لاستئصال الامراض المتوطنة وأهمها البلهارسيا من مياه النيل مـــن أسوان وحتى دمياط ورشيد وهذا المشروع القومى يقى نصف الشعب المصرى من الانيميا الوراثية والامراض الخبيثة ويحافظ على صحـــة الشعب والاجيال القادمة فما معنى توفير التعليم حتى أعلـــى مستوياته للشعب ونصفه يموت فى سن الخمسين نتيجة البلهارسيـــا وما معنى أن يسمع السائح أن الحكومة تقف عاجزة أمام تطهير النيل وذلك بتدبير مبالغ ضئيلة بالنسبة للاثار المترتبه. فانفاق عشـــرة ملايين جنيه على تطهير النيل يوفر جميع الادوية وأسرة المستشفيات والعمليات الجراحية ووقت وراحة الاسر المصرية من شبح مخيف وموت محقق فى حالة اهمال علاج الامراض المتوطنه ويعطى فى المستقبـــل جيلا خاليا من الانيميا الوراثية والتى تصيب ٥٠٪ من الشعـــب المصرى حسب بيانات منظمة الصحة العالمية نتيجة أمراض البلهارسيا والدوسنطاريا رأفة بالشعب المصرى أيها الساهرون على أمنه وأمانه

ان منع استيراد السيارات الحكومية لمدة عام واحد ومنع شرائهـــا من السوق المحلى أيضا واستيراد أجهزة طبية حديثه للمستشفيـات كفيل بتوفير أساليب العلاج الحديثة للشعب المصرى.

ولعل الشعب السليم والمصاب منه يحس ويسعى الى أن تقـــوم الحكومة بهذه المشروعات فى مقابل فرض ضريبه الدخل علـــى العاملين بالخارج كما اقترحتها فى باب آخر من الكتاب على شـــرط قيام الحكومة بصرف هذه الحصيلة على مشروعات الخدمات الصحيـــة

والتعليمية والاسكانية.

وكل مصرى انه هو الا جندى يعمل من أجل بلاده فى السلم والحرب واننا يجب أن نتمتع بارتفاع مستوى الحكمة وبعد النظـــــر

فهرت الكتـــاب

الصفحة

الصفحــة

** **
*
*